جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية 2001-2017

إعداد الطالب
جمال عبد الكريم رزق الدبابية

إشراف الأستاذ الدكتور
وليد عبد الهادي العويمر

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية قسم العلوم السياسيـــــــة

جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب جمال عبدالكريم رزق الدبايبه
والموسومة بـ: **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية و الواقعية ٢٠٠١-٢٠١٧**

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: **العلوم السياسية** في تاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٨

من الساعة ٢ إلى الساعة ٤ قرار رقم

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
أ.د وليد عبدالهادي احمد العويمر		مشرفا ومقررا
أ.د فوزي احمد احمد تيم		عضوا
د. رضوان محمود سليمان العجالي		عضوا
د. حسن عبدالله الدعجة		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا
أ.د/ عمر المعايطة

الاهداء

إلــى من كـانت الـجنـة تـحت أقدامـها، وكان نـجاحـي مرهونـاً برضـاها....

أمـي الغالية *رحمها الله*

إلى من حصد الأشواك عن دربـي ليمهّد طريق العلم...

والدي الغالـي *رحمه الله، وحشره مع الشهداء والأبرار*

الشكر والتقدير

بعد الحمد لله وشكره، أتوجَّه بالشكر الجزيل والامتنان إلى مشرفي **الأستاذ الدكتور وليد عبد الهادي العويمر** لجهوده السديدة ولملاحظاته القيّمة، ولمتابعته الحثيثة معي، والتي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل. كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى **الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الكرام** الذين تفضّلوا بإبداء الملاحظات القيّمة التي أثرت هذه الدراسة.

وأُعرُب عن شكري إلى الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر إلى من تحملوني طيلة فترة إعداد هذه الدراسة:

زوجتي نبع الوفاء والمحبة، كل حرف في هذه الأطروحة ينطق لها بالشكر لأنها من كانت خلفه، وكانت لها وقفة لن أنساها، وكانت لي خيرَ سند **أبنائي وبناتي** الذين أوجدوا لي جواً للدراسة لأصل إلى ما أنا عليه اليوم **كل من كان بجانبي من الأهل والأصدقاء** حتى تحقّق هذا الإنجاز، فلهم مني كل المحبة والتقدير.

الباحث جمال عبد الكريم الدبايبة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشُكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
1-1 مشكلة الدراسة	3
1- 2 أهمية الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	4
1- 4أسئلة الدراسة	4
1-5 فرضيات الدراسة	5
1-6 منهجية الدراسة	6
1-7 حدود الدراسة	8
1-8 مفاهيم ومصطلحات الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 مضامين النظرية المثالية والواقعية	12
2-1-1 مفهوم النظرية المثالية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية	13
2-1-2 مفهوم النظرية الواقعية وتطبيقاها في السياسة الخارجية الأمريكية	17
2-1-3 مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية	26
2-1-3-1 المؤسسات الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي الخارجي في	26

الولايات المتحدة الأمريكية
2-1-3-2 المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي **34**
2-1-4 م2-1-4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية **40**
2-1-4-1 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية **41**
2-1-4-2 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية **45**
الفصل الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ووسائل تنفيذها
3-1 الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية **59**
3- 1-1 الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد (جورج بوش الابن) **60**
3-1-2 الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد (باراك أوباما) **62**
3-2 الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية **63**
3-2-1 الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد (جورج بوش الابن) **65**
3-2-2 الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد(أوباما) **67**
3-3 الأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية **69**
3-3-1 الأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد (جورج بوش الابن) **69**
3-3-2 الأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية في عهد (باراك أوباما) **71**
3-4 وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية **73**
3-4-1 الوسائل السياسية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية **75**
3-4-2 الوسائل الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في **83**

المنطقة العربية
3-4-3 الوسائل العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية **86**
الفصل الرابع: التوجهات المثالية والواقعية لدى الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) تجاه المنطقة العربية
4-1 المؤشرات المثالية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) **91**
4-1-1 الاحتلال الأمريكي للعراق **93**
4-1-2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان **96**
4-1-3 الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني **100**
4-1-4 الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية **102**
4-2 المؤشرات الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) **104**
4-2-1 الاحتلال الأمريكي للعراق **106**
4-2-2 قضية السودان **115**
4-2-3 الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني **118**
4-2-4 الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية **121**
الفصل الخامس: التوجهات المثالية والواقعية لدى الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) تجاه المنطقة العربية
5-1 المؤشرات المثالية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه لمنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) **129**
5-1-1 الثورة الشعبية في ليبيا 2011 **133**
5-1-2 الثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك **135**

5-1-3 الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011 **138**
5-1-4 الثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011 **142**
5-2 المؤشرات الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) **144**
5-2-1 الثورة الشعبية في ليبيا 2011 **146**
5-2-2 الثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك **149**
5-2-3 الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011 **153**
5-2-4 الثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011 **155**
الخاتمة : النتائج والتوصيات **161**
أولاً- النتائج **167**
ثانياً- التوصيات **169**
قائمة المراجع **169**
المراجع العربية **192**
المراجع الأجنبية **211**

الملخص

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية 2001-2017

جمال عبد الكريم رزق الدبايبة

جامعة مؤتة، 2020م

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجهات المثالية والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلال الأعوام 2001-2017، وقد وظفت الدراسة كلاً من منهج صنع القرار في السياسة الخارجية، والمنهج المقارن للإجابة عن تساؤلاتها، والتحقق من صحة فرضيتها المركزية القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين أهمية المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية عليها. وقد أثبتت الدراسة صحة فرضياتها الفرعية، حيث تبيّن للدراسة وجود عدد من الأهداف السياسية، والاقتصادية، والأمنية الثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. كما وجدت الدراسة أنه بالرغم من وجود توجهات مثالية جديدة في (السياسة الخارجية الأمريكية) تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، إلا أن جانب الواقعية الجديدة طغى على تلك التوجهات، وتوصلت الدراسة لصحة هذه الفرضية من خلال قياس المؤشرات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن). وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه وبالرغم من وجود توجهات واقعية جديدة في (السياسة الخارجية الأمريكية) تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق(باراك أوباما)، إلا أن الجانب المثالية الجديدة طغى على تلك التوجهات، وقد توصلت الدراسة لصحة هذه الفرضية من خلال قياس المؤشرات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية (الأمريكية) في عهد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما).

وفي ظل النتائج التي تم الوصول إليها، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، ومن أهمها: ضرورة أن تقوم الدول العربية بإجراء دراسات ولقاءات تتعلق بتوضيح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بهدف وضع رؤية مستقبلية لتلك السياسة.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، المنطقة العربية، المثالية الجديدة، الواقعية الجديدة.

ABSTRACT

U.S Foreign Policy Orientations towards the Arab Region between Idealism and Realism 2001-2017

Jamal Abdel Kareem Riziq Aldabaibeh

Mu'tah University, 2020

The study aimed to identify the ideal and realistic orientations of American foreign policy towards the Arab region during the years 2001-2017, the study employed both the decision-making approach in foreign policy, and the comparative approach to answer its questions, and to verify the validity of its central hypothesis that there is a correlation between the importance of the region Arab and the imposition of American hegemony over it, The study proved the validity of its sub-hypotheses, as the study found a number of fixed political, economic and security goals for American foreign policy toward the Arab region.

The study also found that although there were New ideal trends in American foreign policy toward the Arab region during the era of former US President George W. Bush, the New realistic aspect overwhelmed those trends, and the study reached the validity of this hypothesis by measuring the ideal and realistic indicators of American foreign policy during the era of Former US President George W. Bush for four major issues in the Arab region, namely the American occupation of Iraq, the Sudanese issue, Israeli attacks on southern Lebanon, and Islamic groups in the Arab region.

The study also concluded that, despite the existence of realistic orientations in American foreign policy towards the Arab region during the era of former US President Barack Obama, the New ideal side overwhelmed those trends, and the study found the validity of this hypothesis by measuring the New ideal and New realistic indicators of American foreign policy in Former US President Barack Obama entrusted four joint issues in the Arab region, namely: the popular revolution in Libya 2011, the Egyptian popular revolution against the Hosni Mubarak regime, the Syrian popular revolution against the regime of Bashar al-Assad 2011, and the Yemeni popular revolution against President A J Abdullah Saleh 2011.

In light of the results that were reached, the study came out with a set of recommendations, the most important of which are: the need for Arab countries to conduct studies and meetings related to clarifying American foreign policy towards Arab countries with a view to setting a future vision for this policy, and to spread awareness among Arab youth of American plans aimed at Establishment of a new Middle East, to be led by Israel.

Key words: American foreign policy, the Arab region,New idealism, New realism

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

إن موضوع السياسة الخارجية من الموضوعات الهامة على صعيد العلاقات السياسية بين الدول، وهي أداة بيد الدول تسعى من خلالها إلى حماية مصلحتها الوطنية، وتعزيز أمنها الداخلي، وتحقيق أهدافها الأيديولوجية والفكرية، ورفاهها الاجتماعي وازدهارها الاقتصادي، وهذا ما ظهر جلياً في القرن العشرين، إذ زاد اهتمام الدول بموضوع السياسة الخارجية بهدف تعزيز حضور الدولة السياسي بين مختلف الدول الأخرى، وتعزيز العلاقات السياسية بين الدول (السيد سليم،1998:3).

والسياسة الخارجية بشكلٍ عام هي: "مجموعة أعمال تقوم بها أجهزة متخصصة في الدول المختلفة لتسيير شؤونها وعلاقاتها مع الدول والأطراف الأخرى في الدول، ويقصر البعض ذلك في مجال علاقات الدول السياسية، مما يعني أن السياسة الخارجية لدولة ما هي جزءٌ لا يتجزأ من سياستها العامة أو الطريقة التي تسَير تلك الدولة علاقتها مع الدول الأخرى (المعيوف،2016: 1).

وفي هذا السياق، فإن الدولة عندما تمارس السياسة الخارجية بهدف إنجاز أهدافها وقيمها تتفاعل مع غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى، ويُطلق على هذا التفاعل مصطلح السياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي على أنماط من الصراع والتعاون في آنٍ واحد (المشاقبه وشبلي،2012: 16).

ويتم رسم السياسة الخارجية من قبل أفراد يسمون بصناع القرار السياسي، وهم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، ويضع صانع القرار السياسي قبل أن يرسم أهداف السياسة الداخلية والخارجية لبلده نصب عينيه إمكانيات دولته المادية والمعنوية والاقتصادية والبشرية، ثم يقوم بإعلان أهداف السياسة الخارجية، وقرارات السياسة الخارجية التي

تتصف بالنجاح هي تلك القرارات التي تخطط وتبنى على أسس علمية لكي تحقق أهدافها، وأهم تلك الأهداف هو تحقيق مصلحة الدولة العليا (السيد سليم،1998: 4-5).

وتُعتبر العلاقات العربية-الأمريكية حديثة نسبياً، إذ بدأت بثلاثينات القرن العشرين، ثم تطورت خلال الحرب العالمية الثانية لتصبح في الخمسينات أهم مرجع في السياسات العربية، وتترك أثرها على الحكام والثقافة وأنماط الحياة والاستهلاك والتعليم والتنمية، فتاريخ العلاقات العربية الأمريكية برغم قصره وحداثته، يكشف عن حضور قوي وكبير وشامل، ويشغل كافة مساحات السياسة والاقتصاد والتنمية والثقافة والصراع والنقد والتخلف والحراك الاجتماعي والطبقي، فالولايات المتحدة تدخلت في الدول العربية ومجتمعاتهم، وطبقاتهم السياسية والاجتماعية، وضعفهم وقوتهم، ونفطهم قبل كل شيء (الزين،2006: 13).

مرّت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بالعديد من المحطات في مسيرة تكوينها منذ أن نالت الدول العربية استقلالها، وكان لكل محطة ما يميزها عن المحطات الأخرى، حيث أن لكل رئيس معتقدات ومحددات وأساليب خاصة ضمن الإطار الخارجي للتوجه العام للولايات المتحدة، وهذا التوجه العام هو الذي يرمي إلى الهيمنة الأمريكية، والسيطرة المطلقة على العالم، فبعد المنعطف الخطير الذي شهده العالم عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في 11 أيلول 2001 تغيرت الاستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة العربية، وبطبيعة الحال فإن المحددات والتوجهات الاستراتيجية للحزبين الجمهوري والديمقراطي هي أيضاً بدورها قد طرأت عليها بعض التغييرات نتيجة هذه الأحداث وخاصة تجاه المنطقة العربية (المعيوف،2016: 12).

وسيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على أبرز ملاح توجهات السياسة الخارجية الأمريكية المثالية الجديدة والواقعية الجديدة نحو بعض القضايا المفصلية في المنطقة العربية خلال الأعوام 2001-2017، حيث شهدت تلك الفترة تولّي رئيسين

أمريكيين لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وسعى كل منهما إلى إسقاط معتقداته وتصوراته في رسم السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية.

1-1 مشكلة الدراسة

على الرغم من انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وبنائها العديد من التحالفات الاستراتيجية مع عدد من دول المنطقة العربية، بحجة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة العربية، ونشر القيم الديمقراطية، والدعوة إلى الإصلاح السياسي، إلا أن الوقائع التاريخية للتدخلات الأمريكية في المنطقة العربية أثبتت أن ما يحرك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة العربية نابع من مبادئ أيديولوجية إما مثالية جديدة وإما واقعية جديدة تخدم المصالح الأمريكية على حساب المصالح العربية، إلى جانب الأهداف الثابتة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، والمتمثلة بضمان منابع النفط، وحماية أمن إسرائيل.

وانطلاقاً من تلك الوقائع، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول التعرف على التوجهات المثالية والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلال الأعوام 2001-2017.

1-2 أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة نابعة من تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيسين الأمريكيين السابقين (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما) ودور كل منهما في التأثير المباشر على صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من جانبين، علمي وتطبيقي، وذلك على النحو التالي:

أ-الأهمية العلمية (النظرية):

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال تناول المنطلقات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وكيفية ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بما يحقق مصالحها، وفهم أساليب كل من الرئيسين الأمريكيين السابقين(جورج بوش) الابن و(باراك أوباما) المثالية والواقعية في التأثير المباشر على هذه السياسة من خلال إجراء دراسة مقارنة بينهما، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إثراء المعلومات للباحثين والمهتمين، وإيجاد آفاق جديدة في البحث العملي وفي السياسات الخارجية المقارنة.

ب-الأهمية العملية (التطبيقية):

تُعتبر هذه الدراسة تطبيقاً عملياً وأنموذجاً فعلياً واقعياً فيما يخص تأثير الرئيس الأمريكي في عملية صنع القرار الخارجي من خلال دراسة وقائع تطبيقية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا العربية، وتحليل كيفية تعامل الإدارات الأمريكية معها خلال فترتين رئاسيتين إحداها للحزب الجمهوري والمتمثلة بفترة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، والأخرى للحزب الديمقراطي والمتمثلة بفترة الرئيس السابق باراك أوباما، وبيان الاختلاف والتشابه بين هاتين السياستين، الأمر الذي من شأنه أن يقدم فائدة لصناع القرار في العالم العربي تمكنهم من فهم آلية وطريقة التعامل مع مختلف الإدارات الأمريكية بما يعود بالفائدة على القضايا العربية.

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على المنطلقات الأساسية للمدرستين المثالية والواقعية الجديدة والتقليدية في السياسة الخارجية.

2- بيان محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

3-تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

4-إبراز التوجهات المثالية والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن).

5- إبراز التوجهات المثالية والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما).

-6

1-4 أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من سؤال محوري، وهو: **ما توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهديْ الرئيسين (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما) بين المثالية الجديدة والواقعية الجديدة وتأثيرها على المنطقة العربية ؟**

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المنطلقات الأساسية للمدرستين المثالية والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية؟
2. ما أهم محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ؟
3. ما أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ؟
4. ما التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)؟
5. ما التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما)؟

1-5 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن: **هناك علاقة ارتباطيه طردية بين أهمية المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية عليها**، وينبثق من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي كما يلي:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك مجموعة ثابتة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية تحقيقها تجاه المنطقة العربية.
2. **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك مجموعة من الوسائل التي تتخذها الإدارات الأمريكية لتحقيق أهدافها الثابتة في المنطقة العربية.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** تختلف آليات تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية باختلاف رؤية وتصورات الرؤساء الذين يتولون مقاليد الحكم فيها.
4. **الفرضية الفرعية الرابعة:** : تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق(جورج بوش الابن) لملف المنطقة العربية بطغيان الواقعية الجديدة على المثالية الجديدة.
5. **الفرضية الفرعية الخامسة** : تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) لملف المنطقة العربية بطغيان المثالية الجديدة على الواقعية الجديدة.

1-6 منهجية الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، والتحقق من صحة فرضياتها، سيتم توظيف عدد من مناهج البحث العلمي، وهي كما يلي:

أ- منهج صنع القرار في السياسة الخارجية

إن القرارات السياسية كما عرفها (ديفيد ايستون) هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله، والتي يتم من خلالها يتشكل التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية (joseph,2009:11).

توصف عملية صنع القرار بأنها عملية ذات طابع جماعي متكامل تنتهي بالتوصل إلى قرار بعد التفاعل بين عدة مستويات تنظيمية، وعملية صنع القرار تعني بصفة عامة كيفية الوصول إلى صيغة عمل مقبولة من بين عدة صيغ متنافسة بديلة، وأن كل القرارات تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، أو تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها (Uslaner spinier,2000,P:13)

يقوم منهج صنع القرار على افتراض أن السياسة الخارجية تتكون من سلسلة من القرارات ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، وقد تبدأ قبل ظهور القرار حيث عمليات التحضير لصنعه وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه، ووفق هذا المنهج، فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرارات، وما يمثله هؤلاء من تفصيلات وقيم وادراكات أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات (حرب،2002: 219)

ويُعتبر كل من (ريتشارد سنايدر)، و(جراهام أليسون) من أهم منظّري منهج صنع القرار.

إن نموذج (سنايدر) هو أول نموذج تم تطويره في مجال السياسة الخارجية في العام 1954، وقد انطلق (سنايدر) في تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالف لما قدمه دارسو النظرية الخارجية، وقد انطلق (سنايدر) من مصلحة مركزية، وهي أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوك الدول تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وعليه فإن فهم السلوك الخارجي يؤدي إلى فهم سلوك باقي الدول، وقد اعتبر (سنايدر) أن الفعل الصادر عن الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة أشكال، وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي إلى تشكيل أنماط معينة ترسم أطر محددة للسياسة الخارجية للدول (عبد الناصر،2007: 16).

ينطلق نموذج صنع القرار بشكل عام من مسلمة مفادها أن أفضل الوسائل لاستيعاب سياسة الدولة الخارجية، وعوامل التأثير في هذه السلوكيات تكمن في التحليل على مستوى تلك الدولة، ومن هنا فإن فهم سلوك أي دولة يؤدي لفهم سلوك باقي الدول، كما بين هذا النموذج أن القرار الخارجي ما هو إلا مزيج من التفاعل بين المؤثرات الداخلية والمؤثرات الخارجية، والتي تؤثر على كيفية صناعة القرار، كما ركز النموذج على تحليل نشاط صناع القرار الخارجي والبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بهم، حيث أن

عملية صنع القرار في حقل السياسة الخارجية تعد عملية تتخللها مراحل متعددة ومعقده ومشاركه مؤسساتية (رسمية وغير رسمية)، ومن هنا فإن فهم توجهات صانع القرار (باراك أوباما، جورج بوش الابن) يؤدي إلى فهم منطلقات وتوجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

وينطلق هذا النموذج من دراسة مسار التفاعل، حيث ينطلق من اعتبار الفعل الذي يصدر من الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ الأشكال نفسها، فيظهر التفاعل من التكرار للفعل ورد الفعل، حيث يأخذ شكل ثلاثة أنماط تتمثل في التفاعلات على المستوى الحكومي، والمستوى غير الحكومي، والتفاعل بين المستويين.

ويبرّر الباحث توظيفه لهذا المنهج لأن موضوع هذه الدراسة متعلق بالسياسة خارجية في عهد رئيسين أمريكيين تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور كل منهما في عملية صنع القرار السياسي الخارجي تجاه المنطقة العربية.

ب- المنهج المقارن

يُعرّف المنهج المقارن بأنه التمييز بين أو وصف خصائص وصفات مشتركة أو مختلفة لشيئيين أو أكثر، من حيث تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف (غيوم،2001: 249).

ويعد المنهج المقارن أساس الفكر البشري وجوهر البحث العلمي، وهو يتيح تفحص وتلمس سياسات المجتمعات الأخرى، ويعطي رؤية أكبر من البدائل السياسية، ويلقي الضوء على العيوب والفضائل في السياسة (زغبوب،1979: 9).

والمقارنة بمعناها العام تعني الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقيق في صحة الفروض، ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل والتشابه بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق، وكذلك فإن المقارنة تعد ضرورة منهجية يتطلبها التعميم، كما أن العلاقات السببية يمكن اكتشافها من خلال ذلك التنوع في الظروف التي

تتيحها المقارنة، ومن أهم رواد المنهج المقارن (ماكس فيبر) و(مكرييديس)، و(بلون دال) (حرب،2002: 241).

ويبرّر الباحث توظيفه للمنهج المقارن في هذه الدراسة للمقارنة بين نهجي الرئيسين الأمريكيين الجمهوري (جورج بوش الابن)، والديمقراطي (باراك أوباما) في ميدان السياسة الخارجية بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما في صناعة السياسة الخارجية والقرار السياسي الخارجي وكل بحسب انتمائه الحزبي.

7.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول المنطقة العربية، وهي: (السعودية، ومصر، والعراق، وسوريا، وفلسطين، واليمن، وليبيا).

الحدود الزمانية : تبدأ الحدود الزمانية لهذه الدراسة في العام 2001، وهو العام الذي تقلّدفيه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وهو نفس العام الذي شهد أحداث الحادي عشر من أيلول، والذي أعلنت الولايات المتحدة على أثرها لحرب على الإرهاب، وتنتهي الحدود الرمانية لهذه الدراسة في العام 2017، وهو العام الذي انتهت فيه فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما).

الحدود الموضوعية: السياسة الخارجية الأمريكية.

8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1. **السياسة الخارجية الأمريكية:**عرّفها الخزرجي (2005: 19): بأنها مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما تجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة.

ويُعرّف الباحث السياسة الخارجية الأمريكية إجرائياً بأنها كافة السلوكيات السياسية الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول المنطقة العربية.

2. **المثالية:** هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية برزت بعد الحرب العالمية الأولى بعد ما عانت دول العالم من ويلاتها، فظهر التيار المثالي الذي نادى بإنهاء النزاعات والحد من الصراعات، واستخدام الوساطة والمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي، وإقامة تنظيم أفضل للعالم، وخدمة أهداف السلام، ودعم وتطوير التفاهم الدولي، وتركز المثالية على الأخلاق كأولوية في العلاقات الدولية، وضرورة خضوع الجميع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة، وضرورة انسجام المصالح العليا للفرد مع المصلحة العليا للجماعة (حقي،2000: 74).
3. **الواقعية:**هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية جاءت كرد فعل على المثالية، وتدور أفكارها المركزية حول السياسة الجماعية، والأنانية، والفوضى، والقوة السياسية، والمصلحة، والتقليل من دور المنظمات الدولية ، والاعتماد على الذات، وهاجس الأمن والبقاء، ويُعتبر (هانز مورجانثاو) أول من أصّل نظرياً لهذه النظرية (مصباح،2006: 39).
4. **المنطقة العربية:** لغايات هذه الدراسة يُعرّف الباحث المنطقة العربية إجرائياً بأنها المنطقة التي تضم الدول العربية حالة الدراسة، وهي:(ليبيا ومصر والعراق ولبنان وفلسطين والسعودية وغيرها من الدول.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

أورد العديد من المهتمين بالسياسة الخارجية تعريفات متعددة لها انطلاقاً من وجهة النظر التي يتبناها أو المذهب الذي يعتنقه، فقد عرّف الرمضاني (1991: 25-26) السياسة الخارجية بأنها "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول".

كما عرّفها السيد سليم (1998: 16) بأنها "برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".

وعرّفها الهزايمة (1999: 13) بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى".

وعُرّفت السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضا رد فعل للمؤثرات الخارجية"(زغبوب،2001: 2)

كما عرّفها الخزرجى (2005: 19) بأنها:"مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة ".

وهناك من عرّف السياسة الخارجية بأنها: "منهج العمل Course faction الواعي الذي يعتمده ممثلو الدولة الرسميون لتثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق مع الأهداف المحددة مسبقاً"، أو أنها "مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها

دولة ما تجاه الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (قرني وهلال، 2013: 19).

وهناك من يرى بأن السياسة الخارجية هي: "القرارات التي تحدد الأهداف الخارجية للدولة، وينتج عنها اتخاذ أفعال لتنفيذ تلك القرارات"، أو هي: "تدبير المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى (قبيسي،2008: 284).

يتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار، والذي يعبر عن إرادة دولتهم ومصالحها تجاه غيرها من الدول خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة.

وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن الدولة عندما تصوغ سياستها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية المتمثلة بظروفها التاريخية أو أوضاعها الجغرافية والاستراتيجية، إلى جانب تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية (الخزرجي، 2005: 62).

إن اتخاذ القرار يعُد من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية، ويرى بعض الباحثين أن السياسة الخارجية ما هي إلا مجموعة من القرارات المتوالية والمتسلسلة التي يتم اتخاذها لمواجهة المواقف المتتابعة، وبالرغم من أن القرارات هي أحد الأبعاد المكونة للسياسة الخارجية، إلا أنها من أكثر الموضوعات التي وجه الدارسون جهودهم لدراستها وفهمها، ويقصد بالقرار اختيار من بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة، أما اتخاذ القرار فإنه يعود إلى مجموعة التفاعلات التي تؤدي بدورها إلى هذا الاختيار. (السيد سليم، 1998: 469)

وتُعتبر عملية صنع واتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عملية معقدة، وذلك للدور المهم والمكانة التي تحتلها الولايات المتحدة على المستوى الدولي، وهناك الكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية التي تتفاعل فيما بينها من أجل صنع قرار

موحد وعقلاني يصب في خدمة مصالح أقوى دولة في العالم، وتساعد معرفة مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية وغير الرسمية إلى حد كبير على تحليل مبررات القرارات المتخذة في السياسة الخارجية الأمريكية، كما يُعتبر هذا المحور مهماً لأنها هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم ولا تؤثر عملية صنع القرار على سياستها الداخلية فحسب، بل يشمل تأثيرها كافة أنحاء العالم .(شرقي، 2007: 41)

يتضمن هذا الفصل تعريفاً بمضامين النظريتين (المثالية والواقعية) الجديدة في العلاقات الدولية، واستعراضاً لتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية، ويتناول ايضا تعريفاً بالسياسة الخارجية الأمريكية من حيث بيان أهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، إلى جانب التعرف على محددات السياسية الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية.

2-1 مضامين النظريتين المثالية والواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

ظهرت كل من النظريتين المثالية والواقعية الجديدة والتقليدية في ميدان العلاقات الدولية، وكان لهما دور بارز في تحليل سياسات دول عدة في ميدان السياسة الخارجية، وقد انطلقت النظرية المثالية كإحدى النظريات في ميدان العلاقات الدولية، واستندت على عددٍ من المبادئ والقيم والمثل، منها أن النظام العالمي يجب أن يقوم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي فيما يتعلق بجميع شؤونه (العقابي، 2010:17)، وجاءت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية، وهي بشكل عام تهدف لدراسة وفهم سلوك الدول، والعوامل المؤثرة على ما يربط بين الدول من علاقات، وقد اهتمت هذه النظرية بما هو قائم في العلاقات بين الدول، وتحديد سياسة الحرب والقوة والنزاعات . (اللجاب، 2017: 1)

وللمزيد من التوضيح حول النظريتين المثالية والواقعية الجديدة وتطبيقاتهما في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، بحيث يتناول المطلب الأول النظرية المثالية الجديدة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، بينما يتناول المطلب الثاني النظرية الواقعية الجديدة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والمطلب الثالث المؤسسات التي تساهم في صنع واتخاذ القرارات السياسة الخارجية الأمريكية ،والمطلب الرابع اهم المحددات الخارجية والداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية .

2-1-1 مفهوم النظرية المثالية الجديدة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

ظهرت النظرية المثالية كإحدى الاتجاهات المعيارية التي تُستخدم لتحليل العلاقات السياسية بين الدول، ونجد أن الفلسفة المثالية قامت على قيم مثالية، وعلى اعتبار أن فكر الإنسان هو حكم أعلى في القضايا الأخلاقية، وقد ظهرت تعريفات عدة للمثالية بأنها إحدى التوجهات الفلسفية مقابل للمادية، وتبين ما يجب أن يكون عليه الواقع مع المناداة بالقيم والمثل في واقع الحياة وعدم الانتباه للنواحي المادية. (عليوة، 1988: 14)

تبلورت أفكار النظرية المثالية في ميدان العلاقات الدولية بعد أن انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد اهتمت بأولوية الأخلاق كمحور أساسي ينظم العلاقات الدولية، وتنطلق هذه النظرية من قضية أساسية مفادها أن الأفراد لا بد من أن يكرسوا كل جهد ممكن لتحقيق الصالح العام استناداً للقيم والأخلاق والمثل . (أبو عامر، 2002: 21)

وتركز النظرية المثالية على الأخلاق والمثل العليا والطبيعة الإنسانية، وتنادي بضرورة تفعيل القانون في ميدان العلاقات الدولية، وعدم الاستناد إلى القوة، بحيث يسود

العدل والسلم بين جميع الأطراف في الدول بينما المثالية الجديدة على الدبلوماسية الناعمة والذكية والتعاون الدولي. (شطناوي، 2002: 23)

ويمكن القول أن النظرية المثالية الجديدة تقوم على حقيقة أن ما يضبط سلوك الدول، هي البيئة التي يتم فيها صنع السياسة الخارجية، وعليه توجد العديد من المتغيرات الداخلية في أي دولة من سياسات اقتصادية وايدولوجيا وبنى تحتية والتي تعد عوامل تؤثر بشكل عام على توجيه السياسة الخارجية لأي دولة من الدول في العالم . (الحمداني،40:2003)

وقد تبلورت النظرية المثالية الجديدة في ظل مبادئ القانون الدولي، حيث لا يمكن بأي حال أن يكتب أي استقرار للعلاقات الدولية إذا لم يكن للقانون الدولي مكانة ودور لتنظيم وضبط سلوك الفاعلين الدوليين، وفض النزاعات بين الأفراد من خلال تحكيم القانون واللجوء إلى الطرق السلمية، كما ركزت هذه النظرية على دور المنظمات الدولية في عملية المحافظة على السلم والأمن الدوليين بين الدول كافة، مع الاعتقاد بأن ثمة نجاح حققته الأمم المتحدة وعصبة الأمم في تقييد عدد من القضايا بالمشروعية . (منصف، 2015:24)

وذهب عدد من الباحثين المهتمين بالشؤون السياسية، والعلاقات الدولية، إلى أن أكثر فترة ازدهرت فيها النظرية المثالية كانت إبان إنشاء عصبة الأمم المتحدة، والتي كانت مطالبها تنحصر في ضرورة تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والابتعاد عن كل مظاهر العنف والحرب، وضرورة استخدام الأدوات الدبلوماسية من أجل حل المشكلات بين الدول، كاللجوء إلى التحكيم الدولي والمفاوضات، وغير ذلك من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق السلم بين الدول. وتعود جذور هذه النظرية لأفكار الفيلسوف (جيريمي بنثام)، من خلال العديد من الكتابات التي ركز فيها على أسس النظرية المثالية . (بوقن، 1980:22)

ويُفترض في ظل هذه النظرية أن يقوم النظام الدولي على أحكام القانون، وخضوع أفراده للسلطة، وهذا ما ظهر من خلال ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي دعت دوماً لنبذ العدوان والعنف والدعوة لحل الخلافات العالقة بين الدول بشكل مستمر، بما يتلاءم مع المثل والمبادئ والقيم العليا التي لا بد أن تكون هي الأساس في تنظيم العلاقات بين الدول . (حتي،1985:32)

إن للنظرية المثالية دوراً بارزاً في تاريخ الفكر السياسي من خلال منظريها مثل: (سميث، وبنثام)، وكان مثار اهتمام هذه النظرية هو القانون والأخلاق والقيم، كما يمكن القول أن النظرية المثالية تنقسم إلى مثالية كلاسيكية، ومثالية جديدة، وتنطلق المثالية الكلاسيكية من مستوى الدولة لتحليل سلوكها الخارجي، وتؤكد على أن هناك أشكال من العلاقات المختلفة بين الدول.

وبناءاً على الأفكار التي تبناها منظرو هذه النظرية، فإن الدول تحاول بناء عالم يسوده العدالة والسلم والخير والعدالة، خاصة عند توجيهها لسياساتها الخارجية، حيث تسعى بكل جهد ممكن لتطبيق المبادئ والقواعد القانونية الدولية على أساس من القيم والمبادئ والمثل والأخلاق (حسن، 2002، 24)

وعند تحليل هذه النظرية نجد أنها ترتكز على مرتكزات عدة؛ ومن تلك المرتكزات: الدين، والأخلاق، والفلسفة، والقوانين، والتوجه نحو العالمية، والتركيز على مبادئ الأخلاق، والتنازل عن المصلحة الخاصة للدول لحساب المصلحة العامة (العالمية)، وتدريس القانون، والتركيز على دور المنظمات الدولية كعنصر أساس في دعم الأمن والسلم الدوليين، والحد من التسلح بأنواعه بغية تحقيق الأمن والسلام العالمي، وتنظيم العلاقات بين الدول، والتي تشكل ضرورة للعلاقات الإنسانية بشكل عام، حيث أقامت طبيعة الإنسان على حسن النية، والإحسان، والمساواة بين الدول، بوصفهم لاعبين فاعلين في السياسة الدولية . (حتي،1985: 36)

كما أن الهدف الأسمى للنظرية المثالية هو إيجاد الإنسان المثالي، لذلك فلا بد من التركيز على الأخلاق حتى تستقر العلاقات الدولية، بحيث تصبح جزءاً من البيئة الاجتماعية لصناع القرار السياسي في ميدان السياسة الخارجية، وكذلك التركيز على الدين كمصدر للعديد من مبادئ العلاقات بين الدول، باعتبارها وعاءً يحتوي على الأخلاق والواجبات والالتزامات والقيم والمثل، كما تعد نظماً متكاملة للتقييم السياسي، حيث تؤثر على سمعة الوحدات في النظام الدولي . (العقابي، 2010: 34)

وتقوم النظرية المثالية على العديد من الافتراضات، والتي من أبرزها : (منذر،2002: 12)

1- إن طبيعة الناس بشكل عام تميل إلى التنسيق، والتعاون، والبعد عن الصراع والنزاع والمشكلات المختلفة.

2- إن الكثير من الأفراد في العالم يهدفون لنشر الرفاهية والسعادة في العالم.

3- إن ما يدفع الأفراد والدول للتعامل مع الشر هو وجود المؤسسات الشريرة والتنظيمات الهيكلية التي تدفع الأفراد لارتكاب ما يؤدي في الغالب لارتكاب الحروب والنزاعات المسلحة.

4- إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين يمكن أن يحدث في ظل وجود تصميم على ذلك من قبل العديد من الأطراف خاصة الفاعلة منها.

5- لا بد من تضافر جهود الدول في العالم لمقاومة الحرب والنزاعات المسلحة لتدعيم الأمن والسلم الدوليين.

كما يمكن معالجة الأزمات بين الدول من خلال تبني عدة معايير تتمثل فيما يلي: (السيد سليم، 1998: 34)

1- وجود مؤسسات دولية فاعلة كهيئة الأمم المتحدة التي يمكن لها أن تساعد في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

2- توفير أدوات للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ومن ذلك الخضوع للقضاء أو التحكيم الدولي.

3- العمل على الحد من سباق التسلح وتعاون الدول لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وفيما يتعلق بتطبيقات النظرية المثالية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن التيار المثالي يُعتبر من أقدم التيارات السياسية في السياسة الخارجية الأمريكية، ويدعو هذا التيار إلى التدخل في الشؤون الدولية، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان (وهيب،2012: 50).

ومن الأمثلة على التوجهات المثالية الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هي أن الحرب الباردة التي وقعت بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق كان مهندسوها من اليمين الديني المحافظ، وعند تزعم قيادة الحزب من قبل الرئيس (جورج بوش الابن) برزت مؤشرات الهيمنة من جديد عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها المطلقة على العالم على يد إدارة يمينية دينية محافظة أخرى في الحزب الجمهوري حين تولى الرئاسة (بوش الابن) لتصبح الولايات المتحدة هي سيدة العالم والقطب الوحيد والأوحد في بداية القرن الواحد والعشرين (خشيب،2012: 7)

إن المدرسة المثالية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية لديها رؤية خاصة تجاه ما ينبغي أن يكون عليه دور الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أنها يجب أن تكون قوة عظمى أحادية في العالم، وهذا ما عبر عنه (كراوثمر)، وهو أحد المحافظين الجدد والذي وضع تصوراً لتلك المرحلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي "كانت النهاية لكل شيء، انتهت الشيوعية، انتهت الاشتراكية، انتهت الحرب الباردة، كذلك انتهت الحروب الأوروبية، ومع ذلك فإن نهاية كل شيء هو بداية، فقد انهار الاتحاد السوفييتي وولدت الولايات المتحدة الأمريكية كأحادية قطبية لا تهددها أي قوة أخرى، وهذا ما يسمى

بالانعطاف الحاسم في التاريخ، وهو تحول غريب وجديد، للحد الذي يمكن معه القول أنه لا توجد أفكار لكيفية التعامل معه". (ويسام، 2017: 10)

ويمكن للباحث أن يفهم من كلام (كراوثمر) أن هناك تحديات عدة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية من خلال ظهور فواعل جدد، ويتمثل ذلك بظهور الصين كقوة عظمى، وتراجع الدور الأوروبي بشكل عام في التعامل مع القضايا المختلفة، وهذا كله سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن في النظام العالمي الجديد.

وقد دفع كل ما سبق إلى إعادة الولايات المتحدة الأمريكية النظر في قوتها العسكرية بناءً على التوجه الجديد في بناء الإمبراطورية الأمريكية، وذلك لتفادي ظهور منافسين جدد كالصين، وكل ذلك كان سعياً لتحقيق استراتيجية دفاعية إقليمية، وكذلك لتحقيق مزيد من الطموح للتوسع الإقليمي أو العالمي، والسيطرة على أي منطقة توجد فيها ثروات كالنفط . (شرعان، 2018:24)

وتعتمد الولايات المتحدة من خلال القوة الناعمة للتأثير في الأطراف المعنية وجذبها إلى المسار الذي يخدم مصالحها باستخدام الموارد المالية والمعنوية مع تجنب الإرغام والتهديد، أي أنّ قدرة القوة العظمى على تحقيق إرادتها بالإقناع وليس بالإكراه، والعمل على جعل الآخرين يتبنون ما تريد القوة العظمى تحقيقه، ومن أهم وسائلها المساعدات الإنسانية والتنموية ووسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، والغزو الثقافي والأيديولوجي، وأساليب الاستمالة بتبني القيم نفسها داخلياً وخارجياً المثالية الجديدة. (ناي،2018: 134)

2-1-2 مفهوم النظرية الواقعية الجديدة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

ظهرت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية لدراسة وفهم سلوك الدول، والعوامل المؤثرة على ما يربط العلاقات بين الدول، وقد اهتمت هذه النظرية بما

هو قائم في العلاقات بين الدول، وتحديد سياسة الحرب والقوة والنزاعات . (اللجاب، 2017: 1)

وتعود الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى المفكر الايطالي (مكيافيللي)، فقد بيّن في كتابه (الأمير) أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي أساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مقولته "الغاية تبرر الوسيلة"، ثم تبع ذلك الكاتب (توماس هوبز) والذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية وبشدة، كما اتضح ذلك في كتابه (اللوفتيان)، والذي أكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول . (الغزالي، 2003: 12)

ويُعد (ارنولد ولفرز) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف، كما أن (فريدريك شومان) أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات كهدف نهائي لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة . (الغزاوي،2005: 23)

يستند محور النظرية الواقعية على عاملي المصلحة القومية والقوة في التعامل بين الدول، وقد أرسى دعائمها العلمية (هانز مورجانثاو) في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث اعتبر السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن

القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين، وينظر (مورجانثاو) إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وعليه فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه . (الغزالي،2003: 12)

وتستند النظرية الواقعية الجديدة بشكل عام على عدة أمور، منها: اعتماد الدول الفاعل الأساسي والقوة، والمصالح القومية، كأساس لهذه النظرية، والنظر للدولة كوحدة واحدة بالرغم من اختلاف من يتخذ القرار في السياسة الخارجية لإحدى الدول، كما أن تبني القوة وتعظيمها جعل النظرية الواقعية تؤكد بأن الدول يمكن لها أن تزيد من قدرتها على الدفاع عن نفسها من خلال تحالفات تعقدها مع دول أخرى، وانطلاقاً من الإيمان بوجود طبيعة شريرة عند أفراد البشر وهذا ما ظهر من خلال مقولات كل من (مورجانثاو) و(هوبز) وغيرهم، ومن هنا فهي تبتعد عن الاحتكام للأخلاق والمؤسسات الدولية . (نجيم، 2011:28)

وقد رأت العديد من الدول في النظرية الواقعية والمبادئ التي جاءت بها تعبيراً عن رغبة تلك الدول في السيطرة على العالم، من خلال السيطرة باتخاذ حق النقض الفيتو في مجلس الأمن كذريعة لاتخاذ قرارات معينة أو رفضها، والسيطرة من خلال ما تملكه من مقدرات اقتصادية وعسكرية تمكنها من إشباع هذه الرغبة في السيطرة على العالم .(عودة، 2005: 24)

وقد ظهر مسمى الواقعية التقليدية الذي يقوم على أساس أن الدولة هي وحدة أساسية في النظام الدولي، وفاعل رئيس من الفواعل الدولية، كما يرون أن العالم قائم على

الصراع والحرب، وذلك بسبب غياب السلطة المركزية التي تحتكر القوة، مما يدفع تلك الدول لزيادة قوتها عند التعامل مع الدول الأخرى لضمان الاستمرارية والبقاء . (دونلي، 2014:51-55)

وتتضمن النظرية الواقعية مفاهيم مركزية متعددة ومن ذلك المصالح الوطنية، موازين القوى، ويعد مفهوم المصالح الوطنية هي المتغير الأساس الذي تستند عليه هذه النظرية، وهي منطلق أساس للسياسة الخارجية لأي دولة، فأي دولة من الدول تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية . (جندلي، 2007: 184)

وترتكز الواقعية الجديدة على مبادئ عدة تتمثل في: نظم سياسية تسلسلية أو فوضوية، ويأخذ النظام الدولي الشكل الأخير، وأن الدول وظائفها متشابهة من حيث قدراتها، كما تتميز كل الدول بالأنانية، كما يجب الاستجابة للقوة النسبية وأفعال الآخرين، وأن وجود فوضى في النظام الدولي تدفع نحو إيجاد النظام لتوازن القوى. (توفيق، 2007: 14)

وقد ظهر اتجاهان حديثان في ميدان النظرية الواقعية الجديدة، وهما الواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية، مع العلم أن ثمة اتفاق بين التوجهين في كون الأمن هو حافز أكبر لجميع الدول في ظل نظام دولي تسوده الفوضى، إلا أن ثمة اختلاف بين التوجهين في كيفية تحقيق الأمن، حيث ذهبت الواقعية الدفاعية من خلال (كينيث) و(سنايدر) إلى أن الدول تهدف لتحقيق البقاء والأمن، مع استخدام القوة كوسيلة، بينما ذهب الواقعيون الهجوميون إلى أن الدول توظف القوة كغاية وكوسيلة، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا من خلال استراتيجية التوسع (الشاهر،2009:11)

وتوصلت الدراسة أنه يمكن تلخيص المنظور الواقعي التقليدي، والمنظور الواقعي الجديد، من خلال وجود عناصر مشتركة بينهما ومن ذلك أن الدول هي عنصر فاعل في السياسات الدولية، والدول عناصر فاعلة ذات سيادة من النواحي القانونية، أما السيادة، فإن انعدام عنصر آخر فاعل فوق الدولة يجبرها على التصرف، وأن هناك

صراعاً من أجل السلطة بين الدول لتحقيق المصلحة الوطنية، وأن القوة تطغى على الأحلاف والتهديد، كما أن الواقعية الجديدة تركز على أهمية بنية النظام السياسي وأن العالم يتميز بوجود تركيب فوضوي.

كما يستنتج الباحث أن هذه النظرية قامت في ظل الانتقادات التي واجهتها النظرية المثالية .، والتي لم تستطيع من خلال أفكارها أن تمنع الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع للترويج لهذه النظرية، والتي حاولت تقديم النموذج الواقعي العلمي والمتطور الذي يأتي بديلاً للنظرية المثالية.

ومن الانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية التقليدية، أنها تفتقر للمنهجية العلمية، وأن جميع الأفكار التي جاءت بها ماهية إلا أفكار فلسفية وهذا ما دفع (كينيث والتز) لإيجاد رؤية جديدة تقوم على اعتبار أن الدولة هي فاعل رئيسي في السياسة الدولية، مع المحافظة على بنية النظام الدولي الفوضوية.

ظهرت مضامين النظرية الواقعية في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل للنظرية المثالية (الولسونية) نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (ولسون)، والنزعة الأخلاقية للجمهوريين، في ظل ما ساد من جدال وحوار حول ماهية الدور المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي العديد من القوى على الساحة الدولية . (جندلي، 2007: 133)

سيطر مبدأ توازن القوى على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وفيه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء حلف الناتو كي تواجه الخطر الشيوعي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كرست كل جهودها لتكون قوة كبرى في النظام الدولي، وهذا يؤكد مدى اهتمام الفكر الواقعي بمبدأ القوة. (جندلي،136:2007)

تعطي (الولايات المتحدة الأمريكية) موضوع الأحلاف أهمية خاصة في سياستها وإستراتيجيتها، والسبب في ذلك يعود إلى حاجتها الماسة لنشر قواتها المسلحة خارج حدودها، وإنشاء قواعد عسكرية لنشر أسلحتها الهجومية، كما أن هذه الأحلاف جاءت

نتيجة للحرب الباردة التي كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، من اجل إيجاد نوع من توازن القوى من خلال استقطاب الدول المؤيدة لها، أما اليوم وفي ظل عالم قائم على نظام أحادي القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، فإنها ما لبثت أن استغلت هذه الأحلاف من أجل إحكام سيطرتها على العالم ونهب ثرواته وتحقيق أمن إسرائيل.

وهناك اعتقاد أن السياسة الأمريكية بعد أن انتهت الحرب الباردة عام 1991 قد طغى عليها الفكر الليبرالي، من خلال المناداة بالنظام الدولي الجديد من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب)، وأنه لا بد من تدعيم التشاركية والعمل الجماعي بين الدول، وهذا ما تجسد من خلال غزو الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى العراق في العام 1991، إلا أن ما حدث في 11 أيلول 2001 قد أعاد العديد من المفاهيم الواقعية كالأمن والقوة والتوسع، والاهتمام بالنواحي العسكرية، وتبني سياسات التوسع والهجوم . (عودة، 2005: 56)

يرتبط المنهج الواقعي في جذور الفكر السياسي الأمريكي من خلال ثلاثة أسس، هي: (اليحياوي،2009:29)

1- الأساس الديني الذي اعتمده الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه بما يحملون من أفكار دينية ومعتقدات.

2- الأساس الاجتماعي والذي كان له تأثير على الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، إذ عملت على ترسيخ مفاهيم الصراع والقوة في الثقافة السياسية الأمريكية.

3- الأساس البراغماتي الذي أنبنى عليه تحقق التوازن الأمريكي المعاصر، وبذلك تكون النظرية الواقعية اكتسبت نزعتها العملية من الفلسفة البراغماتية، وأن كل هذه الأسس مجتمعه شكلت الأسس والمفاهيم الواقعية الأمريكية المعاصرة في كل الجوانب السياسية والدينية والاقتصادية في الحياة، وبالتحديد نزعتها العملية وواقعيتها بالتعامل مع الآخرين، وإن من أهم ميزات الأسس التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر المرتبة الأولى

في العلاقات الدولية، منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل، لا تكمن فقط في اتساع أراضيها وضخامة ثروتها، وتنوع أعراقها، وقابلية كل هذه العناصر للاندماج والتعايش والعمل المشترك معا، أن الترابط بين هذه الأسس الثلاثة، أي التحالف القوي بين فئة السياسيين ورجال الأعمال من ناحية ورجال الفكر ورجال الدين من ناحية ثانية، لرسم وأعداد خلفية فكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، هذا التماسك مثل أساس المصلحة القومية العليا، التي هي تمثل أساس النظرية الواقعية في السياسة الأمريكية المعاصرة.

ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة أنه قد تم توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وفقا لمحددات استراتيجية ومصلحية، ومحاولة تثبيت سيطرة القطبية الأحادية، من خلال استغلال قوتها الاقتصادية والعسكرية، بما يمكنها من السيطرة على العديد من مناطق العالم. (كالينيكوس، 2002: 59)

ويعد (هنري كيسنجر) أحد رواد النظرية الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتعد تجارب وأفكار وكتابات (كيسنجر) مرجعية لمن يبحث في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أنه من المستشارين الذي لهم دور بارز في حل العديد من القضايا المستعصية، وقد كان للبنية الفكرية واهتمام كيسنجر بالتاريخ الأوروبي أثر في ابتعاده عن التربية الأيديولوجية للمجتمع الأمريكي بشكل عام أثناء فترة الحرب الباردة، لذلك تميز بالرؤية الواقعية وبرز في عصر الصراعات الأيدلوجية بين الرأسمالية والشيوعية، وقد جاء (كيسنجر) ليكسر هذا الجليد . (جندلي، 2007: 186)

وتظهر رؤية (كيسنجر) الواقعية الجديدة من خلال المزج بين استخدام التهديد والعنف من جهة، ومن جهة أخرى توظيف الدبلوماسية، بحيث تنال المصداقية الواقعية، فقد حافظت الولايات المتحدة على نظام دولي بقي فيه الاتحاد السوفييتي معترفاً به ولكن في دائرة الاحتواء، ومن هنا تم نقل الاضطرابات الثورية إلى هامش ساحة الصراعات بين القوى العظمى، ونقصد هنا دول العالم النامي .(ويسام، 2017، 40)

وتنطلق رؤية (كيسنجر) في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية من نظرية توازن القوى، ويمكن تلخيص الاستراتيجية التي تبناها في ثلاث نقاط، هي:

1.من أجل تحقيق السلام لا بد من وجود مفاوضات تحقق التوازن للجميع.

2.في حال الانتصار على دولة فإنه لا بد من منح المهزوم المنفَذ لسلامٍ مشرف ولا يجب سحقه.

3.لا يتحقق السلام العالمي إلا من خلال تحقيق التوازن.

وبالرغم من اتباع (كيسنجر) للمنهج الواقعي الجديد، إلا أن ذلك لم يكن ثابتاً، حيث دعا لرد انتقامي بعد أحداث 11 أيلول2001، كما كان مؤيداً لحرب العراق في العام 2003، حيث نظر بمرونة تجاه التغير في مناهج السياسة الخارجية، وفي ذلك يقول "إذا كانت القيم أو القوة الإيديولوجية أمر مبرر الوجود، هي مجمل للمعدات الأساسية للسياسة الخارجية، فإن الاختيار منها يتوقف على طبيعة المرحلة التاريخية التي يجد فيها النظام الدولي نفسه وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية الساعية دوماً إلى صيغة سحرية عامة الغرض، تمثل الحاجة الناشئة إلى الدقة الأيديولوجية والاستراتيجية طويلة الأمد تحدياً خاصاً لم يحل بعد" . (الشاعر، 2009: 12)

وهذا يوضح وجهة نظر (كيسنجر) التي تبين أن معطيات الوضع الدولي هي من تحدد ملامح السياسة الخارجية للدول، وقد وجه سؤال لـ (كيسنجر) عن مدى استرشاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية بالمصالح أو القيم الواقعيةالجديدة أو المثالية الجديدة؟، فأجاب عن ذلك بقوله: "يوجد تحد حقيقي يظهر في دمج الواقعية مع المثالية، حيث لا يمكن لمن يصنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية أن يغفل عن التقاليد التي تتعلق بالتفوق الاستثنائي التي كرمت الديمقراطية الأمريكية نفسها بها، ومع ذلك لا يمكن لمن يصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها" (علي، 2006: 44)، وهذا يعني أن كيسنجر يحدد أن عامل المصلحة هو الذي يوجه السياسة الخارجية للدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة (لبريجنسكي[1]) والمدرسة الواقعية، نجد أنه اتصف ببرود في تفكيره، كما أنه أهمل الأخلاق والايدولوجيا في السياسة الخارجية، وتركَّز جل تفكيره على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا، من كونها مفتاحاً لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وسبباً لتحقيق استقرار المجتمعات المضطربة . (العطري، 2007: 26)

و(بريجنسكي) هو مستشار غير رسمي في السياسة الخارجية الأمريكية، وكثيراً ما كان يستدعى للكونغرس الأمريكي لطلب استشارته في قضايا عدة تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية وقد لقب بمهندس السياسات الدولية، وكانت وجهة نظره تتمثل في وضع حلول بعيدة لما يوجد من اختلال في التوازنات الدولية، مما يعني أنه كان أكثر تفاؤلاً بالمستقبل واستقراره .(شرعان، 2018:54)

وقد ذهب (بريجنسكي) إلى أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان له أثر كبير على متغيرات الساحة السياسية الدولية، ولعل أبرزها حدوث الفراغ الاستراتيجي في أوراسيا، وهذا ما ظهر جلياً من خلال مقولاته في كتابة (رقعة الشطرنج)، حيث أن انهيار الاتحاد السوفييتي، قد أوجد فرصاً وتهديدات للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر (بريجنسكي) أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى لفترة طويلة دون وجود منافس حقيقي لها . (ويسام، 2017: 40)

وقد رسم (بريجنسكي) هذا المشهد بقوله: "من بين العناصر الكبرى التي تكون أوراسيا (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان) وحدها أوروبا واليابان التي يمكن

---

[1]بريجنسكي هو مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1980 .كما عمل مستشاراً في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذاً (بروفسوراً) لمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بو لنبتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز في واشنطن

الاعتراف بدورها الفاعل في الاستقرار العالمي، الصين مضطرة للتواصل مع الغرب للمحافظة على نموها المستمر، وروسيا كذلك، الصين تنمو وتتضخم عبر الاستثمارات الخارجية، أما روسيا فتخشى المخاطر المتنامية في الجنوب والشرق وتتحسس من تدني فاعلية قواتها النووية، الصين تعيش الثقة بالنفس، أما روسيا فإنها تعيش قلقاً داخلياً، لكن كلا من الصين وروسيا قد تتحمسان لاستراتيجية تهدف لإدراجهما في بنية دولية تشاركية، وللوصول إلى هذه النتيجة لا بد من تقسيم موازين القوى في أوراسيا إلى مثلثين أساسيين وتقوم الولايات المتحدة بإدارته: الأول تشترك فيه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا، والثاني فتشترك فيه الولايات المتحدة اليابان والصين" . (قبيسي، 2008: 34).

وترى الدراسة أن وجهة نظر (بريجنسكي) كانت تنطلق من أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعاون مع القوى الكبرى الأخرى خاصة في أوروبا، لمواجهة جميع التحديات.

استعرض الباحث في هذا الجزء كلاً من النظرية المثاليةالجديدة والنظرية الواقعية الجديدة وأثر كل منهما في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث انطلقت النظرية المثاليةالجديدة من منظور الاهتمام بالتحالفات والتعاون والدبلوماسية المرنة والذكية في توجيه السياسة الخارجية، أما النظرية الواقعية الجديدة فاستندت على الواقع ورؤيته كما هو في توجيه السياسة الخارجية، ومن خلال دراسة الأسس المثالية والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، وجد الباحث أوجه اختلاف بين كلتا النظريتين، وهي كما يلي:

1- القوة ومفرداتها عند المثاليين تعتبر الخيار الثاني أو الثالث بينما لدى الواقعيين فهي الخيار الأول.

2- المنظمات الدولية لدى المثاليين مهمة جداً لحل النزاعات بين الدول، بينما يرى الواقعيون أن المنظمات الدولية ليست مهمة كثيرا.

3- القانون الدولي لدي المثاليين هو الآلية لتنظيم العلاقات وحل النزاعات بين الدول، أما الواقعيون فينظرون للقانون الدولي من باب تحقيق المصالح.

4- يميل المثاليون للعمل العسكري من خلال المشاركة أو التحالفات العسكرية، بينما يميل الواقعيون إلى العمل العسكري بشكل قيادي أو منفرد.

5- العلاقات الدولية لدى المثاليين ينبغي أن تكون كما يرونها هم، أما الواقعيون يؤمنون بالواقع الموجود كما هو.

2-1-3 مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة

يتم اتخاذ القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وللتعرف على تلك المؤسسات سيتم تناول المؤسسات الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي أولاً، ثم سيتم تناول المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ثانياً، وذلك كما يلي:

2-1-3-1 المؤسسات الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية

يتناول هذا الجزء المؤسسات الرسمية التي تساهم في صنع القرار السياسي الأمريكي الخارجي، وهي: السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الولايات المتحدة، والكونغرس الأمريكي، والسلطة القضائية، وسيتم تناول تلك المؤسسات بالتفصيل كما يلي:

1-دور مؤسسة الرئاسة الأمريكية في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

للرئيس الأمريكي دورٌ بارزٌ في صنع السياسة الخارجية الأمريكية واتخاذ قرارات حاسمة، وذلك وفقاً للسلطات الواسعة الممنوحة له بموجب الدستور الأمريكي، والتي خوّلته ممارسة السياسة الخارجية (شرقي،2007، 41)، فقد نص الدستور الأمريكي على أن يتولى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السلطة التنفيذية منفرداً، فهو رئيس الدولة

والحكومة في نفس الوقت، حيث لا يوجد مجلس وزراء، وإنما هناك عدد من المساعدين للرئيس له أن يعينهم أو أن يعزلهم بإرادته متى يشاء،كما يتولى السلطة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وذلك بعد إجراء التعديل الثاني والعشرين للدستور (عبد الكريم،1999: 12)، ونصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي على الآتي: "الرئيس هو القائد الأعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، وللقوات الشعبية في مختلف الولايات عندما يتم استدعاؤها لأداء الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة، وله أن يطلب رأيا خطيا من المسئول الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات تهم المسئولين تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، ولعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له الحق أن يرشح وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، سفراء ووزراء مفوضين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا يوجد نص في الدستور على أحكام تعيينهم والتي سيتم استحداثها بقانون، ولكن يمكن للكونغرس حسبما يرى أن ينيط بواسطة قانون بالرئيس وحده أو بالمحاكم أو بالوزراء تعيين الموظفين الأدنى رتبة، للرئيس سلطة منحها الدستور له ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تصبح شاغرة أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس" (عبد الكريم،1999: 15).

وعلى ذلك، فإن المؤسسة الرئاسية والتي يعد الرئيس رأس الهرم فيها تلعب الدور الحاسم والرئيسي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وتتكون من عدة أجهزة هي: (رضوان وبسيوني2011: 24)

1-**مجلس الأمن القومي الأمريكي،** وهو مُنظمة إدارية تابعة للرئيس، وتناط به عدة وظائف، تقدم العديد من النصائح والإرشاد والتنسيق للرئيس، وأحياناً تتخذ دوراً تحريضياً في نشاطات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

2-**وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA):** وهي مجموعة من الوحدات الاستخباراتية في الحكومة الاتحادية الفيدرالية للولايات المتحدة ، وتقوم بعدة وظائف، منها: جمع المعلومات الضرورية على المستوى الداخلي أو الخارجي للولايات المتحدة، ويعمل عدد من منتسبيها في سفارات الولايات المتحدة في الدول ومناطق أخرى متعددة حول العالم، وتقوم هذه الوكالة بالمهام التالية : (وودربوب،2001:1)

أ- العمل على جمع المعلومات اللازمة عن الدول والشركات والأفراد؛ والعمل على دراستها وتفسيرها وتحليلها مع المعلومات التي تم الحصول عليها من وكالات استخبارات أميركية أخرى، وتقديم تقارير مفصلة لصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأميركية.

ب- الإشراف وتنفيذ العديد من المهام السرية وبعض النشاطات المتعلقة بالعمليات التكتيكية من قبل موظفيها، أو القوات المسلحة المختصة، أو جهات أخرى.

ج- تقدم لمجلس الأمن القومي الأمريكي المعلومات الضرورية والاستشارات اللازمة وتنفيذ العديد من العمليات اللازمة في الخارج.

3- **وزارة الدفاع (البنتاغون):** وتمثل الاتحادي الفدرالية للحكومة الأمريكية، وتقوم بمهام متعددة، منها: التنسيق والإشراف على كلّ والوكالات ووظائف الحكومة المتعلقة مباشرة بالأمن القومي، وتتكون وزارة الدفاع الأمريكية من القوات المسلحة الأمريكية البرية، والبحرية، والجوية والصاروخية، وهناك مجموعة وكالات تابعة لها، هي: منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي، ووكالة مشاريع البحوث المتقدمة للدفاع (داريا)، ووكالة استخبارات الدفاع، ووكالة الأمن القومي.

4- **وزارة الخارجية:** هي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية (للولايات المتحدة الأمريكية) ويعتبر وزير الخارجية مستشاراً للرئيس الأمريكي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتمثل وزارة الخارجية المصالح الأميركية في الخارج على مستوى الإقليمي والدولي وهناك العديد من الوظائف التي تقوم بها،أعداد وتفعيل العديد من برامج المتعلقة

بالمساعدات الخارجية، وتلعب دوراً هام في مكافحة الجريمة الدولية، والتنسيق والتعاون من أجل إقامة علاقات مع الدول في المجتمع الدولي، والمساهمة في أعداد وتنسيق برامج التدريب العسكري المشتركة مع الدول الأخرى، ومتابعة شؤون الرعايا خارج حدود (الولايات المتحدة)،وتتمثل (وزارة الخارجية الأمريكية) تقريبا بـ 301 سفارة وقنصلية وبعثة دبلوماسية مختلفة موجودة في191 دولة حول العالم. (وزارة الخارجية الأمريكية، 2019: www.usembassy.gov)

وعلى الرغم من تعدد وتنوع المؤسسات والجهات المشاركة في إعداد ورسم الاستراتيجية المتعلقة في عملية صنع السياسات الخارجية الأمريكية وتنفيذها، إلا أن مؤسسة الرئاسة هي من أهم تلك المؤسسات في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية، وأن إدارة الشؤون الخارجية مسؤولية الرئيس الأمريكي "حسب نص المادة 2 من الدستور الأمريكي. (البياتي، 177:2001)

وفي هذا السياق، يتناول الباحث بعض صفات الرئيسين الأمريكيين السابقين (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما)، لأنهما الرئيسان اللذان تولّى حكم الولايات المتحدة خلال المدة الزمنية لهذه الدراسة .(2001–2017)

يُعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) أحد أبرز الرؤساء الجمهوريين الذين حكموا الولايات المتحدة نتيجة للأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة في البدايات الأولى لحكمه، وهو ابن الرئيس الأمريكي الواحد والأربعين (جورج هربرت ووكر بوش – بوش الأب)، وهو ثاني ابن رئيس أميركي يصل إلى رئاسة الولايات المتحدة بعد الرئيس (جون كوينسي آدمز) سادس الرؤساء الأمريكيين ابن الرئيس (جون آدمز) ثاني الرؤساء، كانت ولادة (بوش الابن) وهو من عائلة محافظة– في 6 تموز 1946، وبسبب كونه من عائلة لها باعٌ طويل في العمل السياسي، فقد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية بعد أن كان يشغل منصب حاكم ولاية تكساس في سنة 1994 واستمر في سدة الرئاسة لفترتين متتاليتين . (المعيوف،2016: 15–16)

وفيما بعد نجح المرشح الديمقراطي (باراك أوباما)، والذي حاول جاهداً أن يضع خطاً جديداً تسير عليه السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد التركة الثقيلة التي خلفتها إدارة (بوش الابن)، والتي أوصلت الولايات المتحدة إلى حافة الهاوية من حيث الانهيار المالي، وخلق فجوة واسعة من انعدام الثقة، والعداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والشعوب الإسلامية والعربية، وكانت رؤية (باراك أوباما) العالمية على النقيض من سلفه الجمهوري (جورج بوش)، فقد أعرض عن طرح رؤية توسعية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة، وعند سؤال (أوباما) عن مبدأه في نهاية فترته الرئاسية الأولى قال: "هو قيادة أمريكية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات"، واعتمدت الاستراتيجية الجديدة لـ (باراك أوباما) على العلاقات والمصالح التي تشترك بها الولايات المتحدة مع بقية الشعوب والأمم الأخرى .(جرجس، 2013، www.aljazeera.net)

2. دور الكونغرس في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

تعود تسمية الكونغرس الأمريكي للمؤتمر الذي تم عقده في فيلادلفيا العام 1776 في الولايات الأمريكية، حيث سمّي هذا المؤتمر بالكونغرس، وهو مكون من مجلسين (مجلس الشيوخ والنواب) (المشهداني،2013: 136)، مجلس الشيوخ الأمريكي هيئة تشاورية تقدم النصائح للرئيس الأمريكي، وتناقش شؤون الأمة، ويضم مجلس الشيوخ في الوقت الحالي (100) عضواً يمثل كل ولاية عضوان (الشوربجي،2005: 134)، أما بالنسبة لمجلس النواب فهو مكون من 435 عضواً يمثلون الشعب الأمريكي، ويتم انتخابهم لمدة سنتين، ويستمد الكونغرس الأمريكي صلاحياته في الشؤون الخارجية وفقاً للدستور الذي منحه صلاحيات معينة، ويمثل مجلس النواب الرأي العام في الدولة . (عبد الكريم،1999: 16)

منح الدستور الأمريكي الكونغرس المزيد من صلاحيات التدخل في صياغة ورسم السياسة الخارجية، إذ يقوم الكونغرس بالتأثير في سياسة الدولة الخارجية من خلال التشريعات المحددة التي تسمح بذلك وضمن المجالات التالية:

1- **التشريعات الموضوعية،** وهي التشريعات التي من خلالها تبين و توضح وجهة نظر الكونغرس في تحديد الشكل الذي يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية،ومن الأمثلة على دور الكونغرس في هذا المجال المصادقة على الحرب الخليج الثانية عام 1990 ضد العراق، وحرب2003 التي أعلنها جورج بوش الابن على العراق Thomas (& Edward,1979).

2- **التشريعات الإجرائية،** وهي إعداد وتشكيل كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية من حيث تغيير أو إنشاء أو تعديل الدوائر، وتحديث مناصب جديدة داخل السلطة التنفيذية لإنشاء سياسات جديدة، فالكونغرس هو الذي بادر في إنشاء وزارة الخارجية وفروع القوات المسلحة وكافة الوكالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

3- **استخدام حق النقض التشريعي،** أيْ أن الكونغرس الأمريكي له صلاحيات إقرار أي قانون لا يتم التصديق عليه من قبل الرئيس بشرط أن يحصل على تصويت أغلبية ثلثي أعضاء الكونغرس ويصبح قانون بعدها نافذ المفعول. (ميرشايمير وستيفن،2007: 28)

وللكونغرس أيضاً حسب ما منحه الدستور الحق بالاعتراض على المشاريع التي يقدمها الرئيس ويتدخل في عملية صنع السياسة الخارجية حيث تتمثل سلطاته في الإشراف والرقابة على أداء السلطة التنفيذية من خلال تواجد عدد من اللجان، مثل لجان تقصي الحقائق وجلسات الاستماع، إضافة إلى الهيمنة على عدد من اللجان المهمة في مجلس الشيوخ والنواب، كلجنة العلاقات الخارجية، ولجنة المساعدات الخارجية والاستخبارات، إضافة إلى ذلك، فإن للكونغرس الأمريكي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) ولجانه عدة صلاحيات تمكنه من التأثير على توجيه السياسة الخارجية سلباً أو إيجاباً، أو

الاعتراض أو تأييد الكثير من مشاريع الرئيس وأولوياته، بل الوقوف له والتدخل في توجيه السياسة الخارجية وهذا يحدث من خلال قيام الكونغرس بسلطاته في الإشراف والرقابة التشريعية (كفحص السلطة وتقصي الحقائق)، والتي تعد من القيود على الرئيس . (نانيس،1997: 2)

ويمكن القول بأن دور الكونغرس الأمريكي قد ازداد ليؤثر في مجال صنع السياسة الخارجية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رغم زيادة صلاحيات الرئيس، حيث توجهت الحكومة الأمريكية إلى محاربة الشيوعية، مما استوجب الحصول على دعم الكونغرس، ومثال ذلك "مبدأ ترومان"، و"مشروع مارشال"، و"حلف الناتو"، وإرسال قوات أمريكية إلى كل من كوريا والهند ولبنان وغيرها من مناطق العالم غير المستقرة، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة والهيمنة على العالم زاد من دور الكونغرس فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية لأن ذلك يستوجب موافقته لرصد ما يلزم من تكاليف مالية . (بدوي، 2004: 37)

3. دور السلطة القضائية في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

نص الدستور الأمريكي على مبدأ الفصل بين السلطات، وحدد الدستور لكل سلطة قوة خاصة تكبح السلطتين الأخريين، ووضع الدستور عدداً من الضمانات للفصل بين السلطات مع كفالة التوازن بينها، فالسلطة التنفيذية هي من اختصاص الرئيس وحده، والسلطة التشريعية من اختصاص الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، والسلطة القضائية تفصل في المنازعات وتحسم المسائل المتعلقة بالقوانين . (الكيلاني،2005: 23)

ولكن استقلال السلطات الثلاث لا يعني انفصال كل منهما عن الآخر، إذ توجد حالات اختصاص مشتركة أو متداخلة، وبالرغم من أن سلطة المراجعة القضائية لم يرد لها ذكر في أي موضع من الدستور، إلا أنها تعد من أهم مبادئ النظام الدستوري الأمريكي، وهناك ثلاثة مستويات قضائية في الولايات المتحدة، هي: سلطة المحاكم (المحكمة العليا) فيما يتعلق بإعلان أن القرارات والتصرفات لمنافية للدستور باطلة ومنها

بالطبع المتعلقة بالشؤون الخارجية، ومثال ذلك ما حدث عام 1803 عندما أعلن كبير القضاة عن أول قضية أكدت فيها المحكمة العليا سلطتها على أن قراراً أصدره الكونغرس لم يكن دستورياً[1]، وأصبح هذا الحكم مبدءاً ثابتاً في القانون الدستوري الأمريكي.

منح دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصلاحيات لإنشاء محاكم الاتحاد والمحاكم الدنيا إذا اقتضت الحاجة لذلك، ويقوم النظام القضائي في الولايات المتحدة على ثلاثة مستويات، هي:

1- المحكمة العليا.
2- محاكم المقاطعات الاستئناف.
3- محاكم خاصة للشكاوى وبراءات الاختراع.

وسوف يتم التركيز على المحكمة العليا لأنها متعلقة بالسياسة الخارجية، وهي المحكمة الوحيدة المقرر إنشائها بموجب الدستور الأمريكي ويخولها صلاحيات ترؤّس السلطة القضائية وتتألف المحكمة العليا من 9 قضاة من ضمنهم رئيس المحكمة، ويتم تعيينهم بقرار من الرئيس الأمريكي بعد موافقة مجلس الشيوخ ، ويكون تعينهم مدى الحياة، ولا يملك الرئيس عزلهم إلا في حال تقديم استقالة أو مرض أو الوفاة أو الإدانة . (فارن سو برث،2000: 51)

وتتمتع المحكمة العليا بعدة اختصاصات، وبالأخص رئيس المحكمة الذي يتولى رئاسة مجلس الشيوخ، ولمجلس الشيوخ عدة صلاحيات دستورية خاصة بمحاكمة الرئيس الأمريكي نتيجة تحريك دعوة اتهام ضده من الكونغرس، ومثال ذلك ما حصل مع الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) وتحلفه اليمين الدستوري، وكذلك صلاحية رئيس المحكمة تحليف رئيس الدولة المنتخب في حفل تنصيبه رئيساً، ويُستنتج من ذلك بأن منصب رئيس

[1] سميت هذه القضية بـ (مربيوري ضد ماديسون)

المحكمة العليا يُعتبر من أهم المناصب وأخطرها، حيث أن مرتبته تأتي قبل نائب الرئيس . (زغبوب، 1979: 46)

وتختص المحكمة العليا بمجموعة من الصلاحيات المتصلة بالشأن الخارجي للدولة، وهي كما يلي:

1- **الاختصاص المتعلق بالقضاء،** ويتعلق بالقضايا والنزاعات التي تحدث ما بين الولايات المتحدة وإحدى الدول الأجنبية، أو بين الولايات الأمريكية نفسها أو الولايات مع الاتحاد المركزي، كما أن لها العديد من الصلاحيات في النظر بالشكاوى التي يكون أطرافها وزراء أو سفراء أو قناصل.

2- **الاختصاص المتعلق بالسياسة:** منح الدستور الأمريكي المحكمة العليا الحق في مراقبة دستورية القوانين، والاعتراض على القرارات الصادرة من الرئيس أو الكونغرس واعتبارها لاغيه إذا لم تتوافق مع الدستور سواء كانت متصلة بالسياسة الخارجية أو الداخلية (كارل، فان دورين،1987:3)، فعلى سبيل المثال قضت إحدى المحاكم الاتحادية بأن الكونغرس والرئيس تصرفا بشكل متبادل ومشترك في مواصلة العمليات الحربية وتعزيزها جنوب شرق آسيا منذ بدايتها وفي أثناء عام 1973، وفي9 شباط 2016علقت المحكمة برنامجاً للرئيس الأميركي الأسبق (باراك أوباما) يهدف إلى التصدي للاحتباس الحراري بعد أن رفعت 25 ولاية (معظمها في أيدي الجمهوريين) القضية إلى المحكمة بعد احتجاجها على البرنامج (الجزيرة ،2016: www.aljazera.net).

وتوصلت الدراسة أن المحكمة العليا الأمريكية تمتلك صلاحيات مرتبطة بالسياسة الخارجية، وهي:

1- حق المحكمة إبطال المعاهدات والاتفاقيات الخارجية في حال تناقضها مع الدستور الأمريكي والقوانين الأمريكية.

2- سلطة تفسير النصوص الدستورية والقانونية والقضائية المتعلقة بالسياسة الخارجية.

2-1-3-2 المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك مجموعة من المؤسسات غير الرسمية التي تساهم في صنع القرار الخارجي الأمريكي، ومنها: اللوبيات وجماعات المصالح، ومراكز الأبحاث، والأحزاب السياسية، وسيتم تناول دور كل واحدة من تلك المؤسسات في السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي:

1. دور اللوبيات وجماعات المصالح في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن قضية الدين تُعتبر من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته تؤكد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، إلا أن الدين كان ولا يزال يمثل عنصراً أساسياً من خصوصية المجتمع الأمريكي، فالحياة في الولايات المتحدة تخضع للقيم وتتفاعل داخلها العديد من الأديان بدرجات مختلفة . (Catherin، 1992: 11-14)

ومن أبرز الطرق والوسائل التي أصبح فيها الدين منخرطاً في الحياة السياسية ظهور الجماعات الدينية كجماعات المصالح واللوبي (الصهيوني) ومحاولتهم التأثير على المسار السياسي بعدة أشكال وأساليب، إذ يُلاحظ بوجود العديد من المسئولين في البيت الأبيض وصناع القرار في إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) كانوا متدينين (المحافظين الجدد)، ومنهم الرئيس بوش نفسه، مما أدى إلى تأثير الدين على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد (جورج بوش الابن) تجاه العرب والمسلمين أكثر من غيره من الرؤساء السابقين . (السماك،2003:77)

إن هذه الجماعات (اللوبيات والمصالح) تستخدم عدة طرق وتحاول التأثير على المسار السياسة الخارجية خاصة جماعة اللوبي الصهيوني، وقد أصبح للدين دور بارز في توجيه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، بالرغم من أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية قد فصل بين الدولة والدين، إلا أن صانع القرار الأمريكي نتيجة تأثره بالدين استخدم الحس الديني لتحقيق أهداف السياسية الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية، ونلاحظ أن الدين كان محوراً أساساً في كثير من الخطابات الرئاسية للرئيس (جورج بوش الابن) باستخدام مصطلحات دينية مثل "(محور الشر)، (الحرب المقدسة)، ومن أهم الطرق والأساليب التي كان فيها الدين مؤثراً على طبيعة وتوجهات الحياة السياسية الأمريكية تكوُّن جماعات دينية أثّرت على المسار السياسي بأساليب متعددة، ووجود منظمات دينية محافظة ـ أصولية بوجه خاص كانت أكثر تأثيراً وفاعلية على الحياة السياسية. (المشهداني، 2013: 40)

وتتمثل اللوبيات وجماعات المصالح بمجموعة كبيرة من الجامعات والمنظمات والجمعيات المختلفة التي تعمل جميعاً كجماعات ضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويظهر ذلك من خلال الإشارة إلى أنواع هذه اللوبيات . (البرصان:33،2002)

1-**اللوبي الإسرائيلي:** ويعتبر الأكثر اهتماماً بتوجيه صنع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه دعم مصالح وأمن إسرائيل، وتتكون شبكة اللوبي الإسرائيلي من أكثر من 500 منظمة، وجمعية وتحظى هذه المنظمات بمساندة اليهود الأمريكيين وأنصار المسيحية الصهيونية.

2-**اللوبيات الأخرى:** ومن أبرزها اللوبي الإيطالي واليوناني والارمني والصيني والياباني وما شابهها، وجميعها تتمتع بمساندة المواطنين الأمريكيين الذين ترجع أصولهم إلى هذه البلدان وتعمل هذه اللوبيات للتأثر على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بما يعزز مصالح للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بما يعزز مصالح بلدانها.

3-**المجمع الصناعي العسكري:** ويتكون من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري، ويمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث يركز على نشوب الحروب وتفجير الصراعات، بما يعزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه مع العلم أن الدول العربية هي أكثر الدول المستوردة للأسلحة الأمريكية.

4-**مجمع الشركات النفطية:** ويتكون من مجموعة من كبريات الشركات النفطية الأمريكية مثل: شيفرون، إكسون موبيل، تكساس أويل، وغيرها والتي تسعى للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجهات التي تعطي الأولوية لمصالح الولايات المتحدة النفطية.

5-**مجمع الشركات المالية:** ويتكون من الشركات المالية الأمريكية، وعلى وجه الخصوص المصارف الكبرى وشركات التأمين، ويسعى هذا المجمع للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجهات التي تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية المالية والنقدية.

وتعمل هذه الكيانات والأطراف ضمن منظومة موحدة تتصارع فيها المصالح، وفي كثير من الأحيان تتحالف مع بعضها البعض بحيث تتوصل إلى برنامج الحد الأدنى الذي يمكن أن تدفع السياسة الأمريكية باتجاهه.ومن أهم الأساليب والطرق التي استخدمها جماعات اللوبي والمصالح للتأثير على توجهات السياسة الخارجية ما يلي:

1- التأثير في الكونغرس من خلال القيام بتقديم الدعم المادي والدعاية للحملات الانتخابية أو السعي لاستمالة أعضاء الكونغرس بهدف الخروج بتشريع وقانون من خلاله تتحقق مصالحهم أو تحالف مع جماعات ضغط أخرى، مثال تحالف اللوبي الصهيوني مع اليمين المسيحي من أجل التعاطف ودعم قضايا اليهود في العالم، فقد قامت اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (آيباك) في منتصف الثمانينيات بالتنسيق

والتحالف مع اليمين المسيحي المتطرف مما أدى إلى تطور العلاقات بينهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

2-التأثير في السلطة التنفيذية من خلال محاولة جماعات المصالح التأثير المباشر في إدارة السلطة التنفيذية، حيث أنها تساهم في إعداد تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية وتعتمد على مدى قدرة هذه الجماعات في بناء علاقات خاصة مع العاملين في مثل هذه الإدارة أو السعي لتوظيف أشخاص متعاطفين معها، وهذا ما يسعى له اللوبي الصهيوني في الضغط على مسئولين في إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) أو الرئيس السابق (باراك أوباما) من أجل دعم إسرائيل في عملياتها ضد الفلسطينيين أو حزب الله في جنوب لبنان عام 2006 . (الأسطل، 2013:1)

3-التأثير على الرأي العام وذلك من خلال استخدام وسائل الأعلام كأداة لتضخيم متطلبات هذه الجماعات، وتسعى هذه الجماعات للسيطرة على العديد من المحطات الفضائية والصحف والمجلات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم الدعم للكتاب والمحللين وبعض مراكز الدراسات بغية تبني القضايا تحقق مصالحهم، وبالتالي التأثير على الرأي العام الأمريكي. (Daniel،Yankelovich2006:p3)

2. دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

إن مؤسسات الفكر والرأي هي هيئات مستقلة غير رسمية أنشئت بهدف إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسياسة الداخلية أو الخارجية، وقد عرّفها (دونالد أيسلون) بأنها: "هيئات ذات توجه بحثي لا تسعى إلى الربح ولا تعبر عن وجهة نظر لحزب معين، ولها أهداف للتأثير على الرأي العام والسياسة العامة"، ومن الأمثلة عليها مؤسسة (كارنيغي) للسلام العالمي، وهي مركز متعلق بالأبحاث والدراسات السياسة تأسس عام 1910، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من مؤسسات الفكر والرأي التي تدافع وتطالب بالحرية والاستقلال ضد الاتحاد السوفييتي السابق، وقدّمت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية السابقة دعماً لهذه المؤسسات التي تعمل ضد الشيوعية، وفي نهاية القرن

الماضي ظهرت مؤسسات الفكر والرأي من نوع جديد والتي تقدم المشورة لصناع القرار السياسي في الوقت المناسب، وأصبح لها دور مؤثر في توجيه السياسة الخارجية مثل مؤسسة راند، وقد بلغ عدد مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1000 مركزا . (مرقس،270:2002)

وتؤثر مؤسسات الفكر والرأي على صانع القرار السياسي الخارجي وتوجهاته من خلال ما يلي:

1- تقديم أفكار جديدة لصانع القرار السياسي لاتخاذ خيارات جديدة بحيث إنها تؤثر على تفكيره وتعمل على ترتيب أولوياته في السياسة الخارجية الأمريكية، ومثال ذلك اقتراح مبادئ سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي سابقاً.

2- المشاركة في توفير العديد من الخبراء للعمل في الحكومة من أصحاب الخبرات في الإدارة الأمريكية والكونغرس، ومثال ذلك تعيين (جورج بوش الابن) لـ (كونداليزا رايس) مستشارة للأمن القومي الأمريكي سابقاً.

3- تنظيم لقاءات بشكل دوري لصناع القرار للاطلاع على سياستهم المتبعة وعرضها على النخب الفكرية والثقافية.

4- تثقيف المواطن الأمريكي عن العالم المحيط به.

5- المشاركة في وضع وإيجاد حلول لنزاعات الدولية.

6- القيام بدور الوسيط بين الأطراف الدولية المتنازعة، وترتيب حوارات ومفاوضات غير رسمية بين أطراف النزاع.

وقد لعبت مراكز الأبحاث دوراً بارزاً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بمصانع الأفكار، وتتلخص وظيفتها في تمكين صانع القرار من فهم الأحداث والقضايا ذات الاهتمام المحلي والدولي، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية (آل الديبل، 2007: 149)،

ومثال ذلك ما قامت به مؤسسة (راند) المختصة بميدان العلاقات السياسية بين الدول، بتوجيه رسالة للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) بعد أن فاز بالانتخابات الأمريكية في العام (2001)، والتي جاء فيها:" إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها السعي لوقف ظهور أي من المنافسين العالميين المعادين أو التحالفات الدولية المعادية". (علي،2006: 56)

نستنتج مما سبق أن مؤسسات الأبحاث والأفكار تم استخدامها بشكل ملحوظ في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال استعمال وسائل الاتصالات والتكنولوجية الحديثة، ونشر الكتب، وعقد الندوات والمؤتمرات، وكتابة المقالات عن السياسات العامة، وتقييم برامج الحكومة، ونشر نتائج البحوث.

كما توصلت الدراسة من خلال ما سبق أن الرأي العام الأمريكي لديه ثقة بالأكاديميين بدرجه أكثر من ثقتهم بالسياسيين؛ لأن الأكاديميين يعرضون وجهة نظر موضوعية مجردة عن الأهواء والمصالح التي تحكم العمل السياسي.

3. دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

هناك عدد من الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أشهر تلك الأحزاب وأهمها تأثيراً هما: الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، والذي من خلالهما يتم اختيار الرئيس الأمريكي، ويعمل الحزب الخاسر كمعارض لسياسات الحزب الفائز، وهذان الحزبان يمتلكان مواقف تمتاز بالثبات تجاه السياسة الخارجية الأمريكية، ولكل منهما فلسفته وأهدافه الثابتة حيال الأمن القومي الأمريكي، وعندما يطرأ تغيير لموقف أي حزب تجاه قضية من القضايا الخارجية والمتعلقة بالأمن القومي الأمريكي، فإن هذا التغيير سيكون تغييراً بسيطاً لا يصل إلى مستوى المساس بجوهر الأمن القومي الأمريكي، وعلى ذلك فإن تغير الشخصيات التي تدير رأس هرم النظام السياسي الأمريكي لا يعني تغييراً في الثوابت المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي والتي تخص العديد من القضايا

الدولية، وإنما هذا التغيير يكون مقتصراً على الأمور الثانوية التي تفرضها المتغيرات الدولية. (الشوربجي،2005: 28)

وأخيراً، فإنه وبعد استعراض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صنع القرار الخارجي الأمريكي، يؤكد الباحث أن للرئيس الأمريكي دوراً هاماً في صياغة تلك القرارات بناءاً على رؤيته ومعتقداته وتصوراته حول البيئة الخارجية، وعلى ما يمتلكه من قدرات تمكّنه من إقناع محيطه بتطبيق سياسته، وعلى الصلاحيات الممنوحة له في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات والالتزامات الدولية، وتعيين وزراء الخارجية والسفراء، هذا بالإضافة إلى قانون سلطات الحرب الصادر عام 1973، والذي يمنح الرئيس الأمريكي صلاحيّة البدء في التدخل العسكري دون أخذ موافقة الكونجرس على أن يبلّغه الرئيس قبل (48) ساعة من بدء التدخل، ويستشهد الباحث بأوضح مثال بخصوص ذلك، وهو تبدُّل طبيعة العلاقات العربية- الأمريكية من الهيمنة والسيطرة في فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن إلى توظيف القوة الناعمة في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

2-1-4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما تمتلكه من مقومات عسكرية واقتصادية وسياسية أن تبني دولة قوية أهّلتها ليكون لها حضورٌ بارزٌ، وتأثيرٌ قويٌّ على الساحة الدولية والإقليمية، وأن تحقق الهيمنة بين جميع دول العالم.

وهناك عدد من محددات للسياسة الخارجية الأمريكية منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وهي ذات أثر كبير في تشكل سلوكها الدولي الخارجي، إذ إنها تعطي صبغة مميزة على السياسة الخارجية، وبنفس الوقت، فإن تلك المحددات تمثل عناصر مفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية ومخرجاتها. (منصف، 2015:22)

كما أن التعرف على تلك المحددات يساهم في تحليل منطلقات القرارات المتخذة في السياسة الخارجية الأمريكية؛ على اعتبار أنها الدولة العظمى الوحيدة في العالم والتي تؤثر قراراتها على كافة أنحاء العالم. (شرقي،2007:41)

وسيتناول الباحث في هذا الجزء المحددات الداخلية والخارجية لصناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وذلك على النحو الآتي:

2-1-4-1 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية.

من المعروف أن المحددات الداخلية تلعب دوراً هاماً في سياسة الدول الخارجية، ومن تلك المحددات: الجغرافيا، والموارد السكانية، والموارد الاقتصادية، والموارد العسكرية، ومؤسسات صنع القرار في الدولة، وعدد كبير من العوامل الأخرى.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهي تقع في شبه قارة ساهم بُعدها عن مناطق النزاع في تجنبها للعديد من الحروب والصراعات التي عاصرها العالم، ومنها الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما أنها تضم عدداً من القوميات المتنوعة التي تجمعها مصالح مشتركة تتمثل في البقاء تحت سيادة القانون وبوتقة المواطنة، وهذا ما جنّبها النزاعات الإثنية وساهم في استقرارها السياسي وأن اتساع الاراضي من العوامل التي تعطي قوه للدولة كما هو الحال لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبتالي صعوبة السيطرة أو الهيمنة عليها من قبل الأعداء كما أن عدد السكان له دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة الذي يمنح الدولة القوة من خلال توفير قوة بشرية تستغل لتوفير قوات عسكرية بأعداد كبير تعكس قوة الدولة ، وفيما يتعلق بالموارد العسكرية، فهي تمتلك أول قوة عسكرية عالمياً، تمكنها من ترجمة اهدافها وحماية مصالحها المختلفة بالخارج فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اقوى جيش على مستوى العالم نتيجة تزايد عدد سكانها الذي يبلغ حوالي 329 مليون حسب احصائيات عام 2018 وقوتها الأقتصادية كونها دولة تمتلك التكنولوجية الصناعية المتطورة هذا إلى جانب امتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية المتنوعة، وكل ما ذُكر

ساهم في أن تكون الولايات المتحدة قوة عظمى على مستوى العالم، وتتخذ قرارات سياسية خارجية مؤثرة عالمياً.

ويعد البُعد الديني من المحددات الداخلي الأساسي لسياسة الولايات المتحدة الأيديولوجي المرتبط بنصوص التشريع الإلهي والتأويل البشري الذي يستتبع تلك النصوص، وضمن هذه الأيديولوجي الفكرية يصبح من الطبيعي أن يتلازم الخطاب الديني في بعديْه الفلسفي والوظيفي مع التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة حتى لو كانت علمانية. (وهيب،2012: 52)

وقد وظّفت الولايات المتحدة الخطاب الديني في اتجاهاتٍ متلازمة مع شؤون الدولة، حيث أن الإيمان هو الذي ينقذ الانسان دائماً، وهو الذي يقوده إلى الخلاص من كل خطيئة، ومن يصيبهم الخلاص هم ليسوا كل الناس، وإنما أولئك الذين يتميزون بإيمانهم بالله، فالإيمان بالله هو طريق خلاص وعالم بلا خطيئة، وهو المعيار المميز بين الخير والشر، والإنسان الصالح والسيئ، ويُطبّق ذلك على الدول، إذ يترتب على جميع الجنود الأمريكيين نشر الديمقراطية في العالم، والقضاء على الأنظمة السياسية المتسلطة، وجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) قد استمدّ فكرته عن دول محور الشر من هذا التقسيم اللاهوتي .(فهمي،2009: 38)

وتكتسب الاستراتيجية الأمريكية بعداً ومسوغاً دينياً بالرغم من المناداة بحرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة، وقد ساهمت تلك الأبعاد في صياغة العقل الأمريكي، وفي صياغة منهج الفكر السياسي الرسمي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .(وهيب،2012: 59)

بدأت الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي وتحولت إلى حركة سياسية، وفي الثمانينيات والتسعينات توالى صعود اليمين المسيحي، حيث أصبح ذا نفوذٍ وقوة مؤثرة على المؤسسة الرئاسية والكونغرس الأمريكي، وأصبح يسيطر على نسبة 25% من قاعدة التصويت في الولايات المتحدة الأمريكية، كما

ظهرت الحركة الصهيونية المسيحية التي لعبت دوراً بارزاً في التأثير على مسار وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خصوصاً، وهناك مجموعة من الأسس الفكرية للصهيونية المسيحية، ومنها يلي : (رضا،2001:259-260)

اعتقادهم بأن اليهود هم شعب الله المختار ويجب مساعدتهم ليس كعمل سياسي وإنما واجب ديني لأن الله هو من اختارهم.

1- إيمانهم بأن الله أعطى اليهود الأرض المقدسة (فلسطين).

2- إيمانهم بأن القدس جزء من الأرض الموعودة للشعب اليهودي ويجب مساعدة اليهود بضمها وتهويدها وجعلها عاصمة أبدية لهم.

3- الإيمان بحدوث معركة (هرمجدون) التي تسبق عودة المسيح.

4- اعتقادهم بأن من الشروط الأزمة لعودة المسيح بناء الهيكل وتجمع كل اليهود من كافة أنحاء العالم في فلسطين.

لقد ركزت الحركة الصهيونية المسيحية على عودة اليهود كشعب إلى أرضه الموعودة (فلسطين)، وأقامت الدولة الصهيونية تمهيداً لعودة المسيح، وأخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل بعد احتلالها الأراضي العربية وقيام دولتهم عام 1948 لتأكيد معتقداتهم وتقديم الدعم المادي والعسكري لهم . (سمير،2002:272)

ومن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) قد اهتم بالمحافظين الجدد، ويعود هذا الاهتمام منذ أن كان حاكماً لولاية تكساس، وقد ترجم ذلك فيما بعد عملياً من خلال اختياره لشخصية بارزة من شخصيات المحافظين الجدد ليشغل منصب نائب الرئيس وهو "(ديك تشيني)"، وقد قطع الرئيس (بوش) العديد من الوعود على نفسه أمام اليمين المسيحي بتقديم كامل الدعم لهم، مما عزا بهم إلى اعتبار فوزه بالسلطة بمثابة نصر كبير قد حققوه . (أبو الحسن،2013: 49)

وفي بداية تولي (جورج بوش الابن) السلطة حصلت أحداث 11 أيلول 2001 التي حفزت المحافظين الجدد لتزعم الحزب الجمهوري، ووصل العديد من قادتهم إلى رأس

الإدارة الجديدة للبيت الأبيض، والذين تبنوا المشروع الذي يدعو إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم باعتبارها القوة العظمى المسيطرة على مقدراته من خلال تبني مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، ولا يوجد حدود لتطبيق هذا المشروع حتى وإن لزم الأمر استخدام كافة الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية، والابتعاد عن "دبلوماسية التفاوض" التي أدت إلى تقوية أعداء الولايات المتحدة أكثر من إضعافهم . (عواد،2007: 187)

وتعود أصول جماعة المحافظين الجدد إلى مجموعة سياسية أمريكية من اليمين المسيحي المتطرف استمدّت أفكارها من المفكر الألماني اليهودي (ليوشتراوس)، ويؤمن المحافظون الجدد بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وضرورة هيمنتها وريادتها على العالم، واستخدام القوة لردع الأعداء، وتتكون مجموعة المحافظين الجدد من مفكرين استراتيجيين ومثقفين ومفكرين ومحاربين وعسكريين قدامى.(عبد اللطيف،2003: 17)

وقد استمد المحافظون الجدد القوة بعد تولي الرئيس (جورج بوش الابن) لمقاليد السلطة، وأعادوا إحياء دورهم ومقاصدهم، بحجة أن الفلسفة والأفكار المحافظة تمثل جوهر القيم والمعتقدات بالنسبة للولايات المتحدة منذ تأسيسها، ولأن الميول السياسية والاستراتيجية الجديدة التي اتبعها الرئيس (بوش الابن) في إدارة الدولة قد حفزت هذه المجموعة السياسية، وأيقظتها من جديد لتمارس سياساتها المتطرفة .(عبد اللطيف،3:2002)

اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) على مفاهيم ورؤى أيديولوجية في تعاملها مع الأزمات في المنطقة العربية ؛ نتيجة تأثرها بتيار المحافظين الجدد، فتراجعت الأبعاد البراغماتية نسبياً لمصلحة النظرة الدينية القومية المتشددة، وتم إعلان الحرب على الإرهاب من خلال مبدأ الضربة الاستباقية في كل من أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003 بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والقضاء من النظام الدكتاتوري لصدام حسين وإبعاده عن السلطة، وقد أثبتت الكثير من الدراسات والتصريحات لعدد من المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين عدم وجود أسلحة دمار شامل

وإنما كانت منطلقات الحرب الأمريكية على العراق دينية أيديولوجية بحتة بحجة الترويج للديمقراطية، ونشر قيمها، وجعل العراق أنموذجا للديمقراطية تحتذي به بقية دول المنطقة .(بني ملحم،2015: 26)

2-1-4-2 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية إلى المحافظة على مصالحها، وتعزيز مكانتها كقوة عظمى في العالم، والسعي للبقاء كقوة مهيمنة على السياسة والاقتصاد في العالم، وتنطلق السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من مبدأ أن المصلحة القومية متغير رئيسي بحيث لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون بمعزل عنه (كونت، 1984: 22).

ويمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الأبعاد الفكرية والدستورية والمؤسساتية هي محصلة تفاعل بين متغيرات البيئة الدولية والبيئة المحلية، كما أن هناك عدة محددات خارجية أثرت على توجيه السياسية الخارجية الأمريكية خاصة بعد الهيمنة الأحادية على الساحة الدولية، وبروز عدد من الفاعلين الجدد على الساحة السياسية الدولية، كروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والجماعات الإرهابية (علي، 2006: 47)، وسيتم تناول هذه المحددات بالتفصيل كما يلي:

1. التقارب الروسي الصيني كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية.

ساد نوع من التقارب بين روسيا والصين بعد نهاية الحرب الباردة بعد أن سادت بين الاتحاد السوفييتي والصين مظاهر العداء إبان الحرب الباردة، وقد ظهر ذلك في شكل شراكة شاملة في العام 2010 والذي نتج عنه تعاون ملحوظ بين البلدين في العديد من المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وهذا التحالف قد يشكل قلقاً وتهديداً للولايات المتحدة الأمريكية (فرقاني، 2016: 73).

برز التوافق بين روسيا والصين من خلال الوعي العالمي بخطورة تفرّد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، وقد برز هذا التفرّد لاستثمار الولايات المتحدة قوتها العسكرية وفق الفكر الاستنسابي[1]في فهم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وتفسيرها الخاص للإرهاب، فخلال الأزمة الليبية، أدركت روسيا أنها تعرّضت لخديعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، بمجاوزة التفويض المعطى لهم من قبل مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين، فتم تدمير الجيش الليبي وإسقاط نظام القذافي بحرب مدمرة من دون توافق دولي يؤمّن المصالح التاريخية لروسيا في ليبيا، وقد أدّى اعتماد الولايات المتحدة على استراتيجية متدرّجة تقوم على "الفوضى الخلاقة " و"الغموض الإيجابي" وإهمال استباق النتائج، وعدم اتباع أسلوب انسيابي ينطلق من معطيات مقبولة وعقلانية ومتوازنة، كل ذلك أدى إلى أن تخرج روسيا عن تحفّظها وتتوافق مع الصين لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية (موقع تاريا الأكتروني، 2016 http://www.tarae3o.com).

توصلت الدراسة أن هناك عدة مقوّمات للتوافق الروسي الصيني، وهي كما يلي:

- التعاون الصيني الروسي على أرضية واقعية بحيث تلتقي المصالح.
- دعم قوّة الدولتين روسيا والصين مقابل قوة الولايات المتّحدة الأميركية، سواءٌ من القيادة الروسية التي تعرف أنها في موقف أضعف مما كان عليه (الاتحاد السوفييتي)، أو من قبل القيادة الصينية التي ترى أنّها مؤهّلة لأن تكون القوة العظمى في ما بعد.

---

[1] الفكر الاستنسابي: وهو رؤية السابق على شاكلة اللاحق الذي هو امتداد. يتراوح تأثير التوافق الروسي–الصيني على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بين القبول المشروط في الصراع العربي الإسرائيلي إلى القيام بدور الوساطة وتخفيف التأزّم في أزمة إيران النووية، وإلى التعطيل والمواجهة السياسية في أزمة سوريا الداخلية.

- رفض الدولتين التدخّل الخارجي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى خوفاً من سقوط هذه المنطقة في نفوذها وتصبح تحت الهيمنة والسيطرة الأمريكية لوحدها فقط.
- الاتفاق على رفض مشروع المظلّة الدفاعية الصاروخية الأميركية تجنباً لانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ومنع استخدامها ضدّهم (الصين وروسيا) سواءٌ عبر دول أخرى أو من خلال جماعات متطرفة.

ولا تكمن أهمية التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين في حجم التبادل التجاري بينهما فحسب، بل في رغبة البلدين وسعيهما المستمر لإصلاح النظام النقدي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة (الدولار الأمريكي)، وكخطوة أولى لهذا المخطّط على أرض الواقع، تم البدء بالتعامل بالعملة الصينية (اليوان) والروسية (الروبل) في المصارف والمؤسسات المالية، لتسوية المبادلات في التجارة الثنائية بعد أن تم تثبيت سعر الصرف على أسس علمية واقتصادية سليمة.

وفيما ترتفع احتياجات الصين من الطاقة، وتزيد رغبة روسيا باستيراد البضائع المصنّعة، وتأمين حاجات أسواق التجزئة، فإن تخطّي الدولار الأميركي سيفيد في ازدهار التجارة الثنائية بين البلدين، حيث أن التسوية بالعملات المحلية ستحقّق الفائدة للشركات والمؤسسات الاقتصادية في البلدين، وتجنّب تقلّبات سعر الصرف للدولار التي تحدث خسائر مادية، وتحقّق انخفاضًا في الكلفة التجارية بما ينتج عنه زيادة في النمو في الحجم والسرعة الإنتاج.

إن الاستراتيجيات الاقتصادية التي ركزت عليها كل من روسيا والصين تصبّ في بوتقة واحدة لمصلحة البلدين وفتح قنوات جديدة لتجنّب خفض قيمة الأصول نتيجة المخاطر الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي، حيث أنّ نمط التسوية النقدية الدولية

الذي يسيطر عليه الدولار الأميركي كشف عن عيوب ومشاكل وخسائر وذلك خلال الأزمة العالمية في العام 2008 ((http://arabic.rt.com, 2016 الموقع العربي).

وقد شكّلت الأزمة السورية ما يسمى بـ"نقطة اشتباك" في مرحلة التغير الاستراتيجي في العالم العربي، حيث نتج عن ذلك مزيج أدى إلى التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية واشتباك داخلي على الساحة السورية، وكان الموقف الروسي– الصيني المشترك في استخدام حقّ النقض الفيتو ضد أي قرار يصدر من قبل مجلس الأمن الدولي يُدين سوريا، محاولة لاستعراض على المسرح الدولي لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين، وإظهار قدرتهما على مقاومة الضغوط.(http://www.lebarmy.gov.lb, 2016)

ويعود ذلك إلى أن متطلبات الوضع العالمي الراهن تجعل من التقارب بين روسيا والصين من الخيارات المطروحة بقوة، حيث أن مصلحة كلا البلدين تتطلب أن يكون هناك تعاون وتوافق بينهما لمواجهة تحديات المستقبل، وقد لوحظ مؤخراً تنامي العلاقات بين الدولتين خاصة في العام 2014 عندما التقى الرئيسان الروسي (بوتين) والصيني الأسبق (جيانغ ريمين) خمس مرات في تلك السنة .(شرعان،2018: 42)

ونتيجة للتقارب والتعاون بين روسيا والصين، فقد عقدت العديد من الاتفاقيات الهامة استراتيجياً، ومن أبرزها صفقة الغاز الطبيعي للصين مقابل مساعدة الصين لروسيا لتخطي آثار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها . (طويل،2017: 22)

إضافة لما سبق، فقد ظهر التنسيق بين البلدين في العديد من المواقف، ومن ذلك رفض وجود قوة مهيمنة واحدة تتمثل بالولايات المتحدة على النظام الدولي، والدعوة لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال استخدام حق النقض الفيتو ضد عدد من القرارات الأمريكية، ومن ذلك التدخل الأمريكي في العراق العام 2003 والأزمة في سوريا . (ويسام،2017: 33)

عادت روسيا من جديد إلى الساحة الدولية، وأصبحت فاعلاً قوياً ومؤثراً في القضايا الدولية بعد استقرار نظامها السياسي والاقتصادي، ومن ناحية القوة العسكرية، فهي القوة الثانية في العالم، جميع هذه العوامل مجتمعة كان لها الأثر الكبير على السياسة الخارجية الروسية، وظهور تأثيرها في معظم القضايا الدولية، وبدأت العلاقات الروسية تزداد مع دول العالم وتعود من جديد . (العوضي،2017: 2)

وقد بدأت روسيا بالتطبيق الاستراتيجي بالتدخل في الشأن السوري، للحفاظ على آخر موقع لها على المياه الدافئة بالمتوسط، ولإنهاء حالة الانكفاء والخروج بقوة إلى المسرح الدولي، والقرار رغم صدوره بشكل مفاجئ، لم يكن وليد نتيجة ظهور الأزمة السورية، بل سبقته مؤشرات عديدة، لم تتوقف على حق النقض الذي استخدمته روسيا والصين معاً ثلاث مرات، لمنع صدور أي قرار أممي يجيز تدخل الأمم المتحدة في الشأن السوري، فإن سوريا هي السبيل للتواجد الروسي في البحر المتوسط، وهي العمق الاستراتيجي، وجزء من المصالح الحيوية الروسية (مكي،2016: 3)

ويستنتج مما سبق أن روسيا قد استغلت منطقة الشرق الأوسط بما فيها من صراعات داخلية وتطورات بسبب ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى سياسة الرئيس السابق باراك أوباما التي اتبعها بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية الموروثة عن سياسات الرئيس (جورج بوش الابن) التي جعلته يتجه إلى دول شرق آسيا والتعاون معها، بعيداً عن الصراعات والقضايا والتدخلات العسكرية لبعض الدول نتيجة الثورات العربية مثل سوريا، إذ إن السياسة التي اتبعها (أوباما) تركت المجال لروسيا، وبدأت بالتقرب إلى الدول العربية عن طريق العقود الاقتصادية، وصفقات الأسلحة، بالإضافة إلى التدخل العسكري في سوريا إلى جانب التدخل الاقتصادي والدبلوماسي، وهذا التدخل الروسي في الشرق الأوسط من شأنه أن يُحدث تغييرات جذرية في هيكل النظام الدولي، ويؤثر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

وتوصلت الدراسة أيضاً أن التقارب الصيني الروسي يُعتبر شكلاً من أشكال الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية حول الممارسات التي تتبناها في العالم، حيث أن روسيا وحدها لا تستطيع أن تعمل منفردة في مواجهة قوى الغرب، وعاجزة عن القيام بعملية ردع لقوات حلف شمال الأطلسي على الحدود الجنوبية، كما أن الصين تخضع للعديد من الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية حيالها، ويظهر ذلك من خلال الشروط التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

2. الإرهاب كمحدد خارجي على السياسة الخارجية الأمريكية.

إن العمليات الإرهابية تُعد من الأفعال الخطيرة على حياة الإنسان، ولها تأثير واضح في سياسات الحكومات بطريق القسر أو الترهيب، مما يعني أن الهدف الأول والأخير من العمليات الإرهابية هو التأثير على القرارات السياسية واتجاهات السياسة الخارجية، والتأثير على اتخاذ قرارات أو تعديلها أو غير ذلك، مما يبين مدى تأثير الإرهاب في الصراعات السياسية. (مزقاني،2016: 53)

ويعد الإرهاب من العنف المنظم والمتصل الذي يؤدي إلى خلق حالة من الرعب والتهديد الذي يتم توجيهه لدولة أو جماعة سياسية ما بهدف تحقيق الأهداف السياسية. (شرعان،2018: 33)

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على مكافحة الإرهاب الدولي، وربطته بالأمن القومي الأمريكي خلال الفترة الأولى من الأعوام 2001–2004 لإدارة (جورج بوش الابن)، حيث تبلورت مجموعة أفكار صاغها المحافظون الجدد بما يسمى بعقيدة بوش، والتي شكلت تحويلا جذريا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية كونها مركزا لانطلاق الحركات الإرهابية. (Simon & Steven,2010,P261)

وبرزت في تلك الفترة ملامح الفكر الأيديولوجي بشكل واضح من خلال الأمور التالية (غزلاني،2010: 230):

1- السعي الأمريكي للهيمنة والزعامة واعتبار الولايات المتحدة نفسها بأنها القائد للعالم وناشر الديمقراطية والسعي للحفاظ على نظام عالمي أحادي ومنع ظهور أي قوة منافسة أو تحالف قوى ينافس الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الصراع ما بين الخير والشر ويتصور المحافظون الجدد أنهم وحدهم من يمثل قوى الخير وأن تنامي وتزايد الشر يرتبط في عدم مقاومة ويضعف قوى الخير، وانعكس ذلك الفكر العقائدي على خطاب الرئيس الأسبق جورج بوش في وصفه للقوى المناوئة للسياسة الأمريكية بالإرهابيين، ورفع شعار من ليس معنى فهو ضدنا (Helper & Stefan,2004,P86).

3- القوه والأحادية الانفرادية، حيث تبنى المحافظون الجدد مفهوم أحادي القوة الأمريكية والدعوة إلى العسكرة السياسية الخارجية الأمريكية، ففي اعتقادهم أن القوة العسكرية يجب أن تبقى الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية لمواجهة الشر وحتى لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية عمليا لوحدها في مكافحة الإرهاب ارتأت أن تشرك المجتمع الدولي في الحرب على الإرهاب.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل وأساليب وطرق للضغط على الدول في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية باعتبارها مصدر الإرهاب من خلال أشكال وأنماط متعددة تمثلت فيما يلي : (العلوي،2006:31)

1- سياسة الحصار– المنح وتقديم مساعدات للدول التي ينمو على أراضيها الإرهاب من أجل تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب فقد قدمت مساعدات إلى اليمن والصومال وجيبوتي أما في مجال والحصار فقد شملت كل من سوريا ولبنان والسودان وليبيا.

2- الحصار الاقتصادي من خلال القيام بمنع وصول أي تمويل للمنظمات الإرهابية، مثل حركة المقاومة الفلسطينية وخاصة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة اللبنانية حزب الله وحركات المقاومة في العراق وغيرها.

3- ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام أسلوب الضغط السياسي على بعض الدول العربية مثل دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية التي لاقت ضغوطا سياسية للعمل معها بجدية لمكافحة الإرهاب وضرورة القيام بإصلاحات سياسية ديمقراطية واجتماعية وتعليمية.

4- خلطت الإدارة الأمريكية ما بين مفهوم المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وما بين الإرهاب والتعامل معهم ككتلة واحدة واعتبرت بأن ما تقوم به إسرائيل من انتهاك لحقوق الإنسان هو دفاع عن النفس.

لقد أدّت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 إلى وصول الولايات المتحدة الأمريكية لقناعة تامة بأن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلاد العربية والإسلامية هي من الأسباب الرئيسية والمسؤولة عن الأعمال الإرهابية، الأمر الذي يتطلب القيام بتغييرات جوهرية في الجانب السياسي، مما يستوجب تعديل الأنظمة السياسية في الدول العربية من خلال نشر الديمقراطية وبدأت تمارس استراتيجية بالفعل لتطبيق الضغوطات اللازمة على الأنظمة في دول المنطقة بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء إصلاحات وتعديلات بعيدة عن الأدوات العسكرية التي لم تحقق النتائج المطلوبة، بل أدت إلى زيادة انتشار الخلايا الإرهابية في كافة إنحاء العالم ولجأت إلى السياسات الناعمة التي قد تحقق مطالبها بأقل التكاليف. (الخزرجى:33،2005)

ويستنتج بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت من الإرهاب ذريعة لها، لتتدخل في شؤون الدول في العالم وتحقيق مصالحها، والسيطرة على مقدرات وثروات الدول وخاصة الدول في المنطقة العربية.

4. دول الاتحاد الأوروبي كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية.

خطا الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية خطوات ملموسة باتجاه مؤسسة سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي من خلال تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية تحت مسمى المفوضية الأوروبية، وكان ("خافيير سولانا") أوّل من استلم مقاليد هذا المنصب، فبعد أن انتهت الحرب الباردة أعيد طرح هذا المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية وهي حلف شمال الأطلسي .(نجم،2019: 10)

ويمارس الاتحاد الأوروبي سياسته الخارجية من خلال البرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الوزراء الأوروبي، وهذا يعني أن السياسة الخارجية تخضع لسيطرة الدول الأعضاء، كما أنه لا يوجد اتفاق لدى دول الاتحاد الأوروبي حول الاختصاص القانوني لعملية صنع السياسة الخارجية، وهذا النظام على جانب كبير من التعقيد. (عوض، 2000: 11)

وسعت دول الاتحاد الأوروبي لتوجيه سياستها الخارجية بما يحقق مصالحها وعدم تعرضها للخطر خاصة في منطقة الشرق الأوسط،، وقد ظهر ذلك جلياً في حرب أكتوبر عام1973 ضد إسرائيل عندما تعارضت المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية حيث قدمت المصالح الأمريكية، ولطالما كان هناك تجاهل من قبل الولايات المتحدة لدول أوروبا الغربية دعماً لمصالحها ودعماً لإسرائيل . (نجم، 2019: 69)

وقد بدأت الدول الأوروبية في وضع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية محاولة الخروج عن الطوق الأمريكي وعلى الأخص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فقد نجح الاتحاد الأوروبي بعمل منظومة واسعة شملت عدد من الدول العربية تحت سقف إعلان برشلونة لعام 1995 فيما عرف بالحوار الأور– متوسطي، هذا إضافة إلى جهود دول الاتحاد الأوروبي الفردية لإبرام اتفاقيات عسكرية متعددة المستوى مع عدد من الدول العربية أيضا، ويذكر أنه منذ تشكل الاتحاد الأوروبي عام 1992 شرعت المفوضية

الأوروبية بتشكيل بنية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة أوروبية خارجية موحدة ومفصلة، بل سعت إلى التوافق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقضة والمتباينة حسب الموضوع، بما في ذلك السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط . (نجم،2019: 26)

إن من يتابع العلاقات الأوروبية–الأمريكية يكتشف أن لها دوراً هاماً في تحديد السقف الذي يذهب إليه الاتحاد الأوروبي في رسم وصياغة سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من رسم توجهاته الخاصة إزاء الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل منفرد، بل اضطر للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام مع بعض التمييز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، خصوصا تحت قيادة (خافيير سولانا)، ومن جهة أخرى فإن الأوروبيين يعلنون أنهم يقومون بدور مكمل للدور الأمريكي في عملية السلام وعلى الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي، لكن الدور السياسي والأمني الأوروبي لا يزال محظوراً من الناحية العملية بسبب التحفظ الأمريكي من جهة، وبسبب الرفض الإسرائيلي الدائم له من جهة أخرى، سواء في ظل حكومات العمل أو الليكود (عوض،2000:8).

وكما أسلف الباحث سابقاً، يبرز ضعف الدور الأوروبي عندما يتعلق الأمر بعدم القدرة على استصدار قرار دولي بإدانة الخروق الإسرائيلية الفاضحة لحقوق الإنسان في فلسطين، أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية وعمليات المقاومة، حتى دفع الاتحاد الأوروبي إلى وضع منظمات فلسطينية سياسية مقاومة على قائمة المنظمات الإرهابية بضغط من الولايات المتحدة وإسرائيل، وبرغم الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في بلورة مشروع خريطة الطريق لحل الدولتين، غير أن عضوية الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية الدولية لخارطة الطريق لا يمثل إلا إسهاما بسيطا، وأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس الاتحاد الأوروبي مبنية على

المصالح، فإذا تضاربت قدمت المصالح الأمريكية تبعاً للهيمنة والقوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية.

4. النفط كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية.

يُعد النفط من العوامل الهامة لتحقيق القوة، وظهرت الأهمية واضحة لاستخدام النفط أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وكانت معظم الحروب التي دارت تهدف بشكل مباشر للسيطرة على النفط، أو السيطرة على معابر وممرات النفط، لمنع الخصوم من الوصول إليه. (الترابي، 2004: 9)

وتهدف الولايات المتحدة إلى ضمان استمرارية منابع النفط خاصة بعد تداخله في الصناعات العسكرية والمدنية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مشروع (أيزنهاور) الكبير الذي كان في بداية الخمسينيات، والذي مثّل البداية الحقيقية لقوة أمريكية هائلة، حيث استطاعت من خلال سباق التسلح وتقديم نموذج لدولة الرفاهية القضاء على الاتحاد السوفييتي دون مواجهة معه. (طويل، 2017: 32)

وتتحدد الركائز السياسية للحصول على النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على ما يلي : (شرعان، 2018: 52)

- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لأي خفض في حجم المنتجات النفطية بهدف رفع سعر هذه المنتجات لأن ذلك يؤدي لحدوث تضخم في الاقتصاد العالمي.
- ضرورة ضمان استمرار تدفق النفط مع ضرورة السيطرة عليه من الناحيتين المدنية والعسكرية.

استمرارية الحفاظ على سلامة وأمن الطرق البحرية والجوية المواصلات التجارية من وإلى الخليج العربي على الصعيدين المدني والعسكري.

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط وسوائل الغاز نحو 5،7 مليون برميلاً يوميا، وهو ما يشكل 9.8%من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات الأمريكية من النفط

30.4 مليار برميلاً بنسبة 2.9% من الاحتياطي العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية ربع الإنتاج العالمي، وتستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزيد طلب الولايات المتحدة على النفط إلى نحو 27.31 مليون برميلاً يوميا، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجها من النفط، وهناك تزايد بالاستهلاك من الطاقة مقارنةً بعام 1990 كانت النسبة 42% وفي عام 2000 كانت النسبة 55%، ومن المتوقع أن تصل النسبة 62% في عام 2020 وفق إدارة الطاقة الأمريكية. (Enter nation energy–EA, 2018I:107)

ومن الملاحظ أن المواطن الأمريكي يستهلك الطاقة بشكلٍ مختلفٍ عن غيره من الشعوب، فالمستهلك في اليابان يصرف نصف ما يستهلكه الأمريكي من الطاقة، ويتضح من هنا بأن الحاجة الأمريكية الملحة للطاقة، وربط الولايات المتحدة الأمريكية ما بين استمرار تدفق النفط والحصول عليه بأسعار مناسبة وبين الأمن القومي الأمريكي والنفط هو مصلحة حيوية وضرورية لا يمكن التخلي عنها، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم بأسعار النفط من خلال أداتين رئيسيتين، هما : (العناني،2003:39)

1-الحد من سيطرة دول منظمة أوبك التحكم بأسعار النفط وخاصة دول الشرق الأوسط.

2-تخفيف العبء عن الاقتصاد الأمريكي نتيجة الظروف الصعبة التي يمر وخاصة بعد أحداث 11 أيلول2001.

وتوصلت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أهمية النفط، وأهمية الحصول عليه، إذ أنه يعد ركيزة أساسية للنهوض الاقتصادي العالمي، مع إدراكها أيضاً لوجود احتياطي نفطي كبير في العالم يصل إلى أكثر من (1064) مليار برميلاً، وازدياد احتياجاته للنفط، مما دفعها للتفكير في توجيه سياستها الخارجية للحصول على النفط بأي وسيلة كانت، وخاصة السيطرة على النفط الموجود في المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي، وقد ساعد الولايات المتحدة في تحقيق ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكافة الطرق للحصول على النفط واستمرار تدفقه خاصة من منطقة الخليج العربي، وفي سبيل ذلك أوجدت قواعد عسكرية لها، كما دفعت لحدوث العديد من الحروب في سبيل السيطرة على منابع النفط، وأكبر مثال على ذلك احتلالها العراق عام 2003.

2-2 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث، وستتم الإشارة إلى أهمها من الأحدث إلى الأقدم، وهي كما يلي:

2-2-1 الدراسات العربية

- **دراسة المعيوف (2016)، بعنوان: "مبدأ أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على ماهية مبدأ (أوباما) والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وقد اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار في معالجة موضوعها والإجابة على تساؤلاتها، وقد تناول الفصل الأول أهمية السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول تعريف السياسة الخارجية، كما تناول المبحث الثاني مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية، وتناول الفصل الثاني توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (أوباما) من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول مبدأ (أوباما)، كما تناول المبحث الثاني كيفية توجيه (أوباما) لسياسته الخارجية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هيبة الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعود من خلال مبدأ أوباما الرامي إلى إنهاء الحروب المكلفة بشرياً واقتصادياً، وغير القابلة إلى تحقيق انتصارات، كما

أبرزت الدراسة رؤية الرئيس أوباما لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وحصر هذا الاستقرار بتوافق سعودي إيراني، وتقاسم لمناطق النفوذ بينهما.

– دراسة بني ملحم (2015)، بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"

ناقشت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية (2001–2014)، واستخدمت منهج تحليل النظم ومنهج اتخاذ القرار لإيضاح الأحداث والمتغيرات التي شهدنه المنطقة والتي كان أهمها أحداث 11 أيلول 2001، حيث تناول الفصل الأول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الحرب على الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق، وتطور الملف النووي الإيراني، وثورات الربيع العربي، وبيان الصورة الحقيقية للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد خلصت الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي لم تحقق انتصاراً على أرض الواقع، كما أنّ هناك دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية للتدخل في السياسة الداخلية للدول.

– دراسة بوريدي (2014)، بعنوان: "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014"

سعت الدراسة إلى معالجة موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على منطقة الشرق الأوسط من خلال اتخاذ سوريا كأنموذج لهذا التنافس، وبحثت الدراسة في أهم المجالات التي يمكن أن يدور حولها التنافس بين القوتين في منطقة الشرق الأوسط، وقد حددت في ثلاثة مجالات رئيسية، أولها المجال الجيوبولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط، وثانيها التنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، وثالثها مجال التسلح في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن التسلح في منطقة الشرق الأوسط يلعب دوراً مهماً في تفسير السلوكيات الأمريكية الروسية المتعارضة، لسعي كل منهما لبيع صفقات كبيرة من السلاح، كما تطرقت الدراسة للأزمة السورية وبيان طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والتصادم بينهما لتحقيق المصالح،

وقد أثبتت الدراسة أن ما يحدث في سوريا من تنافس محتدم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا امتداد لتنافسهما لأشمل حول منطقة الشرق الأوسط نظراً لما تتمتع به سوريا من مكانة جيوستراتيجية مهمة في المنطقة.

- **دراسة الزبن (2006)، بعنوان: "تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري"**

ألقت الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في الفترة الزمنية من عام 1980-2006 وأهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما تطرقت هذه الدراسة إلى الأسباب والدوافع والأسس التي قام عليها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وقد استخدم في هذه الدراسة منهجان هما المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية بشكلٍ عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص لها أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

2-2-2 الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Carison,2003) بعنوان: Action or Isolation Americans "Ponder U.S. Role" "التحرك أم العزلة آمال الأمريكيين حول دور الولايات المتحدة".**

استقصت الدراسة آراء الأمريكيين حول رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المشكلات العالمية وعلى رأسها الحرب ضد العراق والتخلص من النظام الحاكم، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن).

- دراسة (Baehr,1994) بعنوان: **The Role OfHuman Rights InForeign Policy**،" **دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية**"

أوضحت الدراسة طبيعة دور الدول الذي تفرضه قضايا حقوق الإنسان في توجيه السياسات الخارجية للدول، من خلال وجود خيارات سياسية تمليها التزامات محددة، وتفرض عليها اتباع أدوات سياسية لتنفيذها، وقامت الدراسة باختبار ذلك في عدد من الدول الغربية بينها الولايات المتحدة، وقارنت بإيجاز بين سياسات الرؤساء الأمريكيين السابقين (كارتر) و(ريجان) و(بوش) تجاه قضايا حقوق الإنسان الدولية.

- دراسة (Donnelly,1982)، بعنوان **"Human Rights And Foreign Policy"** "**حقوق الإنسان والسياسة الخارجية**".

اختبرت الدراسة أحد أوجه الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان في إطار السياسة الخارجية وتحديداً الأمريكية، من خلال التركيز على ثلاثة محاور، الأول: التعريف بمفهوم حقوق الإنسان من حيث طبيعته وأنواعه، والثاني: الصعوبات السياسية والعملية لتطبيق سياسة حقوق الإنسان الدولية، والثالث: الصعوبات القانونية والأخلاقية للتدخل باسم حقوق الإنسان.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الحالية توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية الجديدة ، وهي من الدراسات الحديثة في حدود علم الباحث والتي تناولت هذا الموضوع، مما يعد إضافة جديدة للمكتبة العربية.

إضافة إلى ذلك تتميز الدراسة الحالية بمنهجها المقارن والذي سيتم من خلاله عقد مقارنة بين فترتين رئاسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية (جورج بوش الابن،باراك أوباما)، ثمّ بيان أوجه الشبه والاختلاف بين توجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية في ضوء المثالية والواقع.

الفصل الثالث

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ووسائل تنفيذها

تمهيد

تعتبر المنطقة العربية من الناحية التاريخية من أهم مناطق العالم لموقعها الجيو-استراتيجي، وللأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها في السوق العالمية خصوصاً وأنها تحتكم على ثروة نفطية هائلة تمثل أعلى نسبة احتياطي في العالم، ومنذ القدم كانت هذه المنطقة ولازالت مسرحاً للتنافس بين القوى العالمية العظمى (قبيسي، 2008: 199).

وهناك مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي جعلت المنطقة العربية مكان جذب (للولايات المتحدة الأمريكية)، وسيتم التعرف على كل هدف من تلك الأهداف على حدى في مبحث مستقل.

3-1 الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية.

يمكن ربط الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بهدفين أساسيين الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من طبيعة الصراع بين إسرائيل والعرب، أما الهدف الثاني فهو دعم النظم العربية الصديقة الموالية والمتحالفة مع السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وقد أخذت الأهداف السياسية تجاه المنطقة العربية منحى آخر، حيث ظهرت مصطلحات جديدة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية كالإصلاح السياسي والاقتصادي، والتركيز على الحرية وحقوق الإنسان، وضرورة المطالبة بالتغيير السياسي في المنطقة وإعادة ترتيبها وفق ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، وغير ذلك من المشروعات الأخرى (عبدالله،2014: 20).

ويمكن الحديث عن الأهداف السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية من خلال تناول العديد من المشاريع التي جسدت الأهداف السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وكان أول هذه المشروعات مشروع (برنارد لويس) (Bernard Lewis) عام 1980، وهو

مشروع يهدف لتجزئة دول الشرق الأوسط حيث يشمل المشروع كل الدول العربية وأفغانستان وإيران وتركيا، وهو بالأساس مخطط صهيوني يهدف لتجزئة المنطقة العربية بوصفها مركزاً حيوياً للشرق الأوسط، حيث أصبحت هناك ثلاث قوى تسعى لتحقيق مصالحها وهي الرأسمالية الأمريكية واليمين الديني واللوبي الصهيوني الأمريكي، وكل ذلك بهدف إنشاء دولة إسرائيل الكبرى . (مراد، 2009: 388)

وقد تم وضع هذا المشروع من قبل المستشرق الصهيوني الأمريكي (برنارد لويس)، وقام مضمون هذا المشروع على تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات تشمل مصر، والسودان، وليبيا، والجزائر، والمغرب، والعراق، وسوريا، ولبنان، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وتركيا، والأردن، وفلسطين، واليمن . (نوفل،2007: 242)

وفي عام 1996 ظهر مشروع (ريتشارد بيرل) (Richard Perle) والذي كان يشغل منصب رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الدفاع الأمريكية، فقد قدم (بيرل) مع عدد من الأفراد في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) وثيقة تحت عنوان: "**الانقطاع الواضح: استراتيجية جديدة لضمان المنطقة**"، وقد كانت موقع تنفيذ للرئيس الأمريكي حيث تبين للولايات المتحدة أن من مصلحتها ومصلحة إسرائيل سرعة زوال القومية العربية والعلمانية (مراد،2009، 43)

ومن أجل تفصيلٍ أكثر بالأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية، سيتم تخصيص مطلب للأهداف السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن)، بينما يُخصص المطلب الثاني للحديث عن تلك الأهداف في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما).

3-1-1 الأهداف السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس (جورج بوش الابن).

شكّلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مبرّراً لصنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، حيث تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية محور الحرب على الإرهاب كمحور أساسي في سياستها الخارجية، وقد نتج عن ذلك قيام الإدارة الأمريكية باحتلال كل من العراق وأفغانستان بحجة أنهما يشكلان ملاذاً آمناً للإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي والعديد من دول العالم، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) إلى القول: "من هو ليس معنا فهو ضدّنا" (العرقان،2012: 21).

وقد كانت الأجندة التي يحملها الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) متواضعة في ميدان السياسة الخارجية الأمريكية، حيث ظهر للعيان وجود تيارين داخل هذه الأجندة، الأول يطلب أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة دولية جماعية تأخذ في اعتبارها الآخر، ومن أنصار هذا التيار وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن باول)، أما التيار الثاني فقد نادى بضرورة الهيمنة على ثروات العالم، ومن أنصاره وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) (وقيع الله، 2006: 2).

ويظهر مما سبق أن الأهداف السياسية التي تبنّاها (جورج بوش الابن) تجاه المنطقة العربية تمثلت فيما يلي (نجم،2019: 34):

1. سعي لبسط السيطرة والهيمنة الأمريكية على العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص.
2. التركيز على استخدام استراتيجية أمنية وعسكرية لتطبيق ولتنفيذ هذه السيطرة.
3. اللجوء والاعتماد على الحرب الاستباقية كأداة ضد أي قوى معادية أو منافسة تحاول أن تقف في وجه الهيمنة الأمريكية.

4. استخدام كافة الوسائل والطرق المتاحة التي تمكنها من نشر قيمها في المنطقة العربية، والتركيز على نشر الديمقراطية وحريّة الإنسان وحقوق المرأة.

5. وضع الخطط اللازمة للمحافظة على أمن إسرائيل وسلامتها بشتى الطرق والوسائل من خلال إعادة رسم خارطة المنطقة العربية وتقديم الدعم اللازم لها عسكريا واقتصاديا.

ونستنتج من خلال الدراسة أن سياسة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) وعدد من المسؤولين في السياسة الأمريكية (المحافظين الجدد) كانت تهدف إلى كسب الدعم المُتعدد الأطراف بأي عمل استباقي للقوى الأمريكية، والعمل على محاربة الإرهاب، وضرورة الحصول على الدعم من الدول العربية، كما سعت سياسة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) بكل جهد للمحافظة على الكيان الصهيوني ليكون عقبة في تحقيق المشروع القومي العربي.

3-1-2 الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس (باراك أوباما).

تمّ انتخاب الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في فترة عاشت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أزمات داخلية وخارجية، ومن ذلك الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وعلى المستوى الخارجي تراجعت شعبية الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربي العراق وأفغانستان خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية في كل منهما، وقد رفع الرئيس (أوباما) شعار "التغيير" والذي مثّل عنواناً للحملة الانتخابية وحرص على مواجهة الأزمات الداخلية كالأزمة المالية، وإصلاح قطاع الصحة، كما سعى في الشأن الخارجي لترميم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها التقليديين، والاعتماد أيضاً على المنظمات الدولية ومجموعة الثماني وغيرها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية،وتبني منهج

الحوار مع كافة الدول والحرص على التنمية الاقتصادية خاصة في المنطقة العربية (أبو الحسن، 2013: 217).

وتتضح رؤية الرئيس السابق (باراك أوباما) في منطقة الشرق الأوسط من خلال وعوده التي ترتكز على اتجاهات رئيسية لتحقيق الأهداف السياسية الأمريكية في المنطقة العربية، وهي: (الزعبي،33:2007)

1- التركيز على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط والعمل على إيجاد مسار لعملية السلام العربي الإسرائيلي.

2- الاهتمام بالأزمة العراقية والملف النووي الإيراني وقلق (أوباما) المتزايد من النفوذ الإيراني الذي امتد إلى العراق وقد يمتد إلى الإقليم المحيط باعتبار الملف النووي أحد فروع ذلك النفوذ.

3- السعي من أجل تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي بعد أن ساءت العلاقات بسبب السياسات الخاطئة لإدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) من خلال ما سمي بسياسة الحرب على الإرهاب، والتي تم ربطها بالدين.

وقد حددت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في خطاب لها أمام مجلس العلاقات الخارجية في تموز 2009 أبرز أولويات السياسة الخارجية الأمريكية كما يلي: "نريد أن نحد من انتشار الأسلحة النووية، وأن نمنع استخداماتها ونبني عالماً خالياً من تهديداتها، نريد أن نعزل وأن نهزم الإرهابيين، وأن نواجه المتشددين من خلال التواصل مع المسلمين حول العالم، نريد أن نشجع وأن نسهل جهود كل الأطراف من أجل السعي إلى تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، نريد تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي من خلال تقوية اقتصادنا والدفع بأجندة تنموية طموحة وتوسيع التجارة الحرة والعدالة، وتشجيع الاستثمار الذي يخلق وظائف لائقة، نريد أن نحارب التغير المناخي وأن نعزز أمن الطاقة وأن نضع أساساً لمستقبل قائم على الطاقة النظيفة، وأن نشجع وأن ندعم

الحكومات الديمقراطية التي تحمي الحريات وتحقيق نتائج لشعوبها كما ننوي أن ندافع عن حقوق الإنسان في كل مكان" .(أبو الحسن، 2013: 213)

3-2 الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية.

كانت المنطقة العربية وما زالت محل اهتمام للإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظراً للثروات الهائلة الموجودة في المنطقة، ذلك أن الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد بشكل كبير على الشركات العملاقة الممثلة بشركات السلاح وشركات النفط، والتي كان لها دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، والتأثير على معتقدات صانع القرار الأمريكي، وهو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات والتي لها تواجد في معظم أنحاء العالم (بسيوني، 1997: 12).

ومن هنا نجد أن قطاع النفط والسلاح لهما أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية لصياغة أهدافها وسياساتها واستراتيجياتها المستقبلية للسيطرة على مقدرات المنطقة العربية(فهمي،2011: 116)

وقد سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة للحصول على الثروات العربية وخاصة النفطية منها بعلمها مدى أهمية هذه الثروات لتحقيق تطلّعات الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق السيطرة على العالم وفي بناء اقتصاد أمريكي قوي لا يُمكن لأي دولة أخرى أن تُنافسه.

إن الثروات التي تمتلكها الدول العربية خصوصاً العراق ودول الخليج العربي، شكلت الهدف الكبير الذي تسترت خلفه معظم الأسباب والدوافع المعلنة وغير المعلنة لتحجيم دور كثير من الدول العربية وصولا إلى احتلال بعضها كما حصل مع العراق،وليس معنى ذلك أن الاحتلال قد حدث بسبب هذه الثروات فقط والتي يشكل النفط جوهرها رغم أنه سلعة استراتيجية قادرة على تحقيق أغراض تنموية وسياسية وأمنية شتى، يمكن أن تساهم في تغيير موازين القوى في المنطقة والعالم، وهو ما يخيف القوى الكونية

الكبرى، لأن العراق جزء من مجرة كونية هائلة ينبغي السيطرة عليه بشكل كلي، وللتدليل على أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة، ويورد الباحث نصاً من رسالة (هارولد أيكس) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في رسالة بعثها إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت) يقول فيها: "إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من حقول النفط لا يعرف لها أحداً نظيراً في الدنيا، والسعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة، فهي أكبر بئر بترولي في الشرق الأوسط وملكها ابن سعود يريد شيئين: مالاً يصرف منه وضماناً يكفل استمرار العرش في أسرته ويجب على الولايات المتحدة أن تمنحه هذين الشرطين"، وقد كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حريصة على تبني نهج استراتيجي ثابت تمثل أو تجلى في مشروع الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) لإنشاء قوة للتدخل السريع الغرض منها حماية آبار النفط وتأمين سلامة خطوط الإمداد الرئيسة لمصادر الطاقة سواء للغرب على وجه العموم أو الولايات المتحدة على وجه الخصوص .(وهيب 2012: 33)

ولمزيد من التوضيح، سيتم تناول الأهداف الاقتصادية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، ثم في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما)، وذلك على النحو التالي:

3-2-1 الأهداف الاقتصادية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس (جورج بوش الابن)

شكلت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، وتحتل المنطقة العربية مكانة مرموقة من حيث الثروات الطبيعية التي تغطي مختلف القطاعات، بحيث تنفرد بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، وبما تتمتع به من موارد طبيعية على رأسها النفط والغاز، فقد شكل النفط العربي النسبة الأكبر من النفط الأجنبي، وبالذات خلال الفترة التي شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط العديد من الحروب، ومن ذلك احتلال العراق في العام 2003

بهدف السيطرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، وظهر ذلك جلياً في العام 2008 عندما طلب الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) من الكونغرس أن يقر قانوناً يسمح للإدارة الأمريكية أن تبني قواعد عسكرية للمحافظة على منابع النفط في المنطقة العربية .(فهمي،2011: 117)

وقد سعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) للسيطرة على المناطق التي تحتوي على النفط حيث يعد أهم مصدر للطاقة، وقد عملت الإدارة الأمريكية على ربط أهمية النفط بالبعد الأمني، علماً بأن الطاقة هي عصب قوة الاقتصاد، وهذا ما ظهر في خطاب لـ (جورج بوش الابن) في العام 2002 والذي جاء فيه: "أن التنوع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، لأن اعتمادنا على مصدر واحد للطاقة يجعلنا نتعرض لانتكاسات وابتزاز" (العناني،14:2006)

إن ما يميز المنطقة العربية تواجد الثروات الطبيعية التي تغطي مختلف القطاعات بحيث تنفرد أهميتها في حساب الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مثل النفط والغاز والعديد من المعادن الأخرى، كان محل نقاش الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها ومدى تأثير الواردات النفطية على الأمن القومي الأمريكي الفعلي أو المتوقع، أي أن النفط المستورد يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي إذا لم يستمر تدفقه والحصول عليه بأسعار رخيصة، ويجب العمل على استيراد النفط وحماية منابعه في الدول العربية رغم التكاليف الباهظة بدلاً من استنزافها هو متوفر لديهم محلياً من احتياطي من النفط، فالنفط سلعه اقتصادية وعامل جديد من عوامل الإنتاج، وبهذا يمكن أن تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية كورقة ضغط من أجل فرض الهيمنة على العالم، كما أن كميات النفط العربي ودول الشرق الأوسط تساهم في إنتاج64% من إجمالي إنتاج العالم، ومن خلال السيطرة الأمريكية على هذه المنطقة تصبح ورقة ضغط تستخدم ضد القوة المنافسة في المجال الاقتصادي، مثل روسيا والصين واليابان والدول الأوروبية وغيرها، ويمكن حصر

الإجراءات ذات الأولوية في الشرق الأوسط لاستراتيجية الأمن القومي اقتصاديا والتي ستدعم الولايات المتحدة الأمريكية القيام بإصلاحات في العديد من الدول العربية الصديقة مثل مصر والسعودية ودول الخليج .(تشومسكي،2004: 16)

إن سبب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة العربية يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة، وهناك ثلاثة أمور رئيسية تجعل المنطقة مرتكزا بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي وهي:

1- التركيز لحماية الاقتصاد الأمريكي من خلال ضمان استمرار تدفق النفط وعدم ارتفاع الأسعار بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الدول الصناعية، مثل الصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي.

2- العمل على المحافظة على نمط حياة المواطن الأمريكي الذي يستهلك من الطاقة ضعفي استهلاك المواطن الياباني.

3- ضمان القدرة على التحكم والسيطرة في تحديد سعر النفط وتوزيعه ومن ثم السيطرة والهيمنة على عصب اقتصاد الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية (الصين، واليابان، ودول أوروبا).

وتشكل الدول العربية سوقاً واسعاً ومتنامياً للصادرات الأمريكية من السلع والبضائع المختلفة، هذا بالإضافة إلى تواجد العديد من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات سواء كانت نفطية أو في المجالات الصناعية أو الغذائية التي لها مصالح في المنطقة العربية، ومعظم مستوردات الدول العربية من الأسلحة هي من الولايات المتحدة، ويعتمد الاقتصاد الأمريكي في جزء كبير منه على صادرات الدول العربية من النفط . (عبد العظيم:2004:40)

وكما أسلف الباحث سابقاً إن سياسة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) الاقتصادية كانت تقوم على ضرورة المحافظة على المناطق التي تُعتبر مصدراً للثروات، خاصة النفط؛ لأنه يُعد مصدر قوة للاقتصاد الأمريكي، وقد ظهر ذلك جلياً عندما احتل الرئيس الأمريكي

(جورج بوش الابن) العراق في العام 2003 ليظهر مدى الهيمنة الأمريكية على الثروة النفطية والتي يجب المحافظة عليها مهما كلف الثمن.

3-2-2 الأهداف الاقتصادية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس (باراك أوباما).

دعا الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) في بداية حملته الانتخابية الأولى للفوز بالرئاسة الأمريكية إلى ضرورة امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لرؤية قيادية جديدة في القرن الواحد والعشرين، كما دعا إلى ضرورة بناء اقتصاد قوي يظهر مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم (المعيوف:12،2016).

وقد تبنّى الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بعد انتخابه منهجاً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي من خلال تقوية الاقتصاد والدفع بأجندة تنموية طموحة وتوسيع التجارة الحرة والعدالة وتشجيع الاستثمار الذي يُوجد الوظائف وضرورة تحقيق السلام العادل بين جميع الأطراف (أبو الحسن، 2013: 213).

ودعا الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) أيضاً إلى ضرورة التركيز على ثلاثة مجالات كوسيلة لإيجاد قاعدة اقتصادية تُساعد على تحقيق التنمية والديمقراطية، وهي (المواضية، 2017: 49):

1- السعي لتشجيع وخلق الفرص الاستثمارية والاقتصادية وتوفير فُرص العمل.

2- التركيز لتوفير الدعم للعلوم والتكنولوجيا.

3- منح أولوية للاهتمام بالتعليم.

وتمثلت أهم الأهداف الاقتصادية حسب الاستراتيجات الأمريكية المدرجة في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) بما يلي : (ويسام، 2017: 345-351)

1- حماية القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يرتكز على ضرورة العمل بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود، وإفساح المجال والحرية أمام كل فرد والتشجيع لاستغلال ملكيته وإمكانياته على الوجه الذي يروق له، والعمل على ضمان حرية الاستهلاك والاستغلال.

2- تأمين وحماية مصادر الطاقة الدائمة من الدول العربية والمضمونة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والسعي إلى جانب امتلاكها للنفط واستمرارية القوه الاقتصادية والعسكرية ونزوعها نحو الهيمنة.

3- السيطرة على المؤسسات العالمية لنظام الاقتصادي الدولي وهي صندوق النقد الدولي – والبنك الدولي ونشر مبادئ العولمة والتي من خلالها تسيطر على الشؤون الاقتصاد العالمي لتحقيق مصالحها من خلال هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية عن طريق حقوق التصويت التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجودها على أراضيها.

4- التركيز على مبدأ التعاون وإقامة تحالفات مع الدول الحلفاء الصديقة لمواجهة القوة والتكتلات الاقتصادية الكبرى المنافسة لها على الرغم من وجود الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى ألا أنها تعلم أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية من دون العسكرية تشير إلى إمكانية صعود دول أخرى لتنافسها مثل الصين والبرازيل وغيرها.

وتبين من خلال الدراسة أن الأهداف الاقتصادية للرئيس الأمريكي السابق (أوباما) تجاه المنطقة العربية كانت تتمثل بالحصول على الثروات من خلال التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة العربية مع التركيز على الشأن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية ودعوة الأطراف والدول في المنطقة العربية لتحقيق الإصلاح السياسي، مما يؤدي لإيجاد العدالة وتكافؤ الفرص وتحقيق الانتعاش الاقتصادي لتلك الدول.

3-3 الأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية.

تباينت الأهداف الأمنية لكلا الرئيسين (جورج بوش الابن) و(باراك أوباما) تجاه المنطقة العربية نتيجة لاختلاف معتقداتهما، ومدى تبنّيهما للنظرية الواقعية أو النظرية المثالية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .(المواضية،2017: 111)

حيث تبنّى الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) مجموعة من الأهداف القومية والتي كان يهدف من خلالها بيان توجهاته نحو المنطقة العربية والتي قامت على القوّة والانتقام الاستباقي أو الوقائي، وقد ظهر ذلك جلياً في أفغانستان والعراق، كما استخدم الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) استراتيجية الصدمة والرعب بالتعامل مع تنظيم القاعدة.

(العرقان،2011:2-5)

أمّا بالنسبة للرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، فقد تبنّى استراتيجية أخرى تجاه المنطقة العربية ابتعدت عن لغة النقد والترهيب، واعتمد على لغة الاحترام والمصالح المشتركة، وظهر ذلك جلياً في خطاباته الموجهة إلى العالم العربي والإسلامي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي في تلك الدول. (أبو الحسن، 2012: 219).

ولمزيد من التوضيح، سيتم تناول الأهداف الأمنية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) أولاً، ثم سيتم تناول الأهداف الأمنية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) ثانياً.

3-3-1 الأهداف الأمنية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس (جورج بوش الابن).

يُمكن القول بأنّ الاستراتيجية الأمنية التي تبنّاها الرئيس (جورج بوش الابن) تجاه المنطقة العربية كانت تقوم على عدد من الأهداف، والتي تمثّلت في ما يلي : (زهر الدين،2004: 11)

1- قيادة تطلعات العالم نحو الكرامة الإنسانية والعمل على نشر الديمقراطية وقيمها في المنطقة العربية.

2- التركيز على إقامة تحالفات مع الأنظمة السياسية في الدول العربية الصديقة من أجل القضاء على الإرهاب وعدم توفير الفرصة للقيام بهجمات ضد الولايات المتحدة أو ضد أصدقائها من دول المنطقة.

3- التعاون والتنسيق مع الآخرين للحد من الصراعات الإقليمية في الدول العربية.

4- وضع استراتيجية لمنع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدها أو تهديد حلفائها وأصدقائها من الدول العربية باستخدام أسلحة التدمير الشامل.

5- إنشاء حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من جراء إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة مع العديد من الدول العربية.

6- العمل على توسيع دائرة التنمية والتطوير وخاصة مع الدول العربية.

7- ضرورة تطوير العمل التعاوني مع مراكز القوى الدولية الأخرى في العالم.

8- إجراء تعديلات وتغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتمكينها من انجاز متطلبات التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والفرص المتاحة في القرن الحادي والعشرين.

9- منع امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والصواريخ البالستية التي تستخدم كأداة لنقل هذه الأسلحة، فامتلاك الأسلحة النووية لهذه

الدول يمكن أن يشكل تهديد الحرية تدفق النفط الذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة التدخل العسكري الأمريكي مهددا بضرب الأنظمة العربية الصديقة أو إسرائيل أو مصادر النفط نفسها، وحصول أي مجموعه إرهابية على الأسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية يعتبر من التهديد المباشر للأمن القومي الأمريكي، إذا تمكنت هذه المجموعات من نقل مثل هذه الأسلحة إلى أي مدينة أمريكية رئيسية وتفجيره فيها .(الحافظ،262:2004)

10- وقف الإرهاب الذي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن مصدره الإسلام المتشدد رغم أن الإرهاب لا يقتصر على المنطقة العربية، إلا أن معظم المجموعات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا .(غندور،1:2010)

11- دعم الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية من الدول العربية مثل الأردن ومصر ودول الخليج العربي.

12- ضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فلإسرائيل أهيمتها الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات في كافة الاتجاهات، كما يمكن الوصول إليها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر الأبيض المتوسط.

ونستنتج أن التغيرات في النظام الدولي الجديد أدت إلى ظهور العديد من التحوّلات الأيديولوجية والجيوستراتيجية والتي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع التغيرات الجديدة، والتي هدفت لإيجاد هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد وزيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وشن مزيد من الحروب على الدول كالحرب على أفغانستان والعراق بهدف توفير الأمن وحماية المصالح الأمريكية.

3-3-2 الأهداف الأمنية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

إن وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2010 هي أبرز مثال على التغيير الذي شهدته السياسة الأمريكية في ظل إدارة (باراك أوباما) والمتمثلة بإعلان انتهاء حالة الحرب التي أعلنها (جورج بوش الابن)، وأكدت على تجديد القيادة الأمريكية للعالم، حتى تتمكن من تحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على مسارين: الأول يتمثل في بناء قوتها الداخلية، أما الثاني فيتمثل في العمل على صياغة نظام دولي بإمكانه مواجهة التحديات الدولية تماشياً مع تعامل (أوباما) مع النظام الدولي كما هو وليس من زاوية ما يجب أن يكون عليه، والتي سيطرت عليه استراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و2006، فالولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد هي القوة العظمى الوحيدة في ظل صعود منافسين على المسرح الدولي، وتعزز ذلك بشكل واضح في مقدمة الوثيقة التي نصت على "في فجر القرن 21، الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مجموعة واسعة ومعقدة من التحديات لأمنها القومي، وكما ساعدت الولايات المتحدة على تحديد مسار القرن العشرين، يجب علينا المساعدة في تشكيل نظام دولي قادر على مواجهة وتحديات القرن الحادي والعشرين"، وبعد أن كانت القوة العسكرية هي نقطة ارتكاز وثيقة الأمن القومي عام 2002 و2006 في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن)، والتي أشارت إليها وثيقة عام 2010 بوصفها الأداة الأخيرة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية "إن القوة العسكرية ضرورية في بعض الأحيان للدفاع عن بلدنا وحلفائنا والحفاظ على السلام والأمن، وسوف تعتمد على الدبلوماسية والتنمية والمعايير والمؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات، ومنع الصراعات، والحفاظ على السلام والأمن، وسوف نعتمد على العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل، وعندما تكون القوة لازمة سنقوم بذلك بطريقة تعكس قيمنا وتعزز شرعيتنا، وسنسعى إلى توفير دعم دولي

واسع، عبر العمل مع المؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن". (فهمي، 2011: 119)

إن التوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد (أوباما) تؤكد على "الدفع بالسلام والأمن والفرصة في الشرق الأوسط الكبير"، وحددت ثلاثة أهداف وأولويات للولايات المتحدة، تتمثل في دفع عملية السلام، وضمان وحدة العراق وأمنه واستقراره وتعزيز الديمقراطية، والعمل على تحويل السياسة الإيرانية بعيداً عن سعيها إلى السلاح النووي ومن دعم الإرهاب وتهديد دول الجوار، والعمل على إنهاء الحرب في العراق وتشكيل حكومة عراقية منصفة لا توفر ملاذا للجماعات الإرهابية، والعمل نحو مفاوضات الحل النهائي، وحماية أمن إسرائيل، وقضية الفلسطينيين والحدود واللاجئين والقدس وأكدت أهمية العمل الشامل بين إسرائيل ولبنان وسوريا (بسيوني،2011: 57)

توصلت الدراسة أن الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) أكّد من خلال إستراتيجيته لعام 2010 على استخدام القوة الناعمة بدلاً من القوة الخشنة، فقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) إلى "أن الولايات المتحدة في طور التحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين أكثر تطوراً وصعوبة.

وأن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة، مهما كان هناك اختلاف في آلية التطبيق ومهما اختلفت النظريات التي تتعلق بالسياسة الخارجية، وما يؤكد ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من حروب ضد أفغانستان والعراق، وأزمتها مع إيران، وعلاقتها مع إسرائيل، فجل ما تفكر فيه الولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين أمنها القومي، وهذا ما ظهر من خلال نص البيان الصادر من البيت الأبيض والذي لخص استراتيجية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأمن القومي: "إن المثل التي استلمها تاريخنا– الحرية والديموغرافية والكرامة الإنسانية– تلهم الآن بشكل متزايد الأفراد والدول في شتى أنحاء العالم، ونحن نختار القادة لا الانعزالية والسعي إلى التجارة الحرة والأسواق المفتوحة

لا الإنمائية (سياسة حماية المنتج الوطني) إننا نختار معالجة أمر التحديات الآن لا تركها للأجيال القادمة، ونحن نقاتل أعداءنا في الخارج بدل انتظارهم ليصلوا إلى بلدنا، إننا نسعى إلى توجيه العالم وليس فقط إلى التوجه بتسيير من العالم، إلى التأثير على الإحداث نحو ما هو أفضل بدل القبوع تحت رحمة الأحداث" .(بسيوني،2011: 59)

3-4 وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية التي تساهم في تحقيق أهدافها من خلال استخدام أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الخشنة (القوة العسكرية)، ومن ثم القوة الذكية في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة العربية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية على الوسائل السياسية، إذ أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس يبكر) إلى ذلك بقوله: "إن استخدام الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية يزيد من قدرتها على تحقيق أهدافها" .(الصباغ، 1996: 152)

وقد تجلت وجهة النظر الأمريكية حيال الأمم المتحدة بصورة واضحة منذ مطلع العقد الأخير للقرن العشرين، فبعد أن كانت علاقاتها السابقة تتراوح بين التظاهر بمثالية القوى المتحالفة المنتصرة وبين حالة الإهمال أو تعجيزها عن أداء دورها، أضحت العلاقة مع الأمم المتحدة علاقة هيمنة كوسيلة لفرض القوة عبر الشرعية الدولية، حيث تمسكت الولايات المتحدة بالتنفيذ الدقيق والحرفي لمقررات الأمم المتحدة في مناطق الصراع وخاصة في قضية العراق، إذ شهدت أروقة الأمم المتحدة حالة من الحركة والنشاط، وهذا ما عبّرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) حينما عاد الأمين السابق (كوفي عنان) من بغداد عام 1998 بقولها "نتمنى له حظاً سعيداً، وسوف نرى إذا كان ما توصل إليه سيكون متوافقاً مع مصالحنا القومية أم لا". (قلاوندي، 2009: 27)

ولقد ساعد ملف الحرب على الإرهاب الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) في ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة واستخدامها وسيلة لتحقيق أهدافها، حيث أشار (برنت سكوكروفت)[1]إلى هذه الفكرة بقوله: "إن على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الحرب ضد الإرهاب كما تتحملها الولايات المتحدة "، كما علق (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأسبق قائلاً: "إن الحرب الخطيرة على الإرهاب الدولي تتطلب من الأمم المتحدة تجاوز العوائق التي يضعها القانون الدولي الكلاسيكي والتحرك بالعمل الدولي بالسرعة الممكنة " .(تاير، 2004: 113)

وعلى الصعيد نفسه، توجهت الولايات المتحدة إلى ضرورة معالجة المشاكل الإقليمية من خلال العمل على تأسيس منظمات ومؤسسات دولية للمساعدة في حل المشاكل الإقليمية والدولية ولكن بشرط أن تكون القيادة أمريكية، ووفق الفلسفة السياسية الأمريكية التي تقوم في أحد أوجهها على عدم الانتصار للضعيف، حتى وإن كان الحق وقرارات الشرعية الدولية إلى جانبه، وفق قاعدة معلقة وهي (عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم) .(تاير، 2004: 114)

ولمزيد من التوضيح سيتناول الباحث الوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية من خلال ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

---

[1]برنت سكوكروفت هو: مستشار الأمن القومي الأمريكي مع رئيسين من الحزب الجمهوري وواحد من صناع القرار الأمريكي فترة انهيار الاتحاد السوفييتي.

3-4-1 الوسائل السياسية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأدوات السياسية لتجسيد رؤيتها حول نشر الديمقراطية في العالم، ومن جملته الدول العربية، ويمكن إجمال تلك الأدوات بالوسائل الإعلامية، والأدوات الثقافية، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

1. الإعلام كوسيلة سياسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

يشمل الإعلام كل ما يصدر من تصريحات عن المسئولين الأمريكيين في البيت الأبيض "لدعم التحول الديمقراطي"، وتقدم التقارير عن الحالة الديمقراطية لوزارة الخارجية، وتزويد البعثات الدبلوماسية الأمريكية بعناصر جديدة لديها الخبرة والدراية اللازمة في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي "واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغوط على الدول غير الديمقراطية " أو من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة. (عبد الحي،2001: 62-63)، وتعد وكالة المعلومات الأمريكية التي تم أجراء دمجها بوزارة الخارجية من أهم الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تنفيذ وتحقيق مصالحها حول العالم والمنطقة العربية بشكل خاص ، والإعلام له دوراً بارزا في تشكيل الرأي العام ومواقفه في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك للأسباب التالية : (حمادة ،2004:1)

أ- أن الأعلام بكافة أشكاله يقوم بجمع ونقل ونشر وإذاعة المعلومات والأخبار عن الأحداث اليومية الجارية في المجتمع الذي تصدر فيه.

ب- يقوم بتحليل وتفسير هذه المعلومات والأخبار.

ت- يعتبر الإعلام من أكثر الطرق والوسائل تعبيراً عن الرأي العام، وتأثيراً عليه.

ث- الإعلام من أكثر الوسائل فعالية وتأثير في صنع القرار السياسي وفي تنفيذ السياسة الخارجية والتعرف على اتجاهات المجتمعات الأجنبية، كما حدث في حرب فيتنام عام 1973، حيث استطاعت وسائل الإعلام الجماهيرية الأمريكية أن تعبر عن اتجاهات

الرأي العام الأمريكي الرافض لهذه الحرب أكثر مما استطاع أن يعبر عنه الكونغرس أو الإدارة الأمريكية والجهات الرسمية، وقد يظهر هذا الدور من خلال المكاتب غير الرسمية أو الأهلية غير التابعة للأجهزة الإعلامية، كالمكاتب الصحفية التي أصبحت تساهم بدور كبير في صناعة مادة إعلامية مؤثرة بحكم طبيعة عملها الإعلامي، والتي تحاول وضع أجندتها وفقاً لما يطرح على الساحة الإعلامية الدولية من جهة والعمل بصورة فعالة لإنتاج مادة تخدم المصالح الوطنية من جهة أخرى، مما يسمح بتنفيذ سياسة خارجية رشيدة وذلك من خلال التعاون بين الصحف في البلدان الأخرى، وهذا التعاون لا يتوقف عند حدود التوزيع، بل يتعدى إلى المشاركة في العملية الصحفية مما يعزز العلاقات الدولية والتعاون الدولي

ج- للإعلام دور في منح شرعيّة أكبر لبعض القرارات على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، ويورد الباحث مثالاً على ذلك، وهو قرار الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001، والذي كان للإعلام دورٌ كبيرٌ في إعطائه قدراً كبيراً من الشرعية.

تحتاج الدول وفي بعض حالات معينة، إلى كل من القوتين، الصلبة والناعمة، وبالشكل الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن أي منهما، ولكن نظراً للتطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية، فإن دور القوة الذكية سوف يزداد ولا سيما في عصر المعلوماتية، لأنها ترتكز على المصداقية، فالدول ذات المكانة الجيدة في عصر المعلومات والعولمة، سوف يتحسن أداؤها ما دامت لديها موارد القوة الناعمة، وأن الجمع بين القوانين الناعمة والصلبة يسمى (بالقوة الذكية)، فالقوة الذكية تعني وضع استراتيجية متكاملة لموارد دولة من أجل تحقيق أهدافها، وهو النهج الذي يؤكد على ضرورة وجود قوة عسكرية واقتصادية، ولكن تهتم أيضاً بالقوة والثقافة والشراكة والتعاون والشرعية والمؤسسات. (نعمان،26:2003)

2. الثقافة كوسيلة سياسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

تعد الأداة الثقافية من الأدوات المهمة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها، حيث أشار (كولن بأول) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، إلى البعد الثقافي لمفهوم القوة الناعمة بأنه: "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا" ويشير في ذلك إلى أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانه في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأمريكية .(ناي، 2018: 154)

وقد أكد الكاتب الأمريكي (وركينان) على أهمية الجانب الثقافي كوسيلة لمعالجة التصورات السلبية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاتصالات الثقافية تلعب دورا مهما لأتتاج قوة ناعمة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت العديد من المؤسسات غير الحكومية، مثل والمتاحف والمسارح، وفرق الأوبرا بالعمل في الاتحاد السوفييتي سابقاً .(مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ،2017)

إن التبادل الأكاديمي العلمي يعمل على ترسيخ القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها، فبدءاً من منتصف القرن العشرين، سعت العديد من المؤسسات مثل (مؤسسة فورد)، و(مجلس الجمعيات التعليمية)، و(مجلس بحوث العلوم الاجتماعية) بالتعاون مع عدد من الكليات والجامعات الأمريكية وصل عددها إلى ما يقارب 110 مؤسسة في مجال تبادل الطلبة والأساتذة ورغم أن الاتحاد السوفييتي طالب باتفاقية حكومية للحد من نطاق مثل هذه المبادلات، فقد زار الولايات المتحدة ما يقارب 50.000 سوفييتياً بين عامي 1958- 1988 ما بين كتّاب، وموسيقيين وراقصين، ورياضيين، وصحفيين، وموظفين، وأكاديميين وذهب إلى الاتحاد السوفييتي عدد من الأمريكيين أكثر من ذلك . (ناي، 2018: 79)

إن الأداة الثقافية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن تحديد مظاهر تأثيرها على الشعوب بالنقاط التالية:

1- إقبال قطاعات واسعة ومتعددة من الشعوب الدول العربية، وبالأخص فئة الشباب والنساء على أنماط الثقافة الشعبية الأمريكية، مثل الملابس والموسيقى والمأكولات السريعة والأزياء والأفلام الأمريكية حيث أحدثت تلك تحولات اجتماعية وثقافية في العديد من الدول العربية منها الأردن، ومصر، ودول الخليج العربي، ولبنان، وغيرها (سلمان،3:2008)

2- إنشاء المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والبحثية الأمريكية في المنطقة العربية وفتح فروع لها في بعض الدول العربية خاصة في الكويت والشارقة والدوحة والمغرب والأردن، وغيرها

3- استخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية في مجال الأعمال وقطاع الأعمال بل أكثر من ذلك في مجال إدارة المؤسسات العامة وقد تصل إلى لغة الخطابة يوميا خصوصا دول الخليج العربي لتواجد المتزايد للولايات المتحدة ودول شرق آسيا . (قلاوندي،2009: 4-5)

3. منظمات المجتمع المدني كوسيلة سياسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

تشارك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال الممارسة الدبلوماسية، مما يعطي تلك المؤسسات أهمية كبرى كونها جزء مشارك في عملية تنفيذ السياسة الخارجية إلى جانب الجهات الحكومية وذلك من خلال التفاعل بينها وبين المنظمات غير الحكومية والممثلة في المجتمع المدني، فقد شهدت نهاية القرن العشرين إحياء مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة داخل المجتمعات المعاصرة مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال، واتحادات المزارعين، والجمعيات الأهلية، وبناءً على ذلك ظهرت أدوار جديدة منوط بها المجتمع المدني، المتعلقة بالسياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية، وتبعاً لذلك تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والتعليمية والصحية والبيئية، وساهم ذلك في ربط أنشطة هذه المؤسسات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي واتساع العالم وتعزيز تفاعله وتسريع استجاباتها للأحداث والتطورات، مما انعكس على مجال السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية من خلال تبلور مسار للدبلوماسية غير الرسمية ساهمت في تنفيذ العديد من السياسات وبرامج العمل. (عامر،2013:5)

إن استراتيجية منظمات المجتمع المدني ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تعكس طبيعة التعامل مع باقي الدول وتنتج أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في تنفيذ السياسة الخارجية، خاصة إذا تمتعت الدولة بسلطات متماسكة لها القدرة على وضع السياسات وتنفيذها، وتسعى هذه المنظمات انطلاقاً من أسسها التي تقوم عليها إلى محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على دينامية العمل السياسي وفتح المشاركات الشعبية للجهات الفاعلة من غير الدول في المساهمة في تفعيل التعاملات الدولية، وبالتالي فتح الممارسات الدبلوماسية التي تتم من خلال المشاركة المباشرة للسكان الممثلة في المنظمات غير الحكومية باعتبارها المنفذ لبرامج الدولة. (www.albawaba.comموقع البوابة 2014)

تنطلق منظمات الأنشطة التي تمارسها حركات المجتمع المدني، المساهمة في إعادة تعريف آلية الحوار من أجل وضع السياسيات الدبلوماسية الدولية، وتجدر الإشارة إلى الدور الفعّال الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مسألة النزاعات والحروب وذلك من خلال جهود الدبلوماسية غير الرسمية الممثلة في أدوارها هذه المنظمات، لتقديم طرق بديلة لصنع السلام والتي تحتل مكانة طيبة كواحدة من أجهزة الدبلوماسية غير الرسمية والسياسة الخارجية، وذلك لما تتمتع به من وجود معمق في المجتمعات المحلية، فهي تتمتع بالقدرة على إقامة بنيات أساسية محلية عبر مختلف مستويات المجتمع والتي تدعم موارد عملية المصالحة وتسمح لهم بالانخراط في مفاوضات على المستوى الدولي تساهم في تنفيذ السياسة الخارجية وبالتالي فض النزاعات، فكانت بذلك تقوم بالدور الفعال الذي

مهد لخطوات لاحقة في سبيل فض النزاعات، كما حدث في الصومال حينما قام معهد السلام والحياة بعملية أسماها (بورما) عام 1992 تمثلت في إجراء عدة اتصالات بدءاً بالكبار على مستوى الفصائل الفرعية ثم الاتصالات عبر أعلى مرتبات المجتمع ومنها إلى المستوى القومي والدولي وتوجت بلقاء بين كبار الفصائل وتمخض عنه انتخاب حكومة ورئيس لأرض الصومال . (نعمان،262:2009)

لقد أتاح ما سبق لمنظمات المجتمع المدني العديد من الصلاحيات في إطار تنفيذ السياسات الخارجية، ولعل من أهم هذه الصلاحيات تلك العلاقات التي أصبحت قائمة بينها وبين الأمم المتحدة، وأصبح التفاعل سارياً بينها وبين العمليات الحكومية الدولية، حيث أصبح يسمى لممثلي هذه المنظمات بمخاطبة الجلسات العامة للمؤتمرات الحكومية والمشاركة في حلقات النقاش، كما أصبح مجلس الأمن يسمح لها بالإدلاء بشهادته أمامه وباستشارتها بشأن أزمات خاصة، ويمكن إيجاز استراتيجية نشاط منظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال النقاط التالية: (عامر، 2013، 7-8)

1- تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحسين مستوى المجتمعات، من خلال مناصرتها وتركيز الانتباه نحو العديد من القضايا دولية ومراقبة سلوك الحكومات ومحاولة إقامة العلاقات الدولية والمعايير الضرورية للحكم الرشيد.

2- محاولة نقل سياسية على المستوى الدولي، بحيث تسعى إلى دفع عجلة قضية معينة أو مجموعة من القضايا التي تخدم مصالح عملية تفعيل العلاقات الدولية.

3- وضع برامج محلية ودولية تساهم في تنفيذ أولويات وأهداف السياسة الخارجية في جميع المجالات والتي تساهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال التشجيع على المعايير الدولية والقيام بتحليل السياسات الخارجية والعمل كمراقب للإجراءات الحكومية في الشؤون الدولية.

4- محاولة نقل المعلومات والمعارف والخبرات التي تعتبر البوابة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات المشتركة بين الدول، وهي سمة ملازمة للعلاقات الدولية المعاصرة وصياغة السياسة الخارجية.

5- استخدام النفوذ كوسيلة فعالة للتأثير على ممارسات الدول والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحالف مع مصالح الحكومات في الخارج لا سيما في ميدان انتهاكات حقوق الإنسان.

6- المساءلة والمحاسبة من خلال الالتزام والامتثال والوعود الحكومية، وهي استراتيجية تقوم بها منظمات المجتمع المدني لمساءلة الحكومة تجاه الالتزامات السياسية والقانونية، لذلك فإن وسائل الاتصال الحديثة سهلت إلى حد كبير من قدرات المراقبة لدى المجتمع المدني مما يعرض جميع الحكومات للمزيد من الضغط، وهذه الاستراتيجية تسمح بضمان وفاء الحكومة بالالتزامات المقترحة.

7- تعمل منظمات المجتمع المدني على تأمين الخبرة للموظفين المحليين والإقليميين لتطبيق مشاريع تمول الحكومة وتساهم في ترشيد السياسية الخارجية، بما يسمح لها باستقطاب اهتمام المؤسسات الدولية والمنظمات الحكومية لدعمها ومساعدتها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أن تنشيط الدور الهام والاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني في الشؤون الدولية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية يرتبط جوهرياً بتوفير مناخ من الديمقراطية والحكم الراشد والشفافية واحترام الحقوق والحريات العامة والحريات الدينية، بحيث يمكن في حال توفير هذا المناخ بالسماح للمشاركة الشعبية في التصدي لأي تأثير خارجي من خلال هذه المنظمات التي يتزايد دورها بشكل يستقطب تمويل الرسميين إلى تنفيذ السياسات الخارجية للدول . (العادلي،52:2003)

إن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتوظيف أجهزة المخابرات لديها في بعض الدول العربية من أجل تأسيس البنى التحتية للديمقراطية، وبحسب المفهوم الأمريكي فقد عملت جاهدة لتوظيف بعض منظمات المجتمع المدني لخدمة أهدافها في الدول العربية من

خلال استقطاب وتدريب وتجنيد الشباب المتعلم، وأصبحنا نلاحظ نشاط عدد من المنظمات غير الحكومية الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية في الدول العربية مثال الأراضي الفلسطينية المحتلة يوجد فيها عدد كبير من المنظمات المجتمع المدني وذلك لأهمية القضية الفلسطينية، وهي ذات أولوية خاصة عند صناع القرار الأمريكي لحرصهم الدائم على أمن واستقرار إسرائيل ومحاولة نشر الأمر الواقع، وضرورة التصالح، وثقافة الطاعة والانصياع لدى الشباب، وقبول الأمر الواقع.

وقد اعترفت السفيرة الأمريكية (آن باتر سون) أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم لبعض المنظمات والحركات في مصر بمبلغ أربعين مليون دولاراً من وراء ظهر الحكومة المصرية، متجاهلة بذلك الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الأمريكية مع المصرية عام 2004 بخفض المنح على الجمعيات والمنظمات المسجلة بوزارة التضامن أو التي تخضع للأجهزة الرقابية في مصر، وأعلنت منظمة (فريدوم هاوس)، كما جاء على صفحتها الرسمية أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم دعما للحركات السياسية في الدول العربية بهدف «نشر الديمقراطية» واسقاط بعض الأنظمة عن طريق والوقفات الاحتجاجية والإضراب والمقاطعة، وتأجيج الشعوب ضد الحكومات والأنظمة بهدف وصول تلك الجمعيات والمنظمات إلى السلطة، ومن هنا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت مصالحها لوصول الحركات إلى سدة الحكم حيث يكون ولاء الرئيس وأعضاء الحكومة إلى الولايات المتحدة التي مولت وأنفقت وأسقطت الأنظمة والحكام والدول بدعم أبناء الوطن الواحد . (عامر،6:2013)

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أيضاً، يذكر انه بعد سقوط نظام صدام حسين وقيام أمريكا باحتلال للعراق عام 2003 ركزت على حل أجهزة الدولة وتفكيكها واضعاف أسس المجتمع والسماح للمنظمات غير الحكومية باجتياح الفضاء الذي أصبح فارغا وجاءت هذه المنظمات من عدة دول مثل شمال أوروبا واستراليا، واليابان لإبعاد الشبهة عن الاحتلال الأمريكي، واستطاعت هذه المنظمات استقطاب الشباب مناضلي اليسار الأكثر

تطرفا مع رفض نضال هذا الاستعمار والاحتلال لأنها في نظرهم التفاف على النضال الطبقي في بلد محتل عسكريا وكانت هذه المنظمات تتلقى تمويلات ضخمة، وأسست نقابات خاصة ومحطات إذاعة وتلفزة من أموال النقابات الصفراء والمنظمات التي تقدم لها التقارير التابعة للاحتلال الأمريكي (محمود،622:2012)

وقد قام (المعهد الجمهوري الأمريكي) بتقديم المزيد من الدعم من أجل إجراء انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 في العراق من خلال وضع العديد من الخطط التي تحتوي على برامج وتدريب وتعليم الناخب الشباب والنساء والأقليات في العراق لمشاركة الشباب بالعمل السياسي وإقناعهم بالانضمام للأحزاب السياسية والطائفية وتقديم الدعم والمساعدات المالية من هذه المؤسسات، مما نتج عن ذلك ظهور العديد من الصراعات والعنف الطائفي في العراق، و(منظمة نادر لبناء السلام) تأسست عام 2013 في العراق بدعم من معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، وهي مؤسسة أعضاؤها لهم صلة وعلاقة تربطهم مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية وتوفير التمويل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن الملاحظ استمرار حكومات الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحماية حقوق الإنسان كذريعة لقلب أنظمة حكم تتعارض مع المصالح الأمريكية وتبنت المنظمات قضايا السجناء الرأي والضمير الذين يعتقلون لأسباب عقيدة أو فكر أو دين ونجحت المنظمات في تسليط الضوء على الكثير من قضايا القمع والاضطهاد الفردي في عدد من الدول العربية . (شكر،40:2003-41)

3-4-2 الوسائل الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

تم الربط بين "التحول الديمقراطي" والمعونات الاقتصادية والمادية، أو الحظر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي وهناك

الشكل المباشر للعلاقات الاقتصادية المترافقة مع طابع المنح بدل المنع، ويتمثل في تقديم المساعدات لهيئات المجتمع المدني التي بلغت 580 مليون دولاراً عام 1998، و623 مليون دولاراً عام 1999 و709 ملايين دولاراً عام 2000 ويقدر نصيب الدول العربية بحوالي 18 مليون دولاراً، ووفق إحصائيات 2016 التي قدمتها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) كمساعدات لـ 20 دولة عربية بلغت 10 مليار دولاراً أمريكياً. (الموقع الأكتروني 2016، www.dw.com)

وتعد المساعدات الخارجية إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة وهي طريقة لشراء النفوذ لدى الحكومات الأجنبية، لذلك فقطع هذه المساعدات لمعاقبة سلوك ما قد يضر بمصلحة الدولة المساعدة . (مقلد، 1982: 270)

ومن هذا المنطلق، بيّن (هانز مورجانثاو) أن أكثر المساعدات تقدّم لأغراض سياسية بغية مساعدة الحكومات الصديقة أو الفاشلة، أو لدعم وتعزيز قوة الحلفاء والاشتراك في تقسيم العمل من أجل أمن أفضل، أو لإبراز قوة الدولة من أجل التأثير النفسي السيكولوجي، أو من أجل دفع الثمن لقاء خدمات سياسية، بذلك فإن المساعدات الخارجية لا تختلف عن السياسة الدبلوماسية أو العسكرية أو الدعائية، لكون جميعها تمثل أسلحة داخل مستودعات الأسلحة السياسية للدولة ويُطلق مصطلح المساعدات الخارجية الأمريكية ضمن العلاقات الدولية الحالية، على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلف لتحقيق تنميتها . (علي،55:2009)

ويذهب البعض إلى أن المساعدات الخارجية هي انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية، وتتكون المساعدات الخارجية من جانبين: المنح والقروض، فالمنحة هي قيمة لا ترد، أما القروض فهي تقدم في شكل ميسر بحيث تؤجل فترة الاستحقاق لمدة طويلة نسبياً (بسيوني،2011: 42)

وهناك نوعان من الدول التي تتلقى المساعدات، الأولى التي تعاني من ظروف اقتصادية ونقص في رؤوس الأموال (الدول الفقيرة)، وهذه الدول تكون مضطرة لقبول المساعدات الاقتصادية والعسكرية مثل الأردن ولبنان، والثانية الدول الغنية مالياً وهي عكس النوع الأول من الدول، ويكون التركيز فيها على المساعدات العسكرية بهدف الدفاع حماية أمنها وتحديث قوتها العسكرية، مثل السعودية والإمارات العربية، ويشمل برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية ما يلي : (أبو هزيم،2017: 23)

برنامج المساعدات الاقتصادية.

وتشمل برامج المعونات التنموية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول النامية، برنامج دعم الاقتصاد للدول النامية، وبرامج دعم الاقتصاد وهي على شكل قروض ومنح لدول أجنبية تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمنية وكذلك هناك برنامج الغذاء من أجل السلام، وبرنامج مساعدة المهاجرين واللاجئين . (حافظ،27:2004)

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "حكم العدالة والديمقراطية" مساعدات للدول العربية بلغت حوالي 390 مليون دولاراً، بعدما كانت 132 مليون دولاراً في العام 2008، وفي حين أن الجزء الأكبر من الزيادة وهي (193 مليون دولاراً) خُصصت لبرامج في العراق، يرفع مشروع الموازنة في شباط 2008 من مستوى التمويل للبرامج الخاصة بباقي الدول العربية بنسبة أكثر من 50%، وتتركز هذه الزيادات بشكل أساسي في البرامج الخاصة بموريتانيا والمغرب والضفة الغربية وغزة واليمن والجزائر، وفي المجالات الأربعة التي تشكلها البرامج: سيادة القانون، حقوق الإنسان، الحكم الصالح، المنافسة السياسية، وبناء التوافق والمجتمع المدني.

وإلى جانب زيادة التمويل للبرامج الخاصة بالدول، طلبت إدارة الرئيس (جورج بوش الابن) زيادة بنسبة 75% في تمويل "مبادرة شراكة الشرق الأوسط" من 50 مليون دولاراً إلى نحو 87 مليون دولاراً، وتشمل هذه الزيادة 42 مليون دولاراً لبرامج الحكومة و16

مليون دولاراً للتعليم و28.5 مليون دولاراً للتنمية الاقتصادية، وركزت الزيادة بشكل أساسي على دعم برنامج المنح الصغيرة الذي تستفيد منه منظمات المجتمع الأهلي المحلية، في إطار "مبادرة شراكة الشرق الأوسط" والبرامج التي تستهدف الشباب في مختلف أنحاء المنطقة .(أبو حسن، 2013: 152)

لقد أنشأت الولايات المتحدة أو أسهمت بفاعلية في بناء مؤسسات عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أهمها؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبفضل هذه المؤسسات جعلت الولايات من النظام النقدي الدولي سلاحاً فعالاً، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان ضمن آلية تقود إلى تبعية اقتصادية وسياسية، والدول الفقيرة التي هي بحاجة إلى برامج تنمية اقتصادية وسيولة نقدية تصنف على أنها بلدان نامية تنتمي إلى دول العالم الثالث، وبما أن الولايات المتحدة تهيمن على هاتين المؤسستين، فإن المساعدات المالية والقروض المقدمة لهذه البلدان من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تطرح على البلدان المتلقية لها خططاً وشروطاً عليها الالتزام والقبول بما تسمى (خطط التكييف البنيوية)، ويتمثل الهدف من التوجه الاقتصادي العولمي بتحويل العالم إلى مهتم بالاقتصاد على حساب اهتمامه بالشؤون الحياتية الإنسانية، وأن يجري استبدال الأخلاق والقيم الإنسانية بالعلاقات السلعية والنفعية والربحية التي تجني ثمارها الشركات العابرة للحدود والتي تعود أصولها للولايات المتحدة، وبالتأكيد فإن الدولة المستفيدة من العولمة الاقتصادية هي الدولة الأكبر والأعظم متانة في بنائها الاقتصادي ومؤسساتها الاقتصادية والتجارية ذات الامتداد العالمي، وهي الولايات المتحدة (كامل،213:2011).

3-4-3 الوسائل الأمنية (العسكرية) في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

وتتمثل بالغزو المباشر للدول، أو تقديم المساعدات العسكرية لدول "التحول الديمقراطي"، أو الدعم المالي للمعارضين للحكومات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية غير ديمقراطية.

وقد جاءت في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2002: "أن الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع على التغيير و"التحول الديمقراطي"، من خلال جملة الإجراءات الآتية: (الحمش،2003: 7)

1- تقديم المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية والديمقراطية ودعم المناضلين سلمياً من أجلها، وضمان أن الدول التي تتحرك لتطبيق الديمقراطية، تكافئ على الخطوات التي تتخذها.

2- العمل لدعم الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية من الموضوعات الرئيسية في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية مع الدول، والسعي للتضامن والتعاون مع الديمقراطيات الأخرى، في مساعيها للضغط على الحكومات التي تمنع تحسين حقوق الإنسان. (أبو حسن، 2013: 113)

وتتأسس المقاربة الأمريكية لأوضاع منطقة الشرق الأوسط على تشخيصٍ مؤداه وجود أزمة عميقة ومزمنة تعود إلى طبيعة الإسلام وبنية المجتمعات الإسلامية نفسها، وأنه لا يمكن معالجة هذا الخلل المزمن إلا بتدخل الإرادة الرشيدة العقلانية للقوة الأمريكية، وقد كان لكتابات المؤرخ الأمريكي البريطاني (برنار لويس)، دور متقدم في نحت معالم هذه الرؤية وتوجيه السياسة الأمريكية في هذا المنحى سواء أكان ذلك من موقعه البحثي أم من خلال صلاته المتينة برجالات البيت الأبيض، وخصوصاً (ديك تشيني) نائب الرئيس آنذاك، ففي كتابيه الصادرين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001 (الإسلام والغرب ما الخلل) و(أزمة الإسلام)، حرص لويس على بيان أن أزمة الإسلام تعود في

جوهرها إلى ممانعته الشديدة في التعايش مع متطلبات الأزمنة (الحديثة) الحداثة، وذلك بسبب تشبث إتباعه بثقل الموروث الديني والتاريخي. (Lewis,2002:23)

وبناءًا على ذلك، تقوم الرؤية الأمريكية للديمقراطية على ثلاث مسلمات رئيسية، هي (بسيوني،2011: 28):

1- أن السلطة التي تتداخل فيها عناصر القوة الأمريكية الصلبة مع عناصر القوة الناعمة قادرة بطبعها على صنع حقائقها الخاصة على الأرض، والتي لن تكون في نهاية المطاف سوى حقائق أمريكية بامتياز، فالولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة من ناحية الجيوب والتقنيات، والمؤثرة في حقلي الأفكار والقيم سيكون بوسعها إعادة صياغة الحياة السياسية والثقافية في المنطقة على النحو الذي ترغب فيه.

2- يذيب الحراك الديمقراطي بطبيعته الذاتية الأيديولوجيات (الشمولية) لمصلحة المنظومة الليبرالية اللينة، وغالباً ما يتم عرض التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة الجنوبية وأوروبا الشرقية للاستدلال وتوضيح قدرتها على تهميش القوى العقائدية المتطرفة لمصلحة المنظومة الليبرالية والأطراف السياسية الأكثر توافقاً مع الأجندة الأمريكية.

3- أن عملية الاستثمار الواسعة التي انخرطت فيها الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) في مجال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، عبر ضخ الأموال وحملات العلاقات العامة ستجعل من نخب المجتمع المدني الجديدة، صاحبة اليد العليا في عملية الحراك الديمقراطي المراد إدخاله، على حساب نخب الحكم المستهلكة والجماعات الأصولية المعادية . (سلمان،8:2008)

وكما أسلف الباحث سابقاً، وفي ضوء ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات اقتصادية وسياسية وعسكرية ساهمت بشكلٍ مباشرٍ في بناء دولة استطاعت أن تلعب دوراً مؤثراً في النظام الدولي ومختلف النظم الفرعية، وفي ضوء ما تمتلك الدول العربية من أهمية جيوستراتيجية مهمة للمجتمع الدولي، فقد وظفت الولايات المتحدة

الأمريكية جُلَّ إمكانياتها للوصول إلى الهيمنة على المنطقة العربية وتحقيق أهدافها المتمثلة بحماية أمن إسرائيل والهيمنة على مصادر الطاقة وضمان إمداداتها وبنفس الوقت الحيلولة دون تصاعد دور أي قوة تنافس الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة العربية.

يتضح مما سبق، أن السياسة الأمريكية تسعى لكسب معركة (العقول والقلوب) من خلال تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي واستخدام أدوات الدبلوماسية الناعمة وحملات العلاقات العامة وبناء المؤسسات وضخ الأموال، وباتت حالة الكراهية إزاء الولايات المتحدة تشكل إزعاجاً كبيراً لصانعي القرار الأمريكي، لما يترتب عليها من انكماش النفوذ الأمريكي عامة وتراجع مصالحها على صعد التجارة والثقافة السياسية، وضمن هذا السياق تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة وتعيين (كارن هيوز) منذ عام 2005 في محاولة لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم عامة، إلا أن "(هيوز)" لم تستمر طويلاً في هذه المهمة العسيرة، فأعلنت في عام 2007 استقالتها لأسباب خاصة، وقد عزا المراقبون سبب هذه الاستقالة إلى شدّة الصراعات بين مراكز القوى في الإدارة الأمريكية، علاوة على خيبة أملها من إمكانية تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي في أجواء اتساع دائرة النقمة والكراهية لها الآخذة في التمدد والانتشار يوماً بعد آخر . (ناي، 2018: 35)

وتوصلت الدراسة أن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية هي كما يلي:

1- توجد العديد من الأدوات التي تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأهداف من خلال الأداة السياسية إعلام، ثقافة، منظمات مجتمع مدني، أو الأداة الاقتصادية، أو الأداة العسكرية.

2- لا أفضلية مطلقة لأداة على أخرى، فالمواقف والسياقات هي التي تجعل أفضلية استخدام أداة على أخرى.

3- استخدام العديد من الأدوات لا يأتي من خلال حسابات المكسب والخسارة، بل يخضع لعوامل موضوعية أو ذاتية.

وجود علاقات ترابط ما بين الأدوات أي هناك علاقة بين الأداة الدبلوماسية والعسكرية، مثال التفاوض بشأن إقامة أحلاف عسكرية أو الدبلوماسية بعد الحرب مثل حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل والعرب، وعلاقة ما بين الأداة الدبلوماسية بالإعلام مثل استخدام المبعوثين والسفارات والقادة لقنوات الاتصال لتوجيه الرسائل

والخلاصة بأن هناك تداخلاً وتكاملاً بحكم تفاعل الأدوات مع بعضها البعض، وبحكم طبيعة الظروف التي تحدد الأداة الأنسب أو تقديم واحدة على الأخرى.

الفصل الرابع

التوجهات المثالية والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن

تمهيد.

إن المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية يجد أنها تتقلب بين ثنائية القوة والمبادئ، مع تغيّر الرئاسة الأمريكية، وتداول كل من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لسدة الحكم، خاصة عندما يرافق ذلك فشلٌ في السياسة الخارجية للإدارة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولاً ملحوظاً، بين كل من الرئيس (جيمي كارتر)، والرئيس (رونالد ريغان)، حيث اعتمد (ريغان) على سياسة تحقيق الأمن والاستقرار من خلال استخدام القوة، واستثمار كبير في إعادة بناء القوة العسكرية للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة للحرب الباردة، كرد فعل على المثاليات التي أبداها (جيمي كارتر)، خاصة في تركيزه على تشجيع قضية حقوق الإنسان كمكون أساسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة . (العقابي، 2010: 45)

وقد حملت مدرسة المحافظين الجدد (المثالية الجديدة) رؤية نقدية لفترتي الرئاسة الأمريكية لكل من (جورج بوش الأب)، والرئيس (كلينتون)، وذلك بعد فترة الحرب الباردة، وبينت كيفية رسم استراتيجية أمريكية فاعلة، حيث ذهبت تلك المدرسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام 1991 إلى عام 2001 فقدت الرؤية والموقع وذلك بسبب عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً، وهنا يصور أحد قدامى المحافظين ذلك من خلال قوله: "مشكلة (بوش الأب) واضحة في عدم امتلاك الفهم الواضح لما يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية" . (طويل،24:2017)

يتناول هذا الفصل أهم التوجهات المثالية الجديدة والواقعيةالجديدة لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) لملف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض

القضايا المفصلية في المنطقة العربية تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول المؤشرات المثالية الجديدة الى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، بينما يتناول المبحث الثاني المؤشرات الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

4-1 المؤشرات المثالية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن).

ذكر الباحث سابقاً أن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) قد أبدى اهتماماً كبيراً بالمحافظين الجدد، منذ أن كان حاكماً لولاية تكساس، وتأثر بدعوتهم لتبني مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، وقد اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) على مفاهيم ورؤى أيديولوجية في تعاملها مع الأزمات في المنطقة العربية؛ نتيجة تأثرها بتيار المحافظين الجدد، فتراجعت الأبعاد البراغماتية نسبياً لمصلحة النظرة الدينية القومية المتشددة، وتم إعلان الحرب على الإرهاب من خلال مبدأ الضربة الاستباقية في كل من أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003 بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتخلص من نظام صدام حسين وإبعاده عن السلطة، وقد أثبتت الكثير من الدراسات والتصريحات لعدد من المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين عدم وجود أسلحة دمارٍ شامل، وإنما كانت منطلقات الحرب الأمريكية على العراق دينية أيديولوجية بحتة بحجة الترويج للديمقراطية، ونشر قيمها، وجعل العراق إنموذجاً للديمقراطية تحتذي به بقية دول المنطقة . (بني ملحم،2015: 26)

لقد تأثر الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) بالسياسات المتطرفة للمحافظين الجدد، والتي كان من أهم منطلقاتها الفكرية ما يلي: (www.achr.eu – 2001)

1. الإيمان العميق بالقوة العسكرية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة باعتبارها من أهم الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتصدي التحديات التي تواجهها على الصعيد العالمي، وأن الانتصار الحقيقي هو محصلة حتمية لعملية الفوز في الحرب وليس نتيجة إتباع الطرق الدبلوماسية والعادلة.

2. الإيمان بالدور الأمريكي "الرسولي" والذي يحتم عليها "إعادة صياغة النظام العالمي" خصوصاً بعد الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وأن هذا الفراغ يجب أن تملأه القوة العظمى الوحيدة ومن دون أي منازع.

3. إيمانهم بالوقوف بالضد من المهام التي تقوم بها المنظمات الدولية وخاصة "الأمم المتحدة" بما فيها الجهود الرامية إلى الحد من التسلح.

4. تبني "الليبرالية الجديدة" من خلال نشر وتعميم وفرض النموذج الأمريكي على العولمة بكل ما تحتويه من أفكار وقيم أمريكية ونشر غير محدود لصيغ الإنتاج والتبادل وتداول الخدمات والمال والاتصالات وجميع المعارف، والانحياز بشكل واضح لأصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبيرة على حساب البسطاء.

وللمحافظين الجدد مواقف من بعض المسائل المهمة، وهي ما يلي:

1. **موقفهم الداعي إلى القومية:** من الأمور التي لا تخفى على المتابع للمحافظين الجدد هو إيمانهم بالروح الوطنية والقومية الأمريكية وضرورة حمايتها والدفاع عنها باعتبارها مصدر قوة يجتمع حوله جميع الأمريكيين واستعدادهم للذود من أجله، وهذا ما عبر عنه أحد أبرز قادتهم (ليوشتراوس) حينما قال: "إن حكم الناس لا يمكن مقاومته إلاَّ حينما يتحدوا ولن يتحدوا إلاّ إذا وضعوا في مواجهة قوم آخرين" . (قبيسي، 2008: 9)

2. **موقفهم الداعم لإسرائيل بشكل غير محدود،** خصوصاً وأن المحافظين الجدد كحركة فكرية كانت قيادتهم تتكون من المثقفين الذين هم غالبيتهم من يهود نيويورك، فإن مساندتهم لإسرائيل وأمنها أمر بديهي، ولديهم تحالفات وثيقة مع الأحزاب الإسرائيلية وخصوصاً حزب الليكود . (يوسف،14:2009)

3. **موقفهم من الحرب والهيمنة:** على الرغم من كون المحافظين الجدد هم أغلبهم ليسوا عسكريين وإنما مجموعة من المثقفين والمفكرين والباحثين الاستراتيجيين وقسم من المحاربين القدامى إلاّ إننا نجدهم من المولعين بالحرب ومن الداعين إلى ضرورة تفوق الولايات المتحدة عسكرياً من أجل فرض الهيمنة على العالم، ويؤمنون بضرورة استعمال القوة العسكرية من خلال الضربات الاستباقية للخصوم من أجل ضمان عنصر المفاجأة والقضاء على العدو.

4. **موقفهم من مكافحة الإرهاب:** لا شك أن أحداث 11 أيلول شكلت انعطافة خطيرة في العالم ومهدت الطريق للمحافظين الجدد من أجل تطبيق أفكارهم المتشددة، وشكلت منعطفاً أساسياً أدى إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية ككل من أجل تطبيق نموذج (القرن الأمريكي الجديد) على العالم، ويقول (تشارلز كروثامر) في هذا الخصوص "عندما أيقظتنا حادثة 9/11 أذهلتنا وأشعرتنا بأن كل شيء حصل فجأة، كلا ليس ما حدث في 9/11 هو الجديد، إنما الجديد هو ما جرى في 26 ديسمبر 1991، ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، الفريد هو مكاسبنا في هذا الصراع، مكاسب لم نكن في طول الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين، السؤال في الوقت الحاضر يطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد، كيف ننشرها بكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجرت في 9/11" .(خشيب، 2012: 8)

وسيقدم الباحث في هذا الطرح أبرز التوجهات المثالية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، وذلك من خلال الفروع التالية:

4-1-1 الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن الحالة العراقية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونة لتلك التفاعلات هي حالة فريدة ونادرة الحدوث، لما لتلك الحالة من حراك وتفاعل وتأثيرات داخل دولة العراق وانعكاسات خارجية على دول الجوار والعالم، حيث تمتاز هذه التفاعلات بالتطور والتغيير المستمر وذلك لتغير نماذج العلاقات والقيم والأفكار والمفاهيم والنتائج المتبادلة بين أطرافه، وانطلاقاً من هذا التصور لما يجري في العراق، فقد فرضت هذه الحالة عدة نظريات تخدم وتحلل وتدرس ما يجري داخل العراق من تفاعلات شمولية، وقد كان معظمها انعكاسات سلبية، وتأثير تلك الانعكاسات على دول الجوار، وعليه فقد تعددت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والسياسية وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية كما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عدداً من التحديات الأمنية لسياستها الخارجية، ولعل أبرزها التحدي العراقي كدولة امتلكت النفوذ في منطقة الخليج العربي في أعقاب تحقيق النصر على إيران بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وذلك في ضوء المتغيرات التي شهدها النظام العالمي الجديد في عقد التسعينات.

إن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سيؤثر على أمن دول الخليج العربي، وبالتالي أمن جميع دول العالم، لذلك فإن امتلاك العراق (محور الشر) كما أسمته الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، سيعرض الأمن الدولي للخطر، وهذا ما زاد من الضغط المتواصل لتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتدمير العراق واحتلاله .(هيكل، 2004: 9)

وعن التوجهات المثالية للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، فيمكن الاستدلال عليها من خطابه الذي ألقاه في سبتمبر عام 2002 أثناء افتتاح دورة الجمعية العامة في الأمم المتحدة، حيث أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) على

العراق بأنها من دول محور الشر، وانه لابد من إسقاط نظام صدام حسين، ومن أهم البنود التي وردت في خطابه في هذا الصدد ما يأتي : (توفيق، 152:2005)

1- نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، لأنه يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

2- التأكيد على أن العراق قادر على امتلاك قنبلة نووية خلال عدة أشهر.

3- إن عدم التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي يمثل تهديدا لسلطة مجلس الأمن الدولي، وستعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن الدولي على استصدار قرارات تخص الشأن العراقي بهدف نزع أسلحة الدمار الشامل.

وقد استطاعت الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة الكونغرس على قانون تحول على حرية التعاطي مع العراق وقد مارست الإدارة الأمريكية إما التهديد أو المهادنة طوال عام 2002 (توفيق، 153:2005)

وقدّمت الإدارة الأمريكية مجموعة من المبررات لإقناع الرأي العام الأمريكي بشرعية الحرب على العراق، وكان من ضمن تلك المبررات ما يأتي : (أحمدي،22:2016)

1- أن استمرار حكومة صدام حسين في امتناعها عن تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة بالسماح للجان التفتيش على الأسلحة النووية بمزاولة أعمالها في العراق.

2- أن امتلاك حكومة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين أسلحة دمار شامل يهدد الأمن والسلام العالمي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص.

3- العمل على نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط بداية في العراق.

وقد تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الغموض عند الحديث عن إدارة العراق رغم تصريحات الإدارة الأمريكية بأن العراق سوف يكون ديمقراطيا. (شحاته،2007: 166)

تحدث (زلماي زادة) مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) عن اعتماد الإدارة الأمريكية استراتيجية لمرحلة مابعد صدام حسين حيث أشارلعدة أمور: (شحاته،2007: 167)

1- الهدف الأمريكي طويل الأمد هو إقامة حكومة عراقية ديمقراطية مستقرة.

2- العمل على توحيد العراق.

3- تقديم المساعدات والاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

4- العمل على إعادة إعمار العراق من خلال ثلاث مراحل: مرحلة سياسية، ومرحلة اقتصادية، ومرحلة أمنية.

5- إسقاط ديون العراق.

كما اختارت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الجمعية التبشيرية (ساما ريتانز بورس) – وهي منظمة أنشئت عام 1970 لنشر الدين المسيحي عن طريق تقديم الأناجيل والمساعدات للفقراء– للقيام بعدة نشاطات في العراق، ومنها العمل على إقناع بعض العراقيين إلى الإيمان بالمسيحية من جديد، وكان كل ذلك نابعاً من تأثر الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) بالمسيحية ومبادئ المحافظين الجدد . (المسلم ، 17-2005:12)

كما يمكن الاستدلال على التوجهات المثالية الجديدة للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عند تتبع خطابه أثناء تنصيبه لولاية ثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ركز فيه على موضوع الحرية وتحقيق الحرية في العالم، مع التنويه إلى

أن التجارب التي مرت بها الولايات المتحدة ومن ضمنها أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أوصلت إلى قناعة بأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعيش في سلام طالما هناك طغيان في شعوب أخرى، وتواجد شعوب تنمو على ثقافة الكراهية، وأن بقاء الحرية في الولايات المتحدة يعتمد بشكل أساسي على نجاحها في الدول الأخرى، وأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الإصلاح في الحكومات الأخرى عن طريق توضيح أن النجاح في العلاقات الأمريكية مع الدول الأخرى يتطلب المعاملة الحسنة من تلك الحكومات لشعوبها(خطاب جورج بوش، 2005)، وأن قناعة الولايات المتحدة بالكرامة الإنسانية ترشد سياستها وإن كانت الحقوق لا تؤخذ بموافقة الطغاة ولكنها تحمي بالمعارضة الحرة ومشاركة المحكومين، وقد كان هذا التوجه المثالي هو المبرر لاحتلال العراق عام 2001.

2.1.4 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان.

إن الاهتمام الأمريكي في السودان ليس أمرا جديدا، ويعود إلى عمليات الإغاثة الكبيرة التي قامت بها الولايات المتحدة لتقديم الدعم الإنساني لمكافحة ضحايا الجفاف في مطلع الثمانينيات، وموافقة الحكومة السودانية لعمليات نقل يهود الفلاشا القادمين من إثيوبيا إلى إسرائيل عبر السودان في عهد الرئيس جعفر النميري، وخلال مدة زمنية امتدت لأكثر من عقدين كان للولايات المتحدة دور في التغطية الإعلامية لنشاط الجمعيات المعنية في حقوق الإنسان والعاملين في ميدان الإغاثة بهدف إيجاد أرضية سياسية محلية أصبحت منشغلة بالحرب الأهلية وتبعاتها الإنسانية، وتضم تحالفا متباينا ما بين مجموعات اليمين المسيحي والأميركيان السود والناشطين الليبراليين وأصبحت أسماء أعضاء في مجلسي النواب والكونغرس أمثال (فرانك وولف) و(توم تانكريدو) و(هاري جونستون) و(سام براونسباك) و(توني هال) من المهتمين بالوضع في السودان خاصة الجنوب، وأصبح لهم دور بإجازة الكونغرس لقانون "سلام السودان" الذي تم توقيعه من قبل

الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) في تشرين الثاني 2002 . (الشيخ،7:2003)

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر على استقرار السودان من خلال دعمها للحركات السياسية وإيواء المعارضة السودانية في العديد من الدول كمصر وإثيوبيا، وقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 تأثير واضح على السودان وذلك من خلال الضغط الأمريكي الذي مارسته على السودان للمشاركة في الحرب على الإرهاب، وبالرغم من التعاون بين البلدين لتحقيق ذلك إلا أن ذلك لم يساهم في تقدم البلدين لتطوير العلاقات فيما بينهما، وعندما اكتشفت الحكومة السودانية أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم في دعم المعارضة في الجنوب السوداني، أدى ذلك لإحداث توتر في العلاقات بين السودان ودول الجوار، ونتيجة لكل هذه الضغوط تم توقيع عدة اتفاقيات سلام في مشاكوس عام 2002، واتفاقية السلام الشامل في العام 2004 واتفاقية أبوجا عام 2006 . (أحمد، 2012: 3)

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الضغط على الحكومة السودانية في عهد الرئيس (جورج بوش الابن)، حيث أقر الكونغرس قانون سلام للسودان، حتى تستجيب الحكومة السودانية لوقف إطلاق النار في جنوب السودان، وقد تم إقرار هذا القانون في العام 2000 والتوقيع عليه من قبل الرئيس (بوش الابن)، حيث انسحبت الحكومة السودانية بسبب احتلال حركة التمرد لمدينة توريت الاستراتيجية، واتضح للحكومة السودانية أن هذا القانون يشكل عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية كبيرة ضدها، ويركز على الحرمان من عائدات النفط ومحاكمة عدد من المسؤولين في السودان، وعلى الحكومة السودانية أن تختار إحدى خيارين أولهما الاستسلام للشروط الأمريكية، أو تطبيق العقوبات عليها . (عبد العزيز، 2006: 175)

وقد أعلنت الحكومة السودانية رفضها هذا القانون أمام الإدارة الأمريكية، حيث عدته انحيازاً للحركة الشعبية، وأن هذا القانون يقوض عملية السلام في السودان وهذا ما

صرح به وزير الخارجية السوداني في تلك الفترة مصطفى عثمان إسماعيل . (مرعي، 2006: 24)

ومما لا شك فيه أن ما شهدته السودان من تطورات سياسية وأمنية في غربها، فقد أعاد ذلك قضية إقليم دارفور إلى واجهة الأحداث الدولية، حيث يحمل الصراع في دارفور تعقيدات دولية وإقليمية واثنيه وعرقية، كما دفعت هذه القضية العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق تصريحات عدة حول هذه القضية وأبدت استعدادها للتدخل فيها، وقد ساهمت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في إثارة الفتن، كما لوحظ أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (بوش الابن) لم تكن تملك استراتيجية واضحة تجاه السياسة الواجب إتباعها تجاه السودان، مع وجود أصوات ترى أن تعاون السودان ومساهمته في الحملة الأمريكية ضد الإرهاب ما هو إلا محاولة لتجميل الوجه، وأنه لا يتصور إعادة النظر في الموقف الأمريكي لمجرد تعاون السودان في هذا الأمر . (الحباشنة والمبيضين، 2009: 126)

وقد شهد إقليم دارفور صراعات واضطرابات، ومحاولات عدة للتمرد على النظام من قبل العديد من المجموعات السياسية والقبلية المتعددة، والتي قمعها النظام بعنف، ومن هذه الحركات حركة سوني التي كانت تعبر عن آراء وأفكار أبناء شمال دارفور، وهنا كان التدخل الأمريكي بحجة أن قبائل (الجنجويد) تمارس حرباً ضد المتمردين نيابة عن النظام أو الحكومة المركزية، كما قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (جورج بوش) بالترويج بأن قبائل (الجنجويد) تمارس عمليات إبادة جماعية ضد السكان الأصليين، وهذا ما اعتبره الرئيس الأميركي (جورج بوش الابن) بأنه "أزمة إبادة عرقية"، وقد نفت الحكومة السودانية أنها تسيطر على قبائل (الجنجويد)، حيث وصف الرئيس السوداني السابق عمر البشير هذه الميليشيات بأنها مجرد لصوص وقطاع طرق وذهب إلى استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" . (موسى، 2005، 12)

كما كان للكونغرس الأمريكي دور واضح من خلال إصدار قرار بالإجماع في 22 آب 2004 طالب فيه الكونغرس إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) بتسمية ما يحدث في دارفور (الإبادة الجماعية)، مع ضرورة اتخاذ إجراءات دولية مناسبة لوضع نهاية لهذا العنف، وهذا ما دفع وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت (كولن باول) في شهادة أدلى بها في 9 أيلول 2004 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن الإدارة الأمريكية قد "خلصت إلى أن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في دارفور، وأن النظام السوداني وحكومة (الجنجويد) تتحملان مسؤولية الإبادة الجماعية" . (محمود، 2006: 31)

نتج عن أزمة دارفور بروز تنافس بين الحزب الجمهوري والديمقراطي وعمل كل منهم على أن يظهر هو المهتم بالقضايا الإنسانية التي تهم الأفارقة، والضغط على إدارة (جورج بوش الابن) للتدخل في أزمة دارفور باعتبارها إبادة جماعية. (البكر،225:2005)

ودفع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية للتقدم بمشروع قرار لمجلس الأمن الدولي للمطالبة بإجراء تحقيق شامل لما حدث في دارفور بحجة أنه منافٍ لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وتلويح الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (جورج بوش الابن) بفرض عقوبات على السودان والتي قد تشمل قطاع النفط، وهذا ما يؤكد الاهتمام الأمريكي في عهد الرئيس (بوش الابن) بهذه المشكلة . (الحباشنة والمبيضين، 2009: 133)

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا فاعلا للمشاركة في مراحل المفاوضات التي عقدت في دارفور، سواء تلك التي عقدت في أبوجا أو التي عقدت في نيروبي أو تشاد، كما استطاعت بناء علاقات قوية مع حركات التمرد، حتى قيل أن تلك الحركات حصلت على دعم مادي كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت بزيارات متعددة لواشنطن في إطار الرعاية لمطالبهم، كما قام الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) بتعيين السفير (بان زوليك) وكيل الخارجية الأمريكية ممثلاً له في مفاوضات دارفور، لبحث

الجوانب الأمنية في المفاوضات، إلى جانب تعيين خبراء في موضوعات تقاسم السلطة والثروة . (موسى، 2005: 39)

واستغل الحزب الجمهوري الحاكم موضوع توقيع اتفاق سلام دارفور حيث عدّ الرئيس (بوش الابن) توقيع هذا الاتفاق في أبوجا نجاح واضح للإدارة الأمريكية في عهده، وعندما لم يستتب الأمر في دارفور، صعّد الرئيس (بوش الابن) من لهجته بالتهديد للسودان، إلا أنه أبقى على بعض الاتصالات مع الرئيس البشير، كما أرسل (جنداي فريزر) مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية للخرطوم عدة مرات لتقود حملة الضغط على الدول الإفريقية لضمان عدم موافقتها على تولي السودان رئاسة الاتحاد الإفريقي مرتين. (الفرعان، 2005: 11)

إن نجاح الولايات المتحدة في ترويض نظام أصولي في السودان والعمل على رعاية اتفاق سلام بين حكومة متهمة بالأصولية الإسلامية ورعاية الإرهاب والجنوبيين من غير المسلمين الذي يلقون تعاطفا من الفئات المسيحية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، أعطى مؤشرات لها تأثير على المستويين الداخلي والخارجي بأن الإدارة الأمريكية تمد يد العون حتى لنظام إسلامي أصولي . (العابدين،12:2005)

تبين من خلال الدراسة أن حقيقة الموقف الأمريكي تجاه قضية دارفور لم تنطلق من جانب إنساني كما يطرح البعض، وإنما هو يظهر مدى الاهتمام من قبل إدارة الرئيس (بوش الابن) بالمصالح الأمريكية في السودان والحصول على الثروات وهذا ما دفع إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) إلى أن تكون قضية دارفور على أجندة اجتماع قمة الثماني التي عقدت في ألمانيا وانتهز الرئيس الأمريكي (بوش الابن) فرصة مشاركته فيها لمطالبة تلك القوى باتخاذ إجراءات أقوى.

4-1-3 الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان.

منذ أن استلم (جورج بوش الابن) إدارة مقاليد الحكم في 20 كانون ثاني 2001، سارع بالاعتراف بالحكومة الإسرائيلية التي كانت برئاسة (أرائيل شارون)، والتي انتخبت في شهر شباط من نفس العام، وقد طفا على السطح العامل الأيديولوجي في الحكومتين، حيث مارس اليمين المتطرف الإسرائيلي سيطرته على عملية صنع القرار، الأمر الذي أعطى مجالاً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لصياغة سياسة إسرائيل الخارجية، وعلى النقيض استلم المحافظون زمام الحكم في الولايات المتحدة، حيث تولت وزارة الدفاع الأمريكية عملية صناعة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وقد انعكس ذلك على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .(المغربي، 2003: 5)

بدأت (إسرائيل) بغزو الجنوب اللبناني في 12 تموز 2006 جراء قيام حزب الله اللبناني في عملية اجتياح للأراضي الإسرائيلية وضح النهار نجم عن ذلك قتل اربعة جنود وأسر جنديين والعملية تمت من أجل تحرير أسرى لبنانيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، الا أن اسرائيل رفضت عملية تبادل الأسرى ، واستغلت (الولايات المتحدة الأمريكية) مع (اسرائيل) هذا الحدث لوجود تخطيط مشترك ومسبق بينما لغزو الجنوب اللبناني بغية تحقيق أهداف مشتركة ، بدأت (اسرائيل) في تنفيذ عدوانها عمليا ضمن خطة منظمة بعدة مراحل ، الا أن المقاومة اللبنانية (حزب الله) كان مستعد أيضا ومتفهم النوايا الإسرائيلية ، فأستخدم كافة الوسائل والطرق المتاحة له واللازمة لتجنب تعرض بنيته وأسلحته وقيادته إلى التدمير والخطر وبدأ بتوجيه منظومته الصاروخية لضرب العمق الإسرائيلي الذي الحق به خسائر مادية وبشرية كبيرة، حاول الكيان الصهيوني (اسرائيل) بكل إمكانياته تدمير حزب الله ضمن عدة مراحل قام بها الا انه فشل في تحقيق مبتغاة رغم المساندة الأمريكية له من قبل إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) (Uzi,Rubin,2006:p12)

صدر قرار من مجلس الأمن الدولي بالإجماع رقم 1701 بتاريخ 13 آب 2006، وقد أعدته الولايات المتحدة وفرنسا، وكان يدعو إلى وقف الحرب في لبنان، ويدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من الجنوب اللبناني، ونشر جنود تابعين للأمم المتحدة لمراقبة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان وتطبيق وقف إطلاق النار حسب قرار مجلس الأمن الدولي المتعلقة بلبنان وخصوصاً القرارات 1559 (2004) و1655 (2006) و1680 (2006)، وإعلاناته الرئاسية المتصلة بالوضع في لبنان وخصوصاً تلك الصادرة في 18 يونيو 2000 و19 تشرين الأول 2004 والرابع من أيار 2005 و23 كانون الثاني 2006 و30 تموز 2006 . (صحيفة البيان،albayan.ae:2006)

إن الولايات المتحدة الأمريكية لها علاقات قوية مع لبنان، وتقدم سنوياً مساعدات ومنح وصلت في عام 2016 إلى 416.5 مليون دولاراً، هذا بالإضافة إلى الحرص على وجود تعاون استراتيجي مع الحكومة اللبنانية لتحقيق أهداف كثيرة منها ضمان أمن إسرائيل وإبعاد خطر حزب الله عن إسرائيل، علما بأن الحكومة الأمريكية تدرك أن حزب الله يعدّ رقماً أساسياً في المعادلة السياسية داخل لبنان، فهو جزء من الائتلاف الحكومي، كما أن رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري آنذاك، المدعوم من الرياض، لا يعارض استمرار حزب الله في الحكومة، بل إنه يعتبر هذا الاستمرار إحدى ضمانات الاستقرار السياسي في لبنان، وقد مارست إسرائيل دورها في مزيد من الاعتداءات على الجنوب اللبناني، فلطالما قصفت إسرائيل المناطق الحدودية اللبنانية، لإجبار المواطنين اللبنانيين للهرب تجاه بيروت، وذلك بهدف إفراغ الجنوب اللبناني من السكان المدنيين وعمل منطقة أمنية عازلة، وقد عد ذلك انتهاكاً واضحاً لقواعد الحرب المحددة في اتفاقية لاهاي لعام 1907، ومع تجدد تلك الاعتداءات بين الفينة والأخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها لم تقم بإبداء أي اعتراض على هذا السلوك، بل منحت الجانب الإسرائيلي مزيداً من الوقت من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة، ومن ثم تدخلت الولايات المتحدة

الأمريكية لإيقاف القتال على الحدود اللبنانية بعد أن فشلت إسرائيل في تنفيذ مخططاتها. (معبد، 2004: 92)

4-1-4 الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية.

برزت صورة الإسلام السياسي من وجهة نظر الولايات المتحدة منذ تصاعد الحركات الإسلامية في بداية السبعينيات من القرن الماضي واندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، واغتيال الرئيس المصري الأسبق أنور السادات وغيرها من الأحداث التي تبعت انهيار الشيوعية، وبرز دور اللوبي الصهيوني في تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

لقد تنامى صعود الحركات الإسلامية داخل الحقل السياسي في مختلف الأقطار العربية والإسلامية تماشياً مع التحولات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية والداخلية بالاتجاه نحو الانفتاح السياسي وإتاحة المزيد من الحرية لقوى المعارضة، واعتماد الانتخابات كأحد وسائل تحديد الشرعية، ففي الأردن فاز المرشحون المسلمون الذين خاضوا الانتخابات سنة 1989، رافعين شعار الإسلام هو الحل بأربعة وثلاثين مقعدا من أصل ثمانين مقعدا، وفي البحرين تمكن التيار الإسلامي المعتدل من تحقيق الأغلبية في البرلمان البحريني بفضل تحالف الإسلاميين، وفي تركيا تمكن حزب العدالة والتنمية ذو الاتجاه الإسلامي من الوصول إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع، كما تعد الجزائر والمغرب من بين الدول التي عرفت عودة التيار الإسلامي بشقه المعتدل على الساحة السياسية . (كروي،2010: 5)

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001 تبنت إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) سياسة تراوحت بين الاحتواء السياسي أو العسكري أو الجمع بينهما، وتُعتبر هذه السياسة الأولى من نوعها بين الإدارات الأمريكية السابقة في كيفية التعامل مع الأصولية الإسلامية، إذ أن كل ما صدر من تحذيرات وتهديدات وحتى التقسيم الايدولوجي لهذه الأصولية الإسلامية معتدلين في مواجهة المتطرفين، وأن القاسم المشترك ما بين

إدارة بوش مع باقي الإدارات هو حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وبسط الهيمنة بشكل منفرد . (ياسين،2009: 83)

سعت إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) منذ اللحظات الأولى لأحداث الحادي عشر من أيلول إلى حشد المجتمع الدولي لمواجهة الأصولية الإسلامية لتعطي صفة الحرب العادلة وبيان الشر الإسلامي وكان ذلك واضحاً من خلال الخطاب السياسي لإدارة (بوش الابن)، ونجحت الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي رقم (1373) الذي يقضي بمواجهة الإرهاب الأصولي، والذي يتضمن حرمان الولايات المتحدة المنظمات الإرهابية والدول الراعية لها من الدعم المالي واللوجستي، وفي حزيران 2002 عملت الولايات المتحدة على مواجهة الحركات الإسلامية المتهمة بالإرهاب مع تنفيذ حصار مالي، وتجميد أرصدة لمنظمات وأشخاص يعتقد بأن لهم علاقة بالإرهاب . (فهمي،75:2006)

إن سياسة تجميد الأرصدة والحصار الاقتصادي وقطع العلاقات مستوحاة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في المادة 41 والتي تنص على أن "لمجلس الأمن الدولي أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوه العسكرية لتنفيذ قراراته وله أن يطلب من الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية واللاسلكية وقف جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" . (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41)

استثمرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) التي كان يسيطر عليها تيار المحافظين الجدد أحداث الحادي عشر من أيلول لإعادة صياغة النظام العالمي وفق مبادئ واستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية وكان من أبرزها (الشاهر،66:2009):

1. تغيير الأنظمة السياسية القائمة.

2. استخدام قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكريس قاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا".

توصلت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الجماعات الإسلامية لم تكن تهدف إلى القضاء على هذه الجماعات وإسقاطها، بل إبقائها لأن ذلك يعد مبرراً لاستمرار التدخل العسكري الأمريكي في مناطق عدة لأهميتها الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالنفط، كما تلجأ في العديد من الأحيان لإسقاط العديد من الحركات كما حصل عندما تم إسقاط حركة طالبان في أفغانستان.

4- 2 المؤشرات الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن.

منذ بداية تولي الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) وصعوده إلى سدة الرئاسة، حدّد الاستراتيجية التي سيحكم فيها الولايات المتحدة، والتي سميت بـ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وإعادة بناء القوة الهجومية الأمريكية، وكان من أبرز ما جاء فيها ما يلي:

1. المحافظة على نظام القطب الواحد الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بالسيطرة المطلقة على العالم وتتمتع بالهيمنة على جميع الدول وقد تكلم بوش الابن عن ذلك بوضوح في خطابه في (ويست بوينت)، حيث قال "أن الولايات المتحدة لن تسعى للبحث عن الأمن من خلال تحقيق توازن القوى فالولايات المتحدة سوف تظل دائماً أقوى من أي دولة".
2. على الولايات المتحدة أن تبادر باستخدام الضربة الاستباقية من أجل دحر التجمعات الإرهابية وجميع من يساندها من الدول.

3. على الولايات المتحدة أن تبادر باستخدام قوتها العسكرية من دون قيود ومن دون الاعتماد على التحالفات الدولية إذا كانت هذه التحالفات تؤدي إلى عرقلة حركتها انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه العالم.

4. على الولايات المتحدة أن تتدخل في أي نقطة في العالم وتستخدم قوتها العسكرية إذا اقتضى الأمر لكي تُنهي التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والتي بدورها هذه الأخيرة لا تتقيد بحدود دولة معينة، وتحت هذه الذريعة يجب أن يعاد صياغة مفهوم السيادة الوطنية . (احمدي، 2016: 22)

وتحت ذريعة نشر الديمقراطية والمفاهيم الأمريكية وتأمين الحماية لها في كل العالم والمناداة بحقوق الإنسان والتجارة الحرة والسوق المفتوحة، كانت الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول بشكل مباشر.

لقد فرضت أحداث 11 أيلول 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية أولويات جديدة خصوصاً كيفية التعامل مع "الإرهاب" ومحاربته، وجعلت التصدي له من أهم الأمور التي تحدد علاقاتها مع العالم وان هذه الأحداث صدمت الأمريكيين على المستويين الرسمي والشعبي وأصبحت تمثل التحدي الرئيسي لأمن واستقرار الولايات المتحدة، وتم ربط موضوع الأمن القومي الأمريكي بمسألة الإرهاب "وأسلحة الدمار الشامل" وخشية وصولها إلى يد "الأنظمة المارقة"، وهذا المصطلح تم استخدامه بشكل واسع في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول الذي أضيف إليه فيما بعد من قبل إدارة بوش تسمية (محور الشر) والذي يقصد به الدول التالية: كوريا الشمالية، العراق، إيران وهذه الدول التي سميت بـ (المارقة) تم تحديد صفاتها المشتركة من خلال استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 وهذه الصفات هي: (البستنجي،2012: 53)

1. تعامل شعوبها بقسوة ووحشية.
2. حاضنة وممولة للإرهاب العالمي.
3. تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4. تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومما جاء في وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 أنها تناولت تدمير المنظمات الإرهابية وتعطيلها بالقوة العسكرية، لأنها تمد أذرعها في مناطق متعددة من العالم، بالإضافة إلى إبادة قياداتها وجميع مراكز المعلومات ومراكز القيادة والتحكم لديها وإيقاف التمويل المادي لها، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى شل قدرتهم على التخطيط وتنفيذ العمليات، ومما جاء في هذه الوثيقة ما نصه "الدفاع عن الولايات المتحدة، وعن الشعب الأمريكي وعن مصالحنا في الداخل والخارج عن طريق تحري مصدر التهديد وتميزه قبل أن يصل إلى حدودنا"، وهذه الاستراتيجية لم تأتِ كردة فعل على أحداث 11 أيلول 2001 فقط، بل جاءت نتيجة الدراسات والأبحاث التي قدمتها المؤسسة التي كانت تنادي بمشروع (القرن الأمريكي) لعام 1997 والذي تم التوقيع عليه من طرف كل من (ديك تشيني)، و(دونالد رامسفيلد) ومساعده (وولف وفيتز)، وكان يهدف إلى الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم . (البستنجي،2012: 54)

ومما سبق، نستنتج من خلال الدراسة أن المحافظة على أمن الولايات المتحدة من التهديدات الخارجية أصبح من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد (جورج بوش الابن)، والمحرك الأساسي لاستراتيجيته طيلة فترة حكمه التي استمرت ثمان سنوات.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول نفس القضايا الأربعة سابقة الذكر، وهي الاحتلال الأمريكي للعراق، وقضية السودان، والاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، والموقف الأمريكي من الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية، وسيتم استقصاء المؤشرات الواقعية التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) تجاه تلك القضايا.

4-2-1 الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن وجود النفط في العراق جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تفعيل وتركيز مكوناتها السياسية والاقتصادية باتجاهه، حيث إن اختيار العراق هدفاً المقصود منه التطبيق الأمثل لقدرة القوة العظمى في العالم للتعامل مع الدولة المناوئة، ولا سيما تلك التي تقع في مراكز الثقل من العالم، إذ أنَّ العراق يشكل منطقة استراتيجية مفصلية هامة تربط ما بين دول الخليج العربي وتركيا، وهو الأقرب إلى دول آسيا الوسطى، ويمثل الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا، وهذا يعني أن احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، ويحد من امتداد نفوذ كل من روسيا الاتحادية والصين، كما يحد من انتشار المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى موارد العراق والتي يتصدر قائمتها النفط حيث يمثل أكثر من 12% من حجم النفط العالمي، إذ يحتل نفط العراق المركز الثاني من الاحتياطي العالمي بعد السعودية، والمخزون الحقيقي الأعلى بكثير من الأرقام المتداولة، بالإضافة إلى جودته العالية، مع قلة تكلفته الإنتاجية، والمحصلة النهائية تؤكد أنَّ السيطرة على العراق تعني التحكم فيما يقارب نحو ربع إجمالي احتياطي النفط العالمي، وكل ذلك يضمن للولايات المتحدة تحقيق أهدافها الأساسية التي تتركز فيما يأتي: (عبود،2014: 2)

1- الاستحواذ على نفط العراق يقلل من احتياج الولايات المتحدة لنفط الخليج.

2-أن هذه السيطرة من شأنها أن تساعد على التحكّم في أسعار النفط والتصدير والإنتاج.

3- أن السيطرة على العراق تمثل الحلقة الأخطر في مخطط الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية، من خلال التأثير في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تريد لعب دور في النظام الدولي، عبر التحكّم في إمداداتها من النفط الخليجي، وتماشياً مع المقولة البريطانية التي تقول أن "الذهاب حيث يكمن النفط". (مصدق، 2003: 18) فإن الولايات المتحدة طبّقت هذه المقولة بكل ما أوتيت من قوة وبشتى الوسائل.

إن الاهتمام الأمريكي بالعراق لم يكن وليد المرحلة الحالية، وإنما هو قديم قدم ظهور الاهتمام بالنفط من قبل الولايات المتحدة وبدايات ظهوره في العراق، حيث أن الولايات المتحدة أخذت تهتم بالنفط برغم وجود كميات منه في أراضيها، نتيجة للتطور الصناعي الممتد والذي اخذ مديات واسعة بحيث أخذت استطلاعات المستقبل تؤكد الحاجة الأمريكية للنفط من مصادر جديدة أخرى ، ولا يزال النفط أحد العوامل الأساسية لحركة الاستراتيجية الأمريكية في التوجه إزاء العراق، فالولايات المتحدة لديها مشروعها الإمبراطوري الذي يضمن لها الدور القيادي والمهيمن على المسرح الدولي وأنها في سبيل تحقيق ذلك تدرك المنافسة العالمية من قبل دول أخرى تستند إلى دائرة من عناصر القوة التي تمتلكها الإدارة الأمريكية، وهذه القوى تحاول الوصول إلى مستواها أو التفوق عليها في المدى المنظور، وعلى الرغم من كل محاولات الإدارات الأمريكية المتعاقبة في التقليل من الاعتماد على نفط الخليج، إلا أن هذا الهدف تحوَّل من السعي لتقليله، إلى استهداف السيطرة على منابعه للتحكّم في تدفقه وتقرير أسعاره، إذ أنَّ الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، والعراقي بدرجة أخص، أمر مستحيل، لأنَّ معظم الاحتياجات ولفترة غير قصيرة سوف تكون من منطقة الخليج العربي ولأكثر من سبب؛ فاكتشاف النفط وإنتاجه هناك أقل تكلفة من أي منطقة أخرى في العالم، ثمَّ أنَّ جودته عالية، ولا بديل مناسب عنه، وقد جربت واشنطن الاستغناء تدريجيا عن وارداتها النفطية من الخليج، لكنها فشلت، وأدرك أركان الإدارات المتعاقبة قبل وصول (جورج بوش الابن) إلى سدة الرئاسة أنَّ الاعتماد على النفط الخليجي حقيقة لا يمكن تجاوزها، وإن البديل يتمثل في السيطرة والهيمنة على مصادر الطاقة في الخليج، والحلقة الأخطر في ذلك المخطط تبدأ من العراق (عبود،18:2014-19).

ولهذا فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط للوصول إلى العراق والسيطرة عليه مدفوعة بقوة أرباب النفط، حيث أصبح لهم ولشركاتهم النفطية النفوذ الواسع والذراع الطويل في كواليس الحكم وأروقة صناع القرار، ويبدو هذا الاستهداف واضحاً من خلال

المقولة المأثورة التي جاءت على ألسن السياسيين والجغرافيين عندما قالوا: "هذه الدولة تحسد على ثرواتها" . (جورج والدهشان، 2003: 41)

ولهذا فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها على المتغير النفطي وعارضت أي خفض في حجم الإنتاج، لأن هذا الخفض يؤثر على ديناميت الاقتصاد الأمريكي ويؤدي إلى زيادة الأسعار التي من شأنها أنَّ تقود إلى ركود الاقتصاد العالمي والذي بدوره يؤثر سلباً على الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية . (عبد الفتاح، 2011: 67)

وقد جاء الاهتمام الأمريكي بنفط العراق بشكل خاص لأن الحقول النفطية العراقية متعددة المكامن في الحقل الواحد وتقع على اليابسة ولا تحتاج إلى الحفر عميقاً، ومعظمها لا يحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة (www.geologyofmesopotamia.com)، وتعد كلفة الاستكشافات والتطوير منخفضة جدا في العراق، إذ أنَّ تكلفة استخراج برميل النفط في العراق تتراوح بين (2–5) دولارات، بينما تكلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة تبلغ حوالي (12–18) دولاراً في الولايات المتحدة الجنوبية، وهناك (50%) من الحقول العراقية لم يجري تقويمها بعد، ومنها منطقة الصحراء الغربية . (جورج والدهشان، 2003: 42)

ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إذ يقدر بحوالي 115 مليار برميلاً من النفط وفق تقارير منظمة أوبك، وهو ما يكفي 148 عاما على مستوى الإنتاج الحالي 2،48 مليون برميلا، وهو ما يمثل نسبة 10،7% من الاحتياطات العالمية كما هو معروف وفق إحصاءات منظمة أوبك، كما تتوزع الاحتياطات النفطية في العراق على اثنتي عشرة محافظة عراقية، تحتل البصرة نسبة 60% من هذه الاحتياطات وحوالي 10% في كركوك أما الباقي فتتوزع على بغداد، والعمارة، والناصرية، وصلاح الدين، وأربيل، الموصل، واسط، ديالى، كربلاء، والنجف . (المعموري و الجميلي، 2011: 224–226)

كل هذه الأسباب مجتمعة وغيرها الكثير ميزت النفط العراقي عن النفط الموجود في الدول الأخرى والتي توصف بالنفطية، وشكل ذلك دافعاً قوياً في أنَّ يحتل العراق مكانة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبدا ذلك واضحا من خلال احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام 2003، حيث تسارعت الشركات النفطية الخاضعة تحت الهيمنة الأمريكية إلى توقيع العقود مع العراق من اجل استثمار النفط وإعادة احتكاره من جديد.

إن البدايات الأولى لمحاولات التغلغل الأمريكي في العراق تعود إلى الامتياز النفطي الذي حصل عليه (كولبي شستر) والذي كان ممثلاً لمصالح غرفة تجارة نيويورك وبعض الهيئات المالية الأمريكية في تركيا حيث زار عدد من الخبراء الأمريكيين ولاية الموصل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقاموا بإجراء مسوحات أكدوا من خلالها أن باطن تلك الأرض يحتوي على كميات كبيرة من النفط، ولذلك قُدمت طلبات متعددة إلى الحكومة العثمانية للحصول على امتياز التنقيب، لكن هذا الامتياز لم يتم العمل به بسبب الثورة التي حدثت ضد السلطان عبد الحميد وبسبب الظروف السياسية المضطربة التي أعاقت تنفيذه أثناء حكم محمد الثاني، وعندما تراءت للعيان النهاية الوشيكة للدولة العثمانية، وإمكانية توارثها من قبل الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، دخلت الولايات المتحدة في نزاع شديد مع القوى الاستعمارية من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط عموماً وفي العراق بشكل خاص، حيث اتبعت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح بشأن استغلال منابع الطاقة، ومحاولة منع أي امتيازات احتكارية للشركات البريطانية والفرنسية على أساس أن هاتين الدولتين هما من تقاسم الإرث العثماني، وتشير سلسلة رسائل متبادلة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية على رفض الولايات المتحدة لاتفاقية سان ريمو عام 1920 بين بريطانيا وفرنسا اللتين تقاسمتا بموجبها الامتيازات النفطية بوصفها انتهاكاً لمعاهدة فرساي للسلام ولمبدأ حرية التجارة الذي دافعت عنها الولايات المتحدة بشدة، وقد كسبت الولايات المتحدة نتيجة ذلك

جولة مهمة في واحدة من أهم الصراعات التي دارت على النفط في العصر الحديث، حيث حصلت الشركات الأمريكية على حصة مساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات، وهذا الأمر قد اوجد لها موطأ قدم في العراق، وقد تركز الاهتمام الأمريكي في العراق في تلك المرحلة حول جانب واحد ألا وهو الجانب الاقتصادي وبالتحديد الجانب النفطي، وخصوصاً بعد أن أشارت التقارير إلى احتمالية تعرض الولايات المتحدة لنقص في النفط إنتاجاً واحتياطاً،–وذلك قبل اكتشافه في شرق تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا، حيث تم طرح اقتراح على الكونغرس لمعالجة هذا النقص عبر تقييد تصدير النفط الخام والسيطرة على مصادر أخرى خارجية، وهنا يجب أن ينصب دور الحكومة على مساعدة الشركات الأمريكية في بلوغ هذا الهدف. (عواد، 2007: 179)

وبناءاً على ذلك فقد تشكلت مجموعة الشركات النفطية والأمريكية والمتكونة من (سكوني)، و(تكساس) و(غالف) و(اتلانتك)، وشركة (مكسيكيان)، حيث عقد اجتماع بين زعماء تلك الشركات مع المستشار التجاري في وزارة الخارجية الأمريكية مطلع عام 1922 وذلك من اجل البحث في كيفية تفعيل عمل هذه الشركات، وتم التوصل إلى اتفاق بين المجموعتين الأمريكية (أنجلو بيرشيان) و(رويال دوتش) في نفس العام على المبدأ الذي يرمي إلى المشاركة الأمريكية في استثمار حقول نفط العراق والشرق الأوسط،إن مسيرة الشركات الأمريكية مع النفط العراقي شهدت تحولاً مهماً هو تمكنها من احتكار إنتاج النفط في جميع أنحاء العالم بموجب امتياز تقرر انتهاؤه عند نهاية القرن العشرين، وحدث ذلك بعد أن نجحت المجموعة الأمريكية من توقيع مشروع اتفاقية منحها نسبة 23,75 % من حصة شركة النفط التركية (T.P.C) وقيام هذه الشركة بتغيير اسمها إلى (I.P.C) IRAQ PETROLEUM CORPORATION (شركة نفط العراق) والتي تمكنت من السيطرة والإشراف على بقية نفط العراق في نهاية الثلاثينات بسبب شرائها امتياز شركة بريطانية _ ايطالية مشتركة كانت منافسة لها في جزء آخر من البلاد خلال الكساد عام 1936(عواد،2007: 180)، وحيث أن لوجود النفط في العراق دور مهم في التوجه

الأمريكي نحوه، فإن هناك عاملاً آخر ساعد الولايات المتحدة في زيادة توجهها وفق صنع آليات جديدة،فبعد اندلاع ثورة 1958 ضد النظام الملكي وتأثر المرحلة السياسية بالأفكار الشيوعية، بدأت الولايات المتحدة تخاف من ميل العراق نحو المعسكر الشيوعي، وبالتالي يصبح البلد ذو الثروة النفطية الكبيرة والموقع الاستراتيجي المهم بؤرة للنفوذ السوفييتي في المنطقة ولذلك وقع انقلاب 1963 والذي جاء بالنظام البعثي ولأول مرة في العراق وبدعم أمريكي كبير كما يشير أكثر من مصدر . (النصراوي، 2005: 55)

وبعد تعرض المصالح الأمريكية لضربة واسعة جراء إعلان العراق تأميم ثروته النفطية عام 1972 والذي أدى إلى خسارة الشركات الأمريكية لمليارات الدولارات، فإن الدور الأمريكي أخذ منحى آخر وازداد بشكل ملحوظ خلال وبعد الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان الهدف هو إيجاد قواعد عسكرية في الخليج العربي بعد أن فرضت سيطرتها على الجزء الأكبر من ثروته النفطية، وهو المطلب الذي ظهر بسببه مبدأ كارتر الخاص بالسيطرة على هذه المنطقة وعّد أي تهديد لها وخصوصاً من الاتحاد السوفييتي يُعد تهديداً للمصالح القومية الأمريكية،ولهذا فإن الولايات المتحدة قد سعت جاهدة إلى إطالة أمد الحرب من اجل إضعاف تلك الدولتين المتحاربتين واحتواء التهديد الذي باتت تمثله بالنسبة للنظم المعتدلة في المنطقة ولهذا كان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار الحرب طالما بقيت محصورة بين العراق وإيران ولم تؤثر بشكل مباشر على الإمدادات النفطية للغرب . (النابلسي،2007: 515)

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تجيد استثمار الفرص وتحولها لخدمة مصالحها وتحقيق إستراتيجيتها، هذا إن لم تكن هي من خلق تلك الفرص بطرقها الخاصة، فقد استثمرت الحرب العربية – الإسرائيلية سياسياً عام 1973، فبعد القرار الذي أصدره الملك فيصل ملك السعودية آنذاك والذي يقضي بمنع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لدولة الكيان الصهيوني في فلسطين، قام الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بإصدار الأمر الرئاسي الذي يحمل الرقم (10) والمتضمن "الاستراتيجية القومية للولايات

المتحدة الأمريكية" والتي كانت من ضمن نقاطه: (ضرورة الإعداد لحروب صغيرة، وإنشاء قوات للانتشار السريع تستطيع توجيه ضربات إلى مناطق الشرق الأدنى، والشرق الأوسط، وإيران، وباكستان، والخليج العربي، وقد عدّ منطقة الخليج ضمن المصالح العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة، ولها الحق في التدخل لصد أي عدوان خارجي، والدفاع عن الحلفاء، "وضامن تدفق النفط"، وقد قام (كارتر) بإعلان أسس التدخل في منطقة الخليج العربي عام 1980، وبيّن أن هذا التدخل سيكون باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية في حالة المساس بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة سواء كان هذا المساس عن طريق غزو خارجي أو قلب نظام الحكم، وإن أي تهديد لأي دولة من الدول النفطية يعد بمثابة تهديد مباشر للمصالح الأمريكية)، وبناءً على هذا المبدأ فقد قررت الولايات المتحدة أن تقوم بالإنزال العسكري في المملكة العربية السعودية إذا حصلت الحالات التالية : (المعيوف،2016: 90-92)

1. وقوع انقلاب عسكري في الرياض تنظمه عناصر معارضة للحكم.
2. محاصرة مضيق هرمز من قبل إرهابيين أو معادين للسلطة السعودية، أو عند إغراق ناقلات النفط الكبرى، أو نشر الألغام في المضيق.
3. إذا أوقفت العائلة السعودية ضخ النفط.
4. غزو القوات العراقية الكويت أو العربية السعودية.

ومن أجل القيام بهذه الخطة وتنفيذها قررت الإدارة الأمريكية أن تقوم بعدة خطوات عملية في سبيل ذلك منها: قيامها بإنشاء قوات للانتشار السريع لتقوم بالتدخل في المنطقة مع تجهيزها بشكل يتناسب مع طبيعة المهمات التي ستلقى على عاتقها، وكذلك زيادة التواجد البحري الأمريكي في المنطقة المجاورة للخليج العربي، وإنشاء قيادة مركزية للخليج ومقرها في ولاية (فلوريدا) الأمريكية، وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج كقواعد عسكرية مستقبلية في منطقة الخليج في عُمان والصومال وكينيا وغيرها، هذه

الحرب قادمة لا محالة ويكون مسرحها الخليج والمنطقة العربية، وما على الولايات المتحدة إلا أن تقوم بخلق ذريعة محاسبة لها حتى يتسنى لها التدخل . (بوريدي،2014: 12)

وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد خلقت الذريعة المناسبة عندما قامت بإغراء الكويت من أجل زيادة إنتاجها النفطي وضخه في الأسواق، مما دعا العراق إلى اتهام الكويت بالضلوع في مؤامرة أمريكية تستهدف أمن العراق ومصالحه الحيوية، خصوصاً وأنه قد خرج من الحرب العراقية الإيرانية وهو مثقل بالديون، وأن زيادة الإنتاج من قبل الكويت أدى إلى تدني الأسعار في السوق العالمية وخسارة العراق خسارة فادحة، إضافة إلى أسباب أخرى منها قيام الكويت بحفر آبار وإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرملية، كل هذه الأسباب مجتمعة وغيرها أدت إلى تزايد الأزمة بين العراق والكويت، وقد أخذت بوادر هذه الأزمة بالتعقيد يوماً بعد يوم، ولم تجدِ المباحثات نفعاً، الأمر الذي أدى إلى وصول العراق إلى قناعة بعدم حصوله على حلول تكون مرضية من خلال هذه المباحثات، فقرر عندها أن يقوم باجتياح الكويت، وكانت الكارثة . (قبيسي،2008: 192)

في تلك الفترة اتبعت الولايات المتحدة سياسة تهدف إلى إضعاف الدولتين المتجاورتين من خلال تقديم الدعم لكلا الطرفين لكي لا تميل الكفة إلى احدهما من استمرار الحرب أطول فترة ممكنة، فإيران هي أحد أضلاع الشكل الهندسي لفضيحة إيران، وان العراق قد حصل على الدعم السياسي والعسكري والاستخباراتي من الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك تحسن العلاقات الثنائية حيث قامت الولايات المتحدة بإخراج العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب وأزيلت القيود عن الصادرات الأمريكية المتوجهة نحو العراق ووصل حجم التجارة البينية إلى ما يقارب مليار دولار سنوياً بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية الأمريكية للعراق . (عواد، 2007: 182)

وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد مثلت فرصة مهمة للولايات المتحدة من أجل التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي تحت ذريعة حماية إمدادات النفط، فإن

احتلال القوات العراقية للكويت عام 1990 مثّل فرصة ذهبية لترسيخ ذلك التواجد على الأرض والمياه الخليجية، وتحت ذريعة الحفاظ على أمن المنطقة ومن أجل إعادة التوازن والاستقرار إليها أوجدت الولايات المتحدة قواعد عسكرية لجيوشها وأسلحتها في السعودية وقطر والبحرين .(عواد، 2007: 183)

وعندما اجتاحت القوات العراقية الكويت وعند تعامل الولايات المتحدة مع ذلك الاحتلال كان هناك رأيان: الرأي الأول رأى استمرار العمليات العسكرية حتى إزالة النظام الحاكم في العراق، أما الرأي الثاني فرأى عكس ذلك من حيث اقتصار العمليات العسكرية على إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية بحسب ما ورد في قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالحرب على العراق (النصراوي،55:2005)

ولم يأتِ ذلك نتيجة تخطيط عبثي أو وفق رؤية قصيرة الأمد، متعلقة بفترة حرب الكويت، وإنما كان وفق صيغة مدروسة من صيغ التفكير الاستراتيجي الأمريكي، حيث أن بقاء نظام صدام حسين كان يمثل الحجة الأولى للإدارة الأمريكية لاحتلال العراق عندما يحين الوقت المناسب لذلك، إذ أن التصريحات والتوجهات المعلنة للرئيس العراقي في تلك الفترة شكلت مدخلاً مهماً باتجاه تعبئة الرأي العام الأمريكي والدولي ضد النظام في العراق، وأن هذه السياسة اعتُبرت بمثابة تهديد للأمن الإقليمي والدولي ولهذا فإن الرؤية الأمريكية تجاه العراق قد أخذت منحى جديد خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول2001 وبالذات في عهد الرئيس (جورج بوش الابن) ومعه المحافظين الجدد الذين بشروا (بالقرن الأمريكي الجديد)، والذي تكون فيه السيطرة الكاملة والمطلقة لقوة عظمى واحدة فوق الجميع وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولوحوابإمكانية إتباعهم لسياسة متشددة تجاه الأنظمة التي تدعم الإرهاب–بحسب زعمهم–، ومن هذه الأنظمة النظام العراقي والتي تهدف إلى الحلول محل سياسة الاحتواء التي تبنتها إدارة الرئيس (بيل كلينتون) تجاه العراق، وقد وضعت هذه الأخيرة العراق مع القاعدة ونظام طالبان على قمة الأنظمة التي أخذت إدارةبوش على عاتقها تدميرها والقضاء عليها ضمن الحملة الدولية التي أطلقتها

بحجة مكافحة الإرهاب، ومن هنا فقد أخذت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منحى جديد وغير مسبوق قوامه احتلال العراق والتواجد العسكري المباشر على أراضيه والسيطرة على منابع ثروته النفطية وهو ما حصل بعد الحملة العسكرية عليه واحتلاله في عام 2003. (عواد، 2007: 182 – 183)

4-2-2 السياسة الخارجية الأمريكية في السودان.

عندما وصل الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) إلى سدة الحكم وجد أمامه العديد من المعلومات عن الحالة السياسية في السودان، كما وجد أن الإدارات الأمريكية السابقة لم تستطع إسقاط النظام السوداني بمساعدة قوى المعارضة أو حركات التمرد، وتوجد عدة عوامل جعلت (جورج بوش الابن) مهتماً بالشأن السوداني، وهي كما يلي : (أبو الفضل، 2000: 140)

1. اعتماد (جورج بوش الابن) في حملته الانتخابية على اللوبي الصهيوني الذي كان يروج إعلامياً لتشويه صورة السودان.

2. السعي لإرضاء الجماعات الدينية واليمين المتطرف وجماعات السود الأمريكي التي لها صلة مع التمرد في الجنوب السوداني.

ساعدت هذه الظروف الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على الحكومة السودانية من خلال أجهزة صنع القرار، ومنذ تولي الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) الرئاسة في العام 2001، مارس سلوكاً متشدداً ظهر في مجموع سياسات عكست رؤية محافظة تجاه قضايا وملفات تعاملت معها الولايات المتحدة الأمريكية في الداخل والخارج وذلك من خلال التأكيد على استخدام القوة، كما سارت الإدارة الأمريكية في عهد (جورج بوش الابن) في اتجاهين: داخلي من خلال تطبيق السياسات اليمينية المتطرفة التي تخدم مصالح الأغنياء في الولايات المتحدة، أما خارجياً فمن خلال تحركات عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية ودينية في سبيل تحقيق السيطرة للولايات المتحدة الأمريكية.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) أن نظام الحكم في السودان الذي يطبق القانون الإسلامي قد يؤثر على دول الجوار في المنطقة العربية والدول الأفريقية، مما قد ينجم عنه زعزعة الأمن والاستقرار على الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، ويعرض الحضارة الغربية للخطر بالإضافة إلى ذلك، فإنه كان لابد من حماية الممرات المائية البحرية للتجارة العالمية في قناة السويس، والبحر الأحمر، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب؛ لأنها سوف تكون وسط منطقة إسلامية مما يعني تعرضها للخطر، مما ينجم عنه تأثر حركة التجارة العالمي والأمن القومي والمصالح الأمريكية، وبناءًا على ذلك، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية السودانية على المستوى الأمني والأمن القومي الأمريكي ودول أوروبا الغربية يقوم على ضرورة التخلص من وجود نظام إسلامي في منطقة الشرق الأوسط وهو النظام الإسلامي في السودان . (زين العابدين،20:2005)

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومة السودان أحد الدول الراعية للإرهاب وقد تم إدراجها في لائحة الدول الإرهابية منذ عام 1992، وقد قال الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) في إحدى خطاباته "أن الحرب على الإرهاب سوف تأخذ زمنا طويلا فهي ليست حربا تقليدية في زمن محدود، كما أنها يمكن أن تأخذ عدة أشكال مختلفة مثل تفكيك دولة كبيرة المساحة إلى دويلات صغيره تجنب للخطر"، والمقصود هنا أن مستقبل العلاقات الأمريكية السودانية مرتهن بمكافحة الإرهاب والعناصر الإرهابية وذلك سيتم من خلال تقسيم السودان إلى عدة دول صغيرة تبدأ بفصل جنوب السودان ومعالجة أزمة دارفور . (حجاج، 168:2007)

وعند الحديث عن العلاقات الأمريكية- السودانية على مستوى المصالح، يجد الباحث أن هناك مصالح مشتركة بين البلدين تركزت في النفط السوداني، فقد كانت الشركات الأمريكية هي المبادرة في السعي لاكتشاف النفط في السودان، وأنفقت الملايين من الدولارات واستطاعت اكتشاف النفط في السودان، وكان من أول الشركات هي شركة

شيفرون الأمريكية التي اكتشفت النفط على مستوى تجاري، وبعد توجه الحكومة السودانية إلى القوانين الإسلامية في عام 1983 قررت الولايات المتحدة الأمريكية سحب شركة شيفرون من المشروع الأمريكي لتشكيل أداة ضغط على السودان لكي يتراجع عن تلك القوانين، إلا أن حكومة الإنقاذ في السودان استطاعت استغلال المشروع النفطي وبنائه من المرحلة الأولى لسد حاجته من الطاقة وتصدير الفائض إلى دول العالم، وبدأت بعض الدول تتواصل مع الحكومة السودانية مثل الصين وماليزيا وكندا لتطوير حقول النفط في السودان وهذا يعتبر ضربة كبيرة للشركات النفطية الأمريكية التي دفعت الكثير من الأموال لاكتشاف النفط وانسحبت بدون فائدة واستغلت ذلك المشروع شركات أخرى من دول لم يكن لها دور في مراحل البحث والاستكشاف والإنتاج وهي المراحل الصعبة، وأن وقوع مشروع النفط السوداني في أيدي دول غير متحالفة مع الولايات المتحدة لا يمكن قبوله وسوف يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، ويؤدي إلى زيادة قدرات وإمكانيات النظام السوداني الخارج عن الطاعة الأمريكية وبالتالي يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليمي والدولي ويضر في مصالح الحلفاء الاقتصادية والتجارية في المنطقة وأمن إسرائيل . (الترابي،1:2003)

من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام أساليب الضغط على الشركات الكندية والروسية وغيرها المختصة بالتنقيب واكتشاف النفط بعدم الاستثمار في قطاع النفط السوداني؛ وذلك لأن الولايات المتحدة تريد استثمار النفط لها، واستخدمت الولايات المتحدة عدة طرق وأساليب منها الإعلام لشن حرباً إعلامية تقول فيها أن النظام السوداني يستخدم عائدات النفط في شن حرب على مواطنيه في جنوب السودان، وأن ميزان القوى يميل لصالح حكومة السودان فسوف ينتهي بالقضاء على حركة التمرد في الجنوب ويعود الجنوب للأم وبذلك نشر اللغة العربية والدين الإسلامي فيه ويعود النفط إلى النظام الإسلامي، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية القيام بإجراءات جديدة لفصل الجنوب السوداني ليتم سحب المستودع النفطي لحماية المصالح الأمريكية، ويمكن القول

أن المصالح الأمريكية المتمثلة في النفط السوداني ألقت بظلالها على مستقبل العلاقات الأمريكية والسودان حيث تركز على فصل الجنوب السوداني وإنشاء دولة فيه تؤمن المصالح الأمريكية من النفط . (رسلان،151:2003)

ويرى الباحث أن الصراع والعداء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان هو صراع تحكمه المبادئ والثوابت من جهة، والمصلحة من جهة أخرى، وأن المستقبل يعتمد على مدى فهم السودان لواقع البيئة الدولية وطبيعة النظام الدولي الجديد المُهيمَن عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

4-2-3 الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان.

بدأت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان عام 1948، حين استولت بعد قرار تقسيم فلسطين على الجليل الأعلى بكامله، لكن تغلغل إسرائيل في منطقة الجنوب اللبناني، يعود للعام 1976، عندما احتلت إسرائيل أجزاء واسعة من الجنوب اللبناني، سمتها منطقة الحزام الأمني، وهي المنطقة المحتلة من الجنوب اليوم وما زالت هذه الاعتداءات مستمرة حتى الوقت الحاضر.

وقد سعى الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) إلى التأكيد على عمق التحالف مع دولة إسرائيل قولاً وفعلاً، وقد بلغت درجة التنسيق الأمني بينهما أعلى مستوياتها، حيث قامت الإدارة الأمريكية بتبني الجانب الأمني فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان ضاربة بذلك جميع المواثيق الدولية . (ياسين، 2003: 129)

وقد انتقد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) إدارة الرئيس(بيل كلينتون) لمحاولاته العديدة لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد اعتبر (بوش الابن) ذلك بمثابة انحطاط لمنزلة الرئيس (كلينتون)، وكرامة الرئاسة الأمريكية، وقد وجدت الإدارة الأمريكية ممثلة برئيسها (جورج بوش الابن) ووزارة الدفاع ونائب الرئيس بأنه من

الضروري إطلاق يد إسرائيل لمواصلة اعتداءاتها، وأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وقف هذا الصراع، وأنه يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على الحكومات والشعوب العربية، وقد تبنى الرئيس (جورج بوش الابن) حلاً يتمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوساطة دون انتظار ولكن بإيقاع بطيء نسبياً، يمكنه فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل الإدارة الأمريكية، وهو ما أدى لتأجيل مبادرة السلام في منطقة الشرق الأوسط . (أوتاواي، 2007: 37)

وفي عام 2002 ألقى الرئيس (جورج بوش الابن) بياناً عن السلام في الشرق الأوسط، وكان قد سبق ذلك العديد من الزيارات للقادة العرب ورئيس وزراء إسرائيل للولايات المتحدة لطرح وجهات نظرهم أمام الرئيس الأمريكي لمحاولة كسب وده وتأييده، ولكن لوحظ أن الرئيس (جورج بوش الابن) لم يركز في بيانه على إنهاء الاحتلال ومحاربة الإرهاب ووقف الاعتداءات على جنوب لبنان، ولكن كان التركيز ضد الجانب العربي، مما دفع العديد من المعلقين لاعتبار أن بيان (بوش الابن) كان فيه انحياز لـ (شارون)، كما لوحظ من خلال هذا البيان وجود مطالبة من الرئيس (بوش الابن) للدول العربية بإيقاف التحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية، ووقف دعم المنظمات والعمليات الإرهابية، والتوجه لإقامة علاقات مع إسرائيل، كما لوحظ أن البيان تجاهل العديد من الأمور كمبادرة السلام العربية التي طرحتها قمة بيروت. (حرب، 2002: 26)

وفي عام 2002 سارعت وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك (كوندوليزا رايس) إلى الحديث عن شرق أوسط جديد بعد القيام بغارات إسرائيلية على جنوب لبنان، تتوقع نجاح إسرائيل في إعادة صياغة الخريطة الإقليمية، وذلك بتحجيم حزب الله، والضغط على المحور السوري الإيراني، ولكن إسرائيل فشلت في كل ذلك وخرج حزب الله من المواجهة في موقع أفضل من ذي قبل وبتحدٍ أعمق للهيمنة الأمريكية . (المعيوف،2016: 53)

إن عملية أسر حزب الله اللبناني لجنود إسرائيليين في 12 تموز 2006 كانت الذريعة لشن إسرائيل حربا على الجنوب اللبناني حيث كانت الإدارة الأمريكية تخطط مسبقا بالتنسيق مع إسرائيل للتخلص من حزب الله وإخراجه من المعادلة الداخلية اللبنانية إن أمكن أو إضعافه لتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، وقامت الخطة الأمريكية-الإسرائيلية على إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لتوجيه ضربة عسكرية للقضاء على حزب الله في الجنوب اللبناني وبدعم أمريكي وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1559 بهدف تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل وبسط السيطرة الأمريكية على لبنان، وعندما وصل الأمر إلى الأمم المتحدة عارضت الإدارة الأمريكية وقف إطلاق النار لأنها تريد القضاء على حزب الله عن طريق الجيش الإسرائيلي واعتبرت الولايات المتحدة بأن وقف إطلاق النار يعني عدم القيام في التغير الفعلي في الوضع وهو ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك (كوندوليزا رايس) في 2006/7/19 إلى الرفض العلني لدعوة وقف إطلاق النار ومنح الجيش الإسرائيلي المزيد من الوقت ليحقق أهدافه التي باءت بالفشل، مما أدى إلى خشية الولايات المتحدة من أن استمرار الحرب سيؤدي إلى إسقاط حكومة رئيس الوزراء اللبناني في حينه فؤاد السنيورة الذي دعمته الولايات المتحدة أثناء ثورة الأرز عام 2005، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى القبول بوقف إطلاق النار. (أبرامز www.al-akhbar.com،2016)

كان هناك العديد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة لحرب تموز2006، ومنها ما يأتي : (موقع المرفه WWW.marefa.org،2006)

- تدمير حزب الله اللبناني ونزع سلاحه بما يسهل عملية انتقال لبنان إلى السيطرة الأمريكية.
- تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل والتخلص من تهديد الصواريخ التي يطلقها حزب الله على المستعمرات الإسرائيلية.

- تحرير الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله بعد رفض إسرائيل أي عملية تبادل للأسرى اللبنانيين مع حزب الله.
- إحكام سيطرة الحكومة اللبنانية بشكل كامل على الجنوب اللبناني وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 ونشر الجيش اللبناني لحراسة الحدود مع إسرائيل.
- استعادة قدرة الردع الإسرائيلية بعدما تآكلت بعد انسحاب إسرائيل من لبنان عام 2000.
- توفير ظروف مناسبة على تطويع سوريا للقرار الأمريكي عن طريق وضع لبنان في موقع الرفض لها ثم محاصرتها بعد التخلص من الفريق اللبناني الذي يتحالف معها.
- إنهاء التواجد الإيراني في المنطقة وإبعاد خطره عن الجنوب اللبناني المتمثل في حزب الله ونقل رسالة واضحة مفادها "انتهاء عهد الممانعة للقرار الأمريكي في الشرق الأوسط".
- إحكام السيطرة الأمريكية على معظم دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية وإطاعة للولايات المتحدة الأمريكية.
- السعي لتفتيت دول الشرق الأوسط وتقسيمها إلى دويلات طائفية وعرقية ضعيفه لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية نفسها أو الاستمرار من غير الدعم الأمريكي.
- منع الحكومات العربية من إنشاء جيوش للقتال إذ أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من لهم الحق في ذلك وباقي الدول تملك جيش وقوات للأمن لقمع شعوبها فقط.

ومن هنا يرى الباحث إن إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) قد التقت في توجهاتها مع السياسة الإسرائيلية، لتحقيق الأمن والاستقرار لإسرائيل وفرض الهيمنة

والسيطرة الأمريكية على المنطقة برمتها وعدم السماح بوجود أي قوى تشكل تأثيرا على مصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

4-2-4 الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية.

شهد القرن العشرون صعوداً بارزاً للإسلاميين في المشهد السياسي العربي والإسلامي وسجّلت الحركات الإسلامية حضوراً قوياً في الحياة السياسية والاجتماعية في العالم العربي، ولعبت دوراً ملحوظاً ومؤثراً في السياسات الداخلية والخارجية لتلك الدول من خلال تبنيها مشاريع الإصلاح الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ومن خلال الأهداف والأساليب التي سلكتها الحركات الإسلامية للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والتي تمثلت في أسلمة الدولة والمجتمع الذي تعيش فيهما، مما أدى إلى صدام واشتباك مع بعض الأنظمة السياسية العربية، وهذا الأمر أثر بصورة كبيرة في الاستقرار السياسي لهذه الدول، كما أن الحركات الإسلامية قد وقعت في كثير من الأخطاء بسبب أيدلوجياتها وعدم قراءتها للواقع السياسي والاجتماعي المحلي أو الدولي وعدم تقديمها البدائل الإسلامية الواقعية التي تستوعب الزمان الذي يعيشه العالم بكل ما فيه من متغيرات إقليمية ودولية، وتناقضات، وتقديم الحلول لمختلف القضايا والشؤون . (وقيع الله،2006: 23)

إن حركات الإسلام السياسي تتميز عن بعضها في أجندتها الدولية اعتماداً على أيديولوجيتها وأساليب عملها، فهناك حركات إسلامية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ترفض استخدام القوة ضد حكوماتها ومجتمعاتها، وهي تلك الجماعات التي لم يتم تصنيفها بأنها جماعات إرهابية (الأخوان المسلمين)، وهناك أيضاً حركات إسلامية تتبنى العنف والقوة في تنفيذ أجندتها مثل تنظيم القاعدة وحركة حماس وحزب الله اللبناني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة، وبالتالي ليس كل الجماعات الإسلامية تتبنى منهج القوة والعنف ذات أجندة دولية، بل إن هناك نوعاً يعمل في نطاق جغرافية سياسية محددة، مثل "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية بالنسبة لحركة

حماس ولبنان وشمال إسرائيل بالنسبة لحزب الله اللبناني، وباكستان وأفغانستان بالنسبة لحركة طالبان غير المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، وهي الجماعات التي أطلق عليها فواز جرجس في كتابه كيف يصبح الجهاد عالمياً بالقوميين الدينيين (Religious Nationalism) وهم الذين يتبنون أجندة تميزهم عن غيرهم من الجماعات العابرة للحدود مثل تنظيم القاعدة . (الغضبان،2002: 34)

وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة التطرف بشكل متزايد، وانتقلت هذه الظاهرة من مجرد عمليات محدودة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية إلى ظاهرة دولية تهدد جميع دول العالم، وتجلب الخوف والفزع للأفراد والجماعات نتيجة استخدام بعض الجماعات المتطرفة والمسلحة مثل داعش وجبهة النصرة للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع لتنفيذ مشروع إجرامي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر سواء بإيذاء الأفراد أو الاعتداء على ممتلكاتهم وأموالهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو إعاقة السلطات من تنفيذ مهامها (رضوان،2005، 39)

تميزت فترة الرئاسة الأمريكية في عهد (جورج بوش الابن) بالتطرف الشديد، وكانت تصريحاته توصف بأنها نارية خاصة عندما يتعلق بالعرب والمسلمين، كما تميزت سياسة الرئيس الأمريكي (بوش الابن) بالتحيز في كثير من مواقفه السياسية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على العديد من الدول العربية للمشاركة في حربها على الإرهاب، وكذلك محاربة بعض الحركات الأصولية الإسلامية (وقيع الله، 2006: 45)

ونجد أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) أمام الكونجرس الأمريكي في 29 كانون ثاني 2002 قد شكّل بداية المرحلة الجديدة من عمل الإدارة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب والجماعات الإسلامية المتطرفة، حيث أعطى الصراع صبغة أيدلوجية وطالب بضرورة إجراء الإصلاح السياسي في العديد من الدول العربية والإسلامية. (الغول، 2011: 152)

وقد كانت هجمات 11 أيلول 2001 السبب المباشر لتبني إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) سياسة المواجهة العسكرية مع الجماعات الإسلامية وذلك من خلال محاربة الدول التي ترعى الإرهاب وهذه الحركات ومن تلك الدول أفغانستان والعراق. (المغربي، 2003: 30)

وإلى جانب التدخل العسكري ضد الجماعات الإسلامية، فقد استخدمت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) سياسة الاحتواء السياسي والعسكري لهذه الجماعات وهذا يعود لأسباب عدة، وهي أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح النظام العالمي أحادي القطبية، وبسبب انتهاء هذا الصراع سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد عدو جديد لها، فكانت الجماعات الإسلامية المتطرفة وفي ذلك قالت المستشرقة الإيطالية (دافليتو) أن "الغرب كان وما زال بحاجة إلى اختراع عدو حتى يضمن لنفسه خطاً دفاعياً، ويبقى مترفعاً على ما تبقى في العالم لسنين طويلة فكان العدو هو الإسلامي السياسي، فعملت الإدارة على تقديم الأصولية السياسية ووصفها بالعدو المخيف مستغلةً وسائل الأعلام لبيان أن الإسلام السياسي هو مصدر الإرهاب". (بن علي، 2009: 45)

انتشر الإسلام السياسي بشكل واسع وسريع في العالم، وقد قام بتنفيذ العديد من أعمال العنف ضد الولايات المتحدة ومنها تفجير مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من أيلول عام 2001، والهجوم على العديد من سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في دول العالم، كما أن الحركات الإسلامية تعاطت بالعنف مع الغرب انطلاقاً من مفهوم الجهاد، وما تملكه هذه الحركات من الإمكانيات العسكرية، وهو ما أضاف للصراع البُعد الحضاري والثقافي . (الغول، 2011: 217)

وهناك العديد من العوامل التي كان لها دور بارز في تصلب إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) تجاه الحركات الإسلامية، ومنها: سيطرة المحافظين الجدد وتحكمهم في زمام السلطة في عهده، وقد امتاز هؤلاء المحافظون الجدد بميولهم الديني الذي يختلف

عن باقي الإدارات الأمريكية السابقة، حيث ضمت إدارة (بوش الابن) عدة تيارات دينية وثمة تقارب بينهم في دعم إسرائيل والدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني للتأثير على السياسة الخارجية والإعلام الذي يقوم بتشويه صورة الحركات الإسلامية للتأثير على الرأي العام داخل الولايات المتحدة والتأثير على مراكز صنع القرار السياسي ودور مراكز الفكر المؤثرة على الرأي العام أيضاً (تاير،21:2004)

وقد أدّى دور المحافظين الجدد في توجيه ودفع إدارة (بوش الابن) إلى المزيد من التشدد في تعاطيها مع الجماعات الإسلامية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وبضغط من اللوبي الصهيوني الذي يمتلك العديد من وسائل الضغط من أجل حماية أمن إسرائيل . (شعيبي،2003: 23)

ويمكن القول أن تضافر دور اللوبي الصهيوني مع المحافظين الجدد قد صنع الصراع الأمريكي مع الإسلاميين بالصبغة الدينية لكي يحولها حرب مصالح دينية ضد الإسلام، وقد تم تقسيم الحركات الإسلامية من حيث الأيدلوجية وفق الاعتقاد الأمريكي، إلى حركات الإسلام السياسي المعتدل، والمتطرف، وأن مقياس الاعتدال والتطرف من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية يقاس بما يلي : (المؤدب،9:2002)

1. أن يتماشى مع المصالح الأمريكية لدرجة الوصول إلى حليف والعمل على إبقاء المصالح الأمريكية وحمايتها إذا لزم الأمر.
2. عدم التأثيربالمصالح الأمريكية أومحاولة التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي.
3. أن الولايات المتحدة معنية بالاعتدال طالما يتماشى مع مصالحها في المنطقة العربية.

إن إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) قد تبنت سياسة عسكرية أكثر من الدبلوماسية ضد الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط تراوحت ما بين الاحتواء السياسي أو العسكري أو الجمع بينهما، والمواجهة العسكرية المباشرة، فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وفي السابع من تشرين أول من نفس العام قامت الولايات

المتحدة الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لأفغانستان بسبب عدم تسليم أسامه بن لادن وبعض الأشخاص المتهمين في أحداث 11 أيلول، وقد نجحت إدارة بوش الابن في إسقاط حركة طالبان عن الحكم وتدمير أحلامها في استرجاع الدولة الإسلامية من خلال الحرب على الإرهاب (ياسين،2009:www.alqudstalk.com)

وتمثل موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) من حركة حماس بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بوضعها على قائمة الحركات الإرهابية، وعندما تحولت الحركة إلى حزب سياسي يطمح للوصول إلى السلطة كان الموقف الأمريكي يتطور منها، وعندما فازت حماس بالانتخابات الفلسطينية عام 2006 كانت مفاجأة للولايات المتحدة الأمريكية التي تطالب بتطبيق الديمقراطية، رفضت الولايات المتحدة أن تشكل حماس الحكومة تحول الموقف الأمريكي من نظري إلى التطبيق الفعلي واستخدام كل الأساليب من حصار وتشكيل الضغط بكافة الأساليب من أجل إسقاط حماس من الحكومة وإحداث شرخ داخل المجتمع الفلسطيني ودعم أمريكي لممارسة إسرائيل دور عسكري لمواجهة الإرهاب وقامت في أبشع الجرائم التي طالت الشعب الفلسطيني وخاصة قطاع غزة الذي تتواجد فيه حركة حماس، وقيام إسرائيل بشن عدة حروب على حماس بدعم أمريكي واستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي عندما تقدمت السلطة الفلسطينية بشكوى بخصوص الجرائم الإسرائيلية. (أبو عيد وآخرون،2009:297-298)

في عقد الثمانينيات من القرن الماضي برز حزب الله اللبناني راعيا أساسيا لمحاربة الوجود الأمريكي في لبنان، وقيامه بعدة عمليات عسكرية ضد الولايات المتحدة من داخل لبنان، وركز أيضا على العمليات العسكرية ضد القوات الإسرائيلية الموجودة ضمن ما تدعى انه نطاق أمني في الجنوب اللبناني وقيام الإدارة الأمريكية بدعم إسرائيل عام 2006 لتدمير حزب الله بهدف السيطرة على لبنان وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة . (الحسن،2000:115)

أما بالنسبة للأصولية في العراق فقد كانت أصولية مركبة، فهي جزء من أصولية زاهدة في السلطة، وجزء آخر يؤمن بضرورة إقامة دولة إسلامية ولكن بطرق غير ديمقراطية، كاستحقاق ديني ومن هذه الجماعات تنظيم القاعدة والتي أسست لنفسها دولة العراق الإسلامية، إلا أن الولايات المتحدة ساوت بين هاتين الأصوليتين وحملتها المسؤولية عن قتل العديد من الجنود الأمريكيين في العراق، وأنهما المسؤولين عن تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق (الأنصاري، 2009: 22)

وتبقى مسألة النجاح أو الإخفاق الأمريكي في احتواء الأصولية في العراق عسكرياً غير ذات أهمية في ظل الظروف الجديدة، حيث تم عقد معاهدة لإقامة خمسين قاعدة عسكرية دائمة في العراق ووجود حق للولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام المياه الإقليمية العراقية ومجالها الجوي، وذلك في إطار وجود طويل المدى في العراق، وفي إطار السيطرة على النفط، بالرغم من حجج الرئيس (جورج بوش الابن) بضرورة إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين وتدمير أسلحة الدمار الشامل. (المعيوف،2016: 195)

ولقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الجماعات الإسلامية لم تكن تهدف للقضاء على هذه الجماعات، بهدف إسقاطها، بل إبقائها لأن ذلك يعد مبرراً لاستمرار التدخل العسكري الأمريكي في مناطق عدة لأهميتها الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالنفط، كما تلجأ في العديد من الأحيان لإسقاط العديد من الحركات كما حصل عندما تم إسقاط حركة طالبان في أفغانستان.

خلاصة الفصل

رسم الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، مساراً جديداً للسياسة الخارجية،وتم تحديد معالم هذا المسار للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور (الأميركي) الرائد في النظام الدولي،وأبدت (الولايات المتحدة) استعدادها للمضي قدماً في طريق

التخلص من الأعداء دون اعتبار للقيود الإنسانية العملية، واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أو متخيلين. وقد اعتمدت(أجندة بوش)على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأميركية، وتعزيز هيمنة (الولايات المتحدة) عالميا، ورسم تغير اجتماعي وسياسي في المنطقة العربية، ،والتركيز على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية من خلال السيطرة المطلقة على مناطق النفط لضمان استمرار تدفقه والحصول علية بأسعار مقبولة وبحسب وصف(بوش)، فإن هذه الإستراتيجية (واقعية) لأن "الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية أمتنا في الأجل الطويل" . (الموقع الجزيرة . 2008: www.aljazeera.net).

الفصل الخامس

التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في سياسته تجاه المنطقة العربية

تمهيد.

حاول الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) تحسين صورة بلاده في العالم من خلال اعتماد لغة التفاوض والحوار لنشر الديمقراطية والعدالة، والتقليل من لغة الكراهية والعداء للولايات المتحدة التي تسبب غريمه الجمهوري (جورج بوش الابن) وسياساته التي وصفت بالعنيفة في خلقها، وقد حاول أوباما جاهداً النأي بقوات بلاده العسكرية عن التدخلات الخارجية إلاّ في الضرورات القصوى أو إتباع الأساليب الناعمة في السياسة وتفعيل وسائل الضغط الأخرى.

وحافظ الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)على استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، والمتعلقة بحماية أمن إسرائيل، وضمان أمن الطاقة (السويدي،2014: 512)

وقد شهدت الفترة الرئاسية لـ (باراك أوباما) حدوث ثورات الربيع العربي التي جعلت السياسة الخارجية الأمريكية تترنح بين دعم طرف على حساب آخر، بفعل الطبيعة الجديدة للرأي العام، وتقلصت قدرة الولايات المتحدة على النجاح في الحرب أو في صنع السلام، وهما المعيار الحقيقي للاحترام والإعجاب (حالة ليبيا واضحة)[1].

وظهر بوضوح عجز الولايات المتحدة عن حل المسألة الفلسطينية وعن منع إيران من امتلاك الأسلحة النووية، أو تحقيق انتصارات في العراق، وأفغانستان، أضف إلى تخبط السياسة الأمريكية إزاء سوريا، وكل ذلك يدل على التغيرات الجوهرية التي

[1]أشار مسؤولون أميركيون إلى أنّ حلّ النزاع الليبي يقع على عاتق الليبيين أنفسهم، مشددين على التزامهم بسياسة "عدم التدخل" أو "رفع الأيدي" التي تحمل في طياتها مخاطر للمنطقة والغرب.

طرأت على قدرة الولايات المتحدة على الحركة الأحادية في النظام الدولي. (Miller,2011:67)

ونظرا لحجم وسرعة الاضطرابات السياسية المرتبطة بثورات الربيع العربي، فإن إدارة (أوباما) اعتمدت بشكل كبير على منهجية رد الفعل في محاولة من الولايات المتحدة لضبط السياسات في بيئة سريعة التغيير،ومحاولة أوباما أيضاً وضع أجندة سياسة أكثر تماسكاً وشمولية وإيجابية تجاه الشرق الأوسط بمتغيراته الجديدة . (Kohl & Lynh,2013)

وسيتم التعرف في هذا الفصل على التوجهات المثالية الجديدة والوقعية الجديدة للرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) تجاه المنطقة العربية في مرحلة زمنية حرجة مرت بها نتيجة ثورات الربيع العربي من خلال مبحثين، بحيث يستعرض المبحث الأول المؤشرات المثالية الجديدة للرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) تجاه الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011، والثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011، بينما يستعرض المبحث الثاني التوجهات الواقعية للرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) تجاه ذات القضايا سابقة الذكر.

1-5 المؤشرات المثالية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

تفردت الإدارة الأمريكية بالهيمنة على دول العالم لعقودٍ عدة، كما دعت إلى التحرر الاقتصادي، وخضوع الدول العربية للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، ودعم ثورات الربيع العربي خاصة بعد أن تمكنت تلك الثورات من إسقاط أربعة أنظمة حكم لغاية إعداد هذه الدراسة، وهي تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وقد دفع ذلك لمناداة الشعوب بشعارات

الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومفاهيم أخرى تعتمد على شعوب المنطقة العربية للوقوف في وجه الأنظمة المستبدة، وهذا ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في 13 تشرين أول 2012 في مقابلة مع الراديو القومي الأمريكي إلى القول بأن: "الشتاء العربي بدأ يعرف الدفء، وللمرة الأولى منذ عقود توجد فرصة حقيقية لتغيير دائم في منطقة الشرق الأوسط، ومن دون الشروع في إصلاحات حقيقية ومتزنة، فإن الربيع العربي سيتحول في نهاية المطاف إلى سراب" (عبد الفتاح، 2011: 20)

وقد أظهرت العديد من الوثائق أن إدارة (أوباما) هي واحدة من تلك الإدارات التي كانت تأخذ بالمقاربات الأكاديمية التي ترفض سيطرة المحافظين الجدد من خلال طرح عدة وثائق، منها:

أولاً- وثيقة الاستخبارات القومية الأمريكية، وهي الوثيقة التي أعلن عنها في 15 أيلول عام 2009 ومما جاء فيها : (أوين،2013: 12-15)

1. ضرورة التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك والاعتراف بعدم القدرة على المواجهة بشكل فردي.

2. تغيير بعض العبارات والمصطلحات ذات العلاقة بالحرب على الإرهاب ووضع مصطلح "جماعات التطرف العنيفة " بدلاً عنها.

3. العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

4. تكثيف المعلومات الاستخبارية للحد من الهجمات الإرهابية.

ثانياً- وثيقة المراجعة الدفاعية.صدرت هذه الوثيقة في سنة 2010 وركزت على هدفين أساسيين، هما:

1. إعادة ترتيب القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الأمريكية من أجل تحقيق الانتصارات في الحروب الراهنة.

2. تنمية القدرات وتهيئتها لمواجهة تحديات المستقبل.

ثالثاً- وثيقة الأمن القومي الأمريكي: صدرت هذه الوثيقة في مايو 2010 وأهم ما جاء فيها: (مركز الجزيرة للدراسات، 2010)

1. التركيز على تطوير الإمكانات الاقتصادية باعتبارها الأساس لقوة الولايات المتحدة، وكذلك تعزيز الديمقراطيات الأمريكية.

2. اعتماد سياسة تهدف إلى تفعيل التعاون المشترك مع الدول والمؤسسات في العالم من خلال تبني سياسة "الانخراط الشامل".

3. تطوير العمل الجماعي للوقوف بوجه التحديات المشتركة.

وبالرغم من أن الرئيس السابق (أوباما) كان يتحفظ من إعلان مبدأ يسمى باسمه، غير أنه كان يستخدم رؤيته واستراتيجيته للأمن القومي كما كان يفعل سلفه (بوش الابن) في صياغته لاستراتيجية السياسة الخارجية، حيث نادى بإحياء التوازن بين الولايات المتحدة والتزاماتها العالمية بعيداً عن الحروب في العراق وأفغانستان، وقد تنبه إلى أن العالم أجمع بدأ يشعر بالسخرية من فكرة أن الولايات المتحدة تنشر الديمقراطية وتبشر بها في العالم حيث قال: "يجب علينا أن نعزز قيمنا بتوطينها في الداخل أولاً وقبل كل شيء". (الصواف، 3:2013)

وبناءًا على ما سبق، فإنه من الممكن تلخيص التوجهات المثالية للرئيس الديمقراطي السابق (باراك أوباما) فيما يلي: (عبدالله،2014: 6)

- السياسة التي اتبعها حيال العراق، والتي امتازت بقيامه بسحب القوات العسكرية الأمريكية مع ضمان بقاء نوع معين من أجل عدم قيام قاعدة للإرهاب فيه.
- فيما يتعلق بأفغانستان فإن نظرته فيها شيء من الاختلاف، فهو يعتقد بأنه بالرغم من الفشل الأمريكي في أفغانستان، إلاّ أن الوجود العسكري الأمريكي والتدخل فيها كان ضرورة ملحة كونها هي المسؤولة عن أحداث 11 أيلول من خلال إيوائها لتنظيم القاعدة وتغاضيها عن أن تكون منطلقاً لعملياته.

– بخصوص نظرته إلى الديمقراطية في العالم، فإنه يعتقد أنها لا تقوم من خلال فرضها على الدول من الخارج، وإنما تقوم إستراتيجيته على تشجيع الداخل للوصول إليها عن طريق الضغط المباشر وغير المباشر.

– نظرته للتصدي للدول التي توصف "بالمارقة " انتابها شيء من الغموض.

– اعتبر أوباما أن موضوع معالجة الفقر في العالم أمر مهم؛ لأن أمن العالم هو بالتأكيد أمن للولايات المتحدة، وأن وضع الحلول لمسألة الدولة الفاشلة ضروري جداً؛ كون الفقر يعتبر حاضنة وأرضية خصبة للإرهاب.

– بخصوص القضية الفلسطينية، فلم يتوقع إيجاد حل لها في المدى القريب.

وفيما يتعلق بسياسة (أوباما) ورغبته في نفط العراق، فإنها تتعدى الاستيلاء على النفط للاستهلاك المحلي الأمريكي، كون هذا الموضوع يمثل خطة أمريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على إمدادات النفط والغاز لأوروبا واليابان وآسيا ومن ثم مستقبل الاقتصاد العالمي، كما سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الحرب من خلال ما بات يعرف في الفكر الاقتصادي الأمريكي بـ (عملة النفط) وبذلك بهدف منع توجه الأوبك نحو اليورو كعملة موحدة ولا يقتصر التوظيف الأمريكي للحرب على العراق على النفط وإنما اخذ يشمل موارد طبيعية مثل الفوسفات والغاز الطبيعي، وفرضت الولايات المتحدة استراتيجية اقتصادية على العراق قوامها (انفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم وتحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي العراقي مع المؤسسات المالية العالمية فضلا عن السعي الأمريكي لإعادة إعمار العراق، وقد وصف برنامج إعادة إعمار العراق بأنه أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . (برهان، 2014: 253)

إن طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد أنَّ تولى (باراك أوباما) الرئاسة الأمريكية اتخذت منحى تعاوني بين الطرفين أكثر مما هو تسلطي من الجانب

الأمريكي، وهذا بدا واضحا من خلال توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام 2008، والاتفاقات المشتركة والتعاون في محاربة الإرهاب.

لم تكن سياسة الرئيس السابق (باراك أوباما) في منطقة الخليج الغنية بالنفط بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص، لم تكن بمعزل عن الاحتياج الأمريكي الداخلي للنفط حيث يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5،7 ملايين برميل يومياً. وهو ما يشكل نحو 9،8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30،4 مليار برميل بنسبة تبلغ 9،2 % من الاحتياطي العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه، ومن المتوقع أنَّ يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27،31 مليون برميل يوميا، ونحو 29،17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1،7 % في المتوسط. ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً 68% منها، بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بـ 55% عام 2001، وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية . (عبود، 2014:13)

في ظل هذا الوضع النفطي للولايات المتحدة، سيكون منطقياً أنَّ تقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، أحداهما داخلي والآخر خارجي، أما الداخلي فيتمثل في اللوبي النفطي الأمريكي الذي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من جراء هيمنته على شركات النفط الكبرى، والثاني خارجي من جراء الاستيراد النفطي المتواصل من الخارج. لذا فقد وقعت الإدارة الأمريكية رهينة للجهتين، فمن جهة يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي، وهو ما يصب في النهاية في دعم مصالح شركات النفط الأمريكية، وعلى رأسها شركتا (أكسون موبيل)، و(شفرون تكساس)، ومن جهة أخرى، ترتفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية، والعراق هو أقرب مثال تطبقي على هذه الاستراتيجية . (العبد الله،2004 www.kobayat.org)

وبعد التعرف على أبرز توجهات (أوباما) المثالية في القضايا التي ورثها عن خلفه جورج بوش الابن، سيتم تناول التوجهات المثالية لإدارة الرئيس السابق أوباما تجاه المنطقة العربية من خلال استطلاع أربع قضايا، وهي: الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011،والثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011 من خلال المطالب الآتية:

5-1-1 الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

حكم الرئيس معمر القذافي ليبيا في العام 1969 بعد انقلاب عسكري ضد الملكية السنوسية مع عدد من الضباط الأحرار، وقد اعتمد الرئيس الليبي على القبائل في توطيد حكمه ورافق ذلك قيام عدد من حركات المعارضة الإسلامية والليبرالية والديمقراطية، في عدد من المناطق كالجبل الأخضر، والتي ترتبط بعدد من الجهات الخارجية، والمعارضة الليبية في الخارج من أتباع الملك إدريس السنوسي والإخوان المسلمين، وجبهة الإنقاذ الليبية، وشباب الثورة (عبدالله، 2014: 107)

وقد بدأت الثورة الليبية في 17 شباط2011من مدينة بنغازي في شرق البلاد بعد أن خرج الشعب إلى الشوارع والساحات لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، ثم انتقلت إلى طرابلس ومصراته، وغيرها من المدن، وقام المتظاهرون بمهاجمة العديد من المراكز كمديرية الأمن المركزي، وهاجموا مقار اللجان الشعبية، وسيطر الثوار في البداية على برقة، ثم انضم القادة العسكريون في المناطق الشرقية للثورة، وفي مقدمتهم وزير الداخلية الليبي آنذاك اللواء عبد الفتاح يونس، مع وجود تحفظ من الجانب الأمريكي بالتدخل خوفاً من وجود الإسلاميين المتشددين مع الثوار. (بصبوص، 2013: 164)

بدأت التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) أكثر حذرا واقل اندفاعاً فيما يخص الثورة الليبية، حيث اتسم الموقف

السياسي الأمريكي بالغموض وعدم الوضوح مما أعطى المجال أمام القوى الإقليمية والدولية للقيام بأدوار سياسية وعسكرية بشكل أكبر في ليبيا، وربما يكون بإرادة الولايات المتحدة بعدم التدخل عسكريا لأنها لا تريد تكرار ما حصل معها من إخفاقات كما حصل بالعراق .(عبد الرحمن،8:2016)

إن تدخل مجلس الأمن الدولي في الأزمة الليبية قد تمّ بناءا على الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين، والذي يمنح الصلاحية للدول الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤون الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو تهدد الأمن والسلم الدوليين أو لحماية الأقليات، اصدر مجلس الأمن الدولي خمسة قرارات بشأن الأوضاع في ليبيا خلال فترة 6 شهور تقريبا تحتوي على إدانة أعمال العنف في ليبيا وفرض قيود اقتصادية وتجميد أموال النظام الليبي بالبنوك الخارجية والتدخل العسكري الأجنبي تحت راية الأمم المتحدة . (حمزة،2015: 20-21)

بعد حدوث الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 بدأت إدارة الرئيس (باراك أوباما) في تقديم العديد من البرامج والخطط المتعلقة بقضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وحث الأحزاب السياسية، والتواصل مع الناخبين والإشراف على سير عملية الانتخابات الرئاسية والمساهمة في تعديل الدستور وتطوير المنظمات غير الرسمية وتقديم الدعم اللازم لها . (المركز السوري للدراسات والأبحاث،3:2012)

إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم الرئيس (باراك أوباما) في ليبيا لا تنفصل عن مصالحها في القارة الأفريقية، والمتمثلة بطرح العديد من البرامج لدمج الاقتصاد الإفريقي مع الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة الأمريكية والأفريقية، والوصول إلى مرحلة إنهاء المساعدات المالية واستبدالها بالتبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات والعمل على دعم النظم السياسية التي لا تأخذ بالمفاهيم الديمقراطية وفقا للاستراتيجية الأمريكية ولا سيما بالمناطق ذات الأهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية مثل ليبيا والعمل

على الحد من حدوث صراعات ونزاعات فيها والسعي لتحقيق الاستقرار بما يحقق المصالح الأمريكية . (زكريا،2:2007)

ومن الملاحظ أن تدخل إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في الأزمة الليبية أثناء ثورات الربيع العربي، كان بأشكال مختلفة، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثورة لحشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على نظام الرئيس الليبي معمر القذافي، وعقب ذلك مزيداً من التدخل، مما دفع المجتمع الدولي لفرض عقوبات على ليبيا، حيث تمت المطالبة بتقديم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بسبب قتل العديد من المتظاهرين، وتجميد أموال القذافي وعائلته في البنوك الأوروبية، ومنع ليبيا من الحصول على السلاح، وكذلك ضرب التجارة الليبية من خلال تفتيش البضاعة الليبية، ومن ثم الحظر الجوي، والتدخل العسكري كآخر حل للقضاء على نظام القذافي. (المدني، 2011: 44)

وتوصلت الدراسة الى أن التحول في السياسة الأميركية في عهد الرئيس (باراك أوباما) التي اتسمت بالحذر خلال المرحلة الأولى، وبعد إعلان الرئيس أن كافة الأميركيين الموجودين في ليبيا باتوا الآن في طريق عودتهم بسلام إلى الولايات المتحدة صرح (أوباما) في بيان له أن "حكومة معمر القذافي انتهكت بكافة الوسائل المعايير والأعراف الدولية ويجب محاسبتها"، مؤكدا أن "الكرامة الإنسانية لليبيين لا يمكن إنكارها."(موقع الجزيرة 2011 :www.aljazeera.net)

5-1-2 الثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك.

تولى الرئيس المصري حسني مبارك الحكم في مصر منذ عام 1981 وحتى العام 2011، واتصفت فترة حكمه بالحكم البوليسي، حيث قمع جميع المعارضين والذين حاولوا ولمرات عدة المطالبة بحقوقهم السياسية، مما دفعه لإصدار قانون الطوارئ لقمع الأحزاب

السياسية والشعوب المطالبة بالحرية، كما قرب رجال الأعمال الذين يعدون من الموالين لحكمه، مما أدى لتشكيل طبقة احتكارية. (أوين، 2013: 93)

وبسبب الفساد الذي استشرى في النظام المصري إبان حكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، ازداد غضب الشعب المصري خاصة بعد ازدياد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما دفع الرئيس المصري الأسبق إلى إجراء إصلاحات في انتخابات الرئاسة المصرية من خلال ابنه جمال حيث أشرف ومجموعة من البيروقراطيين على انتخابات مجلس الشعب المصري في العام 2005، ومع ذلك ازداد غضب الشارع المصري بسبب فوز الرئيس المصري حسني مبارك في خمس انتخابات متتالية، كما أن جماعة الإخوان المسلمين حصدوا بعض المقاعد في مجلس الشعب وقد أدى ذلك لانزعاج الرئيس المصري مما دفعه لإيقاف هذا المشروع الإصلاحي، حيث أن هدف الرئيس المصري كان إعداد ابنه جمال ليتسلم الرئاسة من بعده، كما أصدر الرئيس المصري قوانين إصلاحية في العام 2007 وذلك لحظر اشتراك الأحزاب الدينية في جميع الحقوق السياسية ومنها الانتخابات، وكذلك عدم السماح بمنافسة الحزب الحاكم للسيطرة على الرئاسة لأطول فترة ممكنة، وفي الانتخابات التي جرت في العام 2010 فقد تم تزوير الانتخابات حيث حصل حزب الإخوان المسلمين على نسبة 3% من مقاعد مجلس الشعب. (عبدالله، 2014: 94)

ومن أجل تشويه الحقائق، تم الإعلان عن أن عدد المتظاهرين لا يتجاوز المئات، في حين أن عدد المتظاهرين تجاوز مئات الآلاف، واستخدم الرئيس مبارك الإعلام والصحافة والأجهزة الأمنية للتجسس على المواطنين، وقمع الحريات، وعدم السماح للشعب بالتعبير عن رأيه، مما دفع العديد من الحركات لتنظيم مظاهرات ومن هذه الحركات حركة كفاية التي بدأت المظاهرات في العام 2004 وحتى العام 2006، مطالبة بمحاربة الفساد والإصلاح الاقتصادي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على النظام المصري لنشر الديمقراطية وإحداث الإصلاح السياسي، وقد ساهم ذلك بسماح الرئيس المصري

لأول مرة بمشاركة الأحزاب السياسية الأخرى مع الحزب الديمقراطي، فحصل حزب الإخوان المسلمين على (88) مقعداً في مجلس الشعب من أصل (454) مقعداً، وقد دخل الإخوان على شكل نواب مستقلين، وبذلك تكونت المعارضة البرلمانية من قبل حزب الإخوان المسلمين، كما ساهم في ظهور العديد من الحركات والمنظمات المدنية مثل حركة (6 ابريل) وحركات كفاية . (بصبوص، 2013: 91)

وفي المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفتح قنوات اتصال مع العديد من شخصيات المعارضة في المنفى، وشخصيات قيادية داخل مصر من المثقفين والصحفيين والمحامين والإعلاميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والجمعيات الخيرية، وغيرها من المنظمات، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (هيلاري كلينتون) أكثر من مرة دعمها لحركات التحرر ومنظمات حقوق الإنسان في مصر. (مصدق، 2012: 242)

ومن هنا فإن موقف الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) ظهر جلياً تجاه الثورة في مصر من خلال اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس المصري حسني مبارك في 1 شباط 2011 طالب فيه بضرورة تبني إصلاحات سياسية، وعمل انتقال سلمي للسلطة وعدم قمع الاحتجاجات الشعبية فكان رد مبارك "أنتم لا تعرفون شعبي، أنا أعرفه أكثر من أي إنسان آخر". (أوين، 2013: 44)

في بداية الاحتجاجات وبروز الأزمة في مصر حرص الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) على تجنب أي إشارة توحي عن تخليه عن الرئيس المصري حسني مبارك، وطالب بإجراء إصلاحات مهمة للحد من الاحتجاجات، كما أعرب عن تعاطفه مع المتظاهرين الذين يعبرون من خلال احتجاجهم عن احباطات مكبوتة بسبب عدم قيام النظام بأي تغيرات والاستجابة لمطالب المواطنين . (الجزيرة،2011)

وكما أسلف الباحث سابقاً، فإن الرئيس الأمريكي (أوباما) قد نأى عن الحديث لمطالبة الرئيس حسني مبارك بالرحيل بشكل مباشر، وقد أثنى على الجيش لعدم استخدام القوه

ضد المتظاهرين كما أثنى على سلمية المحتجين وهذا يعبر عن موقف (أوباما) لرحيل مبارك قريبا، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية في حينه (كلينتون) "ضرورة وضع استراتيجية تأتي بحكومة ديمقراطية قائمة على المشاركة كما أكدت بأن بلادها لا تريد استحواذ على السلطة من لا يريد تطبق الديمقراطية " . (عبد الحليم،81:2012)

بعد أن تمت الإطاحة بالرئيس مبارك حسم الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) موقفه تجاه دعم الديمقراطية في مصر من خلال الخطاب الذي تناول الأحداث والثورات في الدول العربية، حيث أشاد بالحراك العربي مشيرا أن واشنطن ستساعد الحكومتين الديمقراطيتين مصر وتونس على استعادة أموالهم المسروقة وطرح برامج اقتصادية جديدة وتحقيق الأمن والاستقرار. (الجزيرة،2011)

بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة تركز على المرحلة المقبلة بعد أن حسمت إدارة أوباما موقفها تجاه مصر وأنه سوف يعزز مسيرة الإصلاح الديمقراطي ودعم التحولات الديمقراطية لتشجيع الاستثمار. (حميد وسليمان،2:2012)

وبعد فوز الأخوان المسلمين في الانتخابات المصرية عملت إدارة (أوباما) على إقامة روابط على أعلى مستوى مع الإخوان وحصلت العديد من اللقاءات ما بين الإخوان والمسؤولين في الولايات المتحدة منهم مساعد وزير الخارجية (جيفري فيلتمان) و(وليام بيرتز) وقد مثلت تلك اللقاءات تغييرا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأخوان المسلمين، وقد بيّن (دنيس روس) مستشار الرئيس الأمريكي السابق لـ (أوباما) لشؤون الشرق الأوسط في آب 2012 أن على الإخوان احترام حقوق الأقليات وحقوق النساء وتقبل التعددية السياسية وحرية المنافسة كما عليهم الالتزام بالاتفاقيات الدولية . (شرقية،14:2012)

5-1-3 الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية قد شهدت تحولاً ملحوظاً تجاه العديد من دول العالم، ومن هذه الدول سوريا، خلال حكم الرئيس (جورج بوش الأب)، والأحداث التي حدثت في عام 2001، وكذلك في عهد (جورج بوش الابن)، وصولاً لإدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) . (الصواف، 2013: 2)

وكما ذكر الباحث سابقاً، فإن أي رئيس أمريكي يحاول أن يتبنى مبدأ أو منهجاً معيناً يكون موجهاً لسياسته الخارجية، وكما ذكر الباحث سابقاً أيضاً، فإن الرئيس السابق تبنّى مبدأ (أوباما) الذي لخّصه بالارتباط الدبلوماسي مع الدول مع المحافظة على القدرات الأخرى، وانتهاج الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) توجهاً جديداً دعا فيه لإعادة هيبة الولايات المتحدة الأمريكية عبر إنهاء الحروب، والتركيز على الجانب الاقتصادي.(بوريدي، 2014: 22)

حاولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) قدر الإمكان عدم التدخل بشكل مباشر في الثورة السورية، ولجأت إلى سياسة القيادة من الخلف ومطالبة الرئيس السوري بشار الأسد بإيقاف العمليات العسكرية ووقف استخدام العنف ضد المحتجين ودعوته لالتنحي عن السلطة، إلا أن الرئيس السوري لم يستجب للمطالب الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة وفرضت على النظام السوري العديد من العقوبات المالية والاقتصادية شملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسؤولين في النظام بسبب إصراره على الاستمرار في استخدام العنف والقوة ضد المواطنين السورين الذين يطالبون بالتغيير. (الخزاعلة، 2017:34)

ظهر موقف الرئيس الأميركي السابق (باراك أوباما) من الأزمة السورية في خطاب ألقاه في مقر الخارجية الأمريكية في 20 أيار 2010، حيث طالب النظام السوري بإجراء إصلاحات شاملة في سوريا، وإلا فإن عليه التخلي عن الحكم، كما يجب على قوات الأمن في سوريا أن تتوقف عن اعتقال المدنيين واستخدام القوة المفرطة لتفريقهم، لأن ذلك

سيجعل سوريا تواجه عزلة دولية وتحديات داخلية، كما أشاد بصمود الشعب السوري أمام قوات الرئيس السوري بشار الأسد. (البستنجي،2012: 24)

تغاضت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما) عن توغل روسيا في سوريا، وهذا يدل بشكل واضح على أن (أوباما) حاول بشتى الطرق أن يطبق استراتيجيته وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون توريطها في حروب جديدة، أو الانخراط بشكل مباشر في صراعات الشرق الأوسط، ومن هنا فقد كان لـ (باراك أوباما) أهداف ثلاثة يحاول تحقيقها من وراء التدخل العسكري الروسي في سوريا، وهي : (نصار، 2015: 55)

1. محاربة التنظيمات الإرهابية من خلال الطائرات الروسية، بحيث لا تتكلف الولايات المتحدة الأمريكية أية تكاليف إضافية سواء كانت بشرية أم اقتصادية، وكذلك في محاولة لزيادة عداء الدول العربية لروسيا.
2. إيجاد دول يتم من خلالها التفاوض مع سوريا، حيث أصبحت سوريا بعد التدخل الروسي رهينة لخيارات الكرملين.
3. تقليل نفوذ إيران في سوريا، حيث أصبح الدعم الروسي للنظام يتعدى الدعم الإيراني للنظام.

قامت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بدعم قوى المعارضة التي تطالب بإسقاط النظام السوري وغض النظر عن تسليح المعارضة السورية (الجيش الحر) وسيطرتها على أجزاء من سوريا وعدم السماح للدول الداعمة للمعارضة مثل قطر، والسعودية، وتركيا بتسليح القوة المعارضة بأسلحة نوعية تؤدي إلى هزيمة النظام السوري . (الخزاعلة ،40:2017)

بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما) تستشعر بالخطر مع ظهور تنظيم داعش في عام 2013 في سوريا، وعملت على تشكيل تحالف عالمي للقضاء على داعش في العراق وسوريا، وأن الجيش الأمريكي سوف يقوم بتدريب

مجموعات مقاتلة ليس للوقوف ضد بشار الأسد بل لهزيمة داعش وفي بداية عام 2013 وجهت الولايات المتحدة اتهامات للنظام السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية لشن هجوما على المعارضة قرب دمشق مما أدى إلى مقتل 1400 شخصا هددت الإدارة الأمريكية بشن هجوم عسكري لتدمير البنية التحتية للنظام السوري في العاصمة دمشق، ولكن الرئيس (أوباما) تراجع عن الضربة بعد أن ابرم اتفاقية في أيلول 2013مع روسيا لتفكيك الترسانة الكيماوية للنظام السوري، وبعد أن سيطر تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من الأراضي السورية في عام 2014 في شرق وشمال سوريا تعهد أوباما بإلحاق الهزيمة بداعش من خلال تحالف دولي واسع النطاق وفي أكتوبر 2015 تم تشكيل قوات سوريا الديمقراطية بدعم من واشنطن وتكونت من 25 ألف جندي من أكراد سوريا، ولعبت هذه القوات دوراً في طرد تنظيم داعش من شمال وشرق سوريا بما في ذلك الرقة ودير الزور. (هيوسن،16:2015)

وتوصلت الدراسة الى أن الأزمة السورية أثبتت أن الحكومة السورية غير قادرة على إنهاء الأزمة، كما أن قوى المعارضة لم تنجح عسكرياً ضد قوات النظام، كما ازداد العنف في سوريا، وازداد عدد الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل داعش وتنظيم القاعدة، كما ظهر جلياً ومن خلال تصريح وزير الخارجية الأمريكية جون كيري في 2015 بأن الحل في سوريا لا يمكن أن يكون إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الرئيس السوري بشار الأسد .(موقع الجزيرة ،2015: www.aljazeera.net)

وقد شكل الهاجس الأمريكي بالانسحاب من العراق أولوية بعدم خوض مغامرة عسكرية جديدة بسبب ما تواجهه الولايات المتحدة من صعوبات اقتصادية وتعاقدات جيو سياسية للمشهد السوري، لذلك اتبعت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسة التصعيد المضبوط والنفس الطويل بهدف استنزاف النظام السوري من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وتشجيع ما يحدث من انقسامات في قطاعات الجيش والقطاع المدني

الحاكم والتضييق على جميع رجال الأعمال الذين يدعمون النظام السوري. (جندلي، 2007: 167)

وانبثقت رؤية الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) فيما يختص بدعم المعارضة السورية لتغيير النظام في سوريا مع الرؤية العامة التي شجعت بموجبات حالات الربيع العربي في بعض الدول ورأت هذه الإدارة في مجريات الحوادث الحراك السوري المسلح لتغيير النظام في سوريا فرصة مستقبلية لمحاربة الإرهاب واحتواء الحركات الجهادية على الأراضي السورية، لذلك حافظت هذه الإدارة على التحرك المدروس إزاء الأزمة السورية ويرجع ذلك لعدم تبلور مصلحة حيوية أمريكية في تغيير النظام السوري ومن ناحية أخرى كلف التدخل الأكثر فعالية في مجريات الأحداث في الأزمة ضغطاً كبيراً على الموارد المالية والبشرية في وقت شديد الحرج بالنسبة لوضع الولايات المتحدة الأمريكية المالي. (الناصر،2014: 134)

وترى الدراسة أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (أوباما) رأت عدم وجود بديل للرئيس السوري بشار الأسد، وفضّلت بقاءه تجنبا لحدوث فوضى وسيطرة الإرهابيين على سوريا، مما ينجم عنه تهديدا الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة أمن إسرائيل.

5-1-4 الثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011.

كان لليمن نصيب من ثورات الربيع العربي، وذلك بعد أن انطلقت الاحتجاجات الشعبية في اليمن مطالبة الرئيس علي عبدالله صالح بالتنحي عن السلطة، في ظل الأزمات الكثيرة والأوضاع المعيشية الصعبة التي واجهها الشعب اليمني في ظل حكم ديكتاتوري قاده الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح.

إن الهزة التي تعرضت لها الحكومات العربية في العام 2011 ومنها اليمن، ساهمت في إحداث التغيير من خلال الثورات التي قادتها شعوب الدول العربية، وبالرغم

من إنهاء حكم الرئيس اليمني بقتله، إلا أن اليمن لم يشهد استقراراً خاصة بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء العاصمة في 21 أيلول 2014. (الشنباري،2016: 2)

وسارعت إدارة الرئيس السابق (باراك أوباما) إلى دعم العملية الانتقالية للسلطة في اليمن حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (جون كيري) في آذار 2014 أن إجمالي المساعدات المقدمة بلغت ما يقارب 630 مليون دولار بالإضافة إلى 247 مليون دولار خلال الفترة الزمنية 2012– 2013 لزيادة إمكانيات وقدرات قوات الأمن اليمنية على مكافحة الإرهاب والتصدي له والحد من انتشاره في البلاد . (الثورة نيوز،2017: www.althawranews.net)

وفي عام 2012 صدر عن مكتب العقوبات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما) برنامج العقوبات على الأفراد والكيانات التي تهدد السلم والأمن الإقليمي أو الدولي أو عرقلة عملية تنفيذ المبادرة الخليجية بين حكومة اليمن والمعارضين .(مكتب مراقبة الأهداف الإقليمية iofac،www.treasury.gov:2012)

وفي بيان للمتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي (برناديت ميهان) ذكرت عن رفض الولايات المتحدة للعمليات العسكرية التي يقوم بها الحوثيين ضد الحكومة اليمنية، لافتةً بأن الحوثيين هم السبب في إحداث الفوضى مما يؤدي إلى تهديد أمن وسلام المواطنين في اليمن . (واشنطن تقدم الدعم العسكري والاستخباري،www.alriyadh.com:2015)

إن موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) تم الإعلان عنه في 11 شباط 2011 بحسب قول (جايمس كلابر) مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية في شهادة خلال جلسة استماع في الكونجرس: "إن التحديات السياسية والأمنية، وتحديات التنمية، تمثل أكبر تهديد لليمن منذ الحرب الأهلية عام 1994"، ورداً على سؤال حول الأوضاع السياسية في اليمن في ظل الثورة اليمنية اعتبر كلابر "أن تدهور

الحكم سيمثل تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية والإقليمية، بما في ذلك أنه سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له بتدبير وتنفيذ اعتداءات". (الخضر، 2013: 26)

دعا السفير الأمريكي في 12 شباط 2011 بصنعاء (جيرالد فايرستاين) جميع الأطراف الصراع إلى العودة لمواصلة الحوار مؤكداً أن "المفاوضات بين السلطة والمعارضة هي العملية المثالية التي ستحقق مطالب الشعب اليمني"، معتبراً أن "أي فوضى (مشيراً إلى الاحتجاجات) لا تخدم الشعب اليمني، وأن عملية المفاوضات هي المثالية. وفي 15 شباط/ فبراير 2011 قال الرئيس السابق (باراك أوباما): إن الولايات المتحدة "لا تملي على دول المنطقة كيف تدير شعوبها"، وأضاف: إن بلاده تؤيد الإصلاح السياسي في أنحاء الشرق الأوسط، لكنها تريد ضماناً ألا تؤدي التغييرات الديمقراطية إلى إطلاق العنان للفوضى والعنف"، وفي 23 شباط 2011 أكدت مجلة " Washington Forign Policy" أن "هناك فئة قليلة فقط يتحمسون كثيراً للديمقراطية في صنعاء، وهم الغرب"، وأضاف التقرير أن "الانتقال المفاجئ بين عشية وضحاها إلى الديمقراطية قد لا يكون هو الحل". (فضلي،2013: 401)

اعتبر الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في 1 آذار 2011، أن ما يجري في اليمن لا يعدو أن يكون "ثورة إعلامية تديرها الولايات المتحدة من غرفة في تل أبيب"، دعت واشنطن صالح للاستجابة لطموحات شعبه، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (فيليب كراولي) أن: "الاحتجاجات في اليمن ليست نتاج مؤامرات خارجية، الرئيس صالح يعرف ذلك جيداً، شعبه يستحق استجابة أفضل"، كما أن تصريحات السفير الأمريكي في اليمن (جيرالد فايرستاين) التي أدلى بها لمجلة "السياسة الحكومية " في 9 آذار 2011، ووصف خلالها الثورة اليمنية بأنها "مشاكل"، واعتبر أن السبيل الأمثل لحلها يتمثل "بالحوار وليس بالتظاهرات، وأن إسقاط النظام لا يحل الإشكالية، والتحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن، قد أثارت استياء شباب الثورة اليمنية . (الخضر،2013: 29)

ونستنتج أن ما ظهر من تصريحات للمسؤولين الأميركيين قد بين الانحياز الأمريكي نحو الاستقرار، على حساب حرية التعبير والتظاهر، وعلى حساب طموحات الشباب اليمني بالحياة في ظل نظام ديمقراطي، يحقق للبلاد التداول السلمي للسلطة، والنمو والازدهار الذي يطمح له الشباب اليمني، ومما يثير الدهشة ذلك الانقلاب المفاجئ على المبادئ والمُثل الأمريكية، المنادية بالديمقراطية باعتبارها الحل الأمثل للاستقرار والازدهار، والضامنة للحقوق والحريات.

5-2 المؤشرات الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

تسلم الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) سلطاته الدستورية في 20 كانون الثاني 2009، ليصبح رئيساً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل الرقم (44) لرؤساء الولايات المتحدة، وهو من أصول أفريقية، وكانت هذه سابقة في البيت الأبيض . (زنودة،2014: 43)

ومع وصول الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ركز على بقاء الولايات المتحدة دولة قوية نابضة بالحياة، واستخدام أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد على القوة الذكية التي هي اندماج القوة الخشنة والناعمة في استراتيجية واحدة (التقرير الاستراتيجي العربي،2008-2009).

أصدر الرئيس السابق (باراك أوباما) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015 والتي تركز على عدة أنماط استراتيجية وهي: (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية،2015):

1. العمل على زيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لتصل إلى 543 مليار دولاراً بالإضافة إلى 51 مليار دولاراً لتمويل الحرب.

2. زيادة عدد القوات المسلحة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي ردا على التصاعد الصيني في المنطقة لاعتبارها منافس قوي للمصالح الأمريكية.

3. إعادة التأكيد إلى ضرورة العمل الاستباقي لمنع دول منافسة للولايات المتحدة الأمريكية من إبداء عدائها مثل روسيا، والصين، وكوريا الشمالية وذلك من خلال استخدام الدبلوماسية وتعزيز الالتزام بالأمن مع الحلفاء.

4. قيادة الولايات المتحدة تحالف دولي من أجل القضاء والتصدي للمنظمات الإرهابية مثل داعش والعمل لبيان الأسباب الاقتصادية،مثل هذه المنظمات الإرهابية والوصول لحل سواء كانت الفقر، أو الجهل، أو التطرف.

5. توظيف سياسة "العصا والجزرة "والتي أشار لها الباحثون بأنها العقاب والثواب، مما يعني قيام الولايات المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية، مع عدم إغلاق قنوات الحوار الدبلوماسي.

وقد سعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) إلى التمسك بالحلفاء التقليديين والبحث عن شركاء جدد وقوى اقتصادية دولية والسعي لممارسة الدور القيادي والحفاظ على الهيمنة الأمريكية وأن شخصية الرئيس (أوباما) كان لها الأثر الواضح على توجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعلاقات الولايات المتحدة الخارجية خاصة تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال إعلانه بتطبيق الدبلوماسية مع أعداء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم إيران، لأن العقوبات والقطيعة لم تجدِ نفعاً في إحداث التغيير، لذلك حاول الرئيس (أوباما) رأب الصدع وانتهاج سياسة مخالفة لسياسة الرئيس الأسبق (بوش الابن)، وتجلت محور التغيير في سياساته في ملفات الشرق الوسط وفي السياسة الخارجية الأمريكية التي اتخذت طابعاً غير محبب لشعوب العالم، وبالأخص في المنطقة العربية، وكان على رأس استراتيجية الرئيس (أوباما) الجديدة البرنامج النووي الإيراني، وإيجاد حل دبلوماسي ومنطقي لهذا الملف الشائك، ويؤكد أيضاً أنه كان من المفترض على دول الخليج العربي السعي لوضع رؤية لمجابهة المشروع النووي الإيراني للعمل على إجهاضه

من خلال استخدام ثقل دول الخليج العربي في البعد السياسي والاقتصادي والاستراتيجية للتفعيل مبادرات وقف المشروع النووي الإيراني في المحافل الدولية، واستخدام جميع الوسائل السلمية لوقف المشروع النووي الإيراني، لأن هذا المشروع فيه تهديد مباشر بجميع أشكاله على الأمن لدول الخليج العربي، خاصة في ظل السياسة التوسعية الطائفية التي تتخذها إيران في المنطقة. . (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية،2015: 23)

ولمزيد من التوضيح، يتناول الباحث في هذا المبحث أبرز التوجهات الواقعية الجديدة على سياسة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) تجاه ذات القضايا الأربع التي تم تناولها سابقاً، وهي: الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011، والثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011.

5-2-1 الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

خرجت في العام2011 مجموعة من المواطنين الليبيين الذين يطالبون بحقهم بممارسة الحرية والديمقراطية والتخلص من النظام الديكتاتوري، فبدأ نظام القذافي باستخدام القوى والتعامل مع المتظاهرين بعنف باستخدام الوسائل العسكرية، مما دفع المتظاهرين الرد على الجيش النظامي وحدوث العديد من المواجهات بينهم وانتقالها لكافة أنحاء الدوله الليبية . (Gleb leslie 2000:33)

وعندما استخدم النظام الليبي العنف أصبح هناك تدخل دولي ودعا مجلس الأمن الدولي السلطات الليبية إلى الوقوف الفوري لإعمال العنف ضد المتظاهرين ومحاسبة المسؤولين عن العنف الذي لحق بالمتظاهرين من قتل وتشريد وتم صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات وحظر جوي داخل ليبيا، قرر التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي التدخل العسكري واستخدام القوى

لإجبار القذافي من عدم الاستمرار في قتل المتظاهرين وحماية المدنيين. (مصدق،110:2012)

صدر بلاغ من راديو سوا الذي يبث من الولايات المتحدة الأمريكية الأخبار باللغة العربية بتاريخ 20 كانون ثاني2011 يبين بأن موكب القذافي تم قصفة من قبل طائرة أمريكية بدون طيار، وأن القذافي أصيب بجروح مما ساعد الثوار في القبض عليه وقتله، وانتهت حرب الناتو في 31 تشرين أول2011 بعد سقوط مدينتيْ سرت وبني وليد . (مصدق،114:2012)

وقد أدّت الإطاحة بنظام بالقذافي إلى سقوط العاصمة طرابلس بيد الثوار، مما أدى إلى انشقاق ضباط وأفراد الجيش النظامي وانضمامهم للمعارضة وتشكلت كتائب ومليشيات من عمال وطلاب الجامعات، مما أدى إلى زيادة قوى المعارضة وتراجع النظام . (Jeffrey،2014 :16-13)

صدر الخطاب السياسي الأمريكي في عهد الرئيس (باراك أوباما) تجاه الثورة الليبية التي كانت ضد نظام القذافي في 17 شباط 2011 كرد فعل على الأحداث في ليبيا، وأعلن الرئيس السابق (باراك أوباما) الوقوف إلى جانب الثوار، ورفض ممارسة العنف من قبل النظام، والتركيز على حماية المواطنين الأمريكيين المتواجدين على الأراضي الليبية وموظفي السفارة الأمريكية، وحماية المبادئ والقيم الأمريكية التي تتبناها الولايات المتحدة، وأن استمرار الحكومة الليبية في القتل والعنف سيؤدي إلى لجوء الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكريةضدها. (حسين،http/democraticac.de:2011)

إن الوضع المتأزم في ليبيا أصبح عاملاً مؤثراً على أسعار النفط، فقد ساهم استمرار العنف وعدم الاستقرار في ليبيا في ارتفاع سعر برميل النفط إلى 100 دولاراً ونفط الخام إلى 110 دولاراً، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى مراقبة أسعار النفط وسط الاضطرابات التي تضم منطقة الشرق الأوسط وهذا الارتفاع يؤثر على المصلحة الأمريكية كون الولايات المتحدة دولة تستهلك ربع إنتاج العالم من النفط وليس من

مصلحتها ارتفاع أسعار النفط، وبدأت المؤشرات تظهر بقيام إحدى الشركات النفطية بتقليص إنتاجها في ليبيا إلى 100 ألف برميلاً يوميا وأخرى قامت بترحيل موظفيها بسبب تردي الأوضاع الأمنية. وبالتالي فإن استراتيجية الرئيس السابق (أوباما) في إدارة الأزمة كانت عقلانية حيث يسعى لتحقيق أهدافه بأقل تكلفة وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في تاريخ 19 آذار 2011 أن سفناً وغواصات أمريكية وبريطانية أطلقت 110 صواريخ توماهوك على أهداف في ليبيا ضمن المرحلة الأولى من عمليات فجر الاوديسا الهادفة لإرغام القذافي على الالتزام بحظر الطيران في الأجواء الليبي. وفي 31 شباط أعلنت القيادة الأمريكية أنها أجبرت قوات القذافي على التراجع عن عدة مدن وإنها ستوسع نطاق الحظر الجوي ضد قوات النظام (الجزيرة،2011،www.aljazeera.net).

وقد كان للمخابرات الأمريكية دور كبير في تجنيد العديد من العملاء داخل ليبيا بعد العام 2004، لجمع المعلومات عن الشعب الليبي وكيف يمكن أن تحشد الشعب ضد نظام الرئيس معمر القذافي، تمهيداً للثورة عليه، وقد أشارت وكالة رويتر الإخبارية في العام 2011 إلى تسرب أحد الوثائق السرية والتي صدرت من قبل الرئيس (باراك أوباما)، والتي تفوض المخابرات الأمريكية (CIA) لدعم المعارضة الليبية في المنطقة الشرقية ضد نظام معمر القذافي، ودعم المعارضين بالسلاح والمال وتدريبهم وإعدادهم تمهيداً للثورة على نظام معمر القذافي .(مزيتي وشميث، 2011: 40)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث دعمت المخابرات الأمريكية الشباب الليبي لعدة سنوات، وهذا ما صرح به وزير الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية (روبرت غيتس) بأنه تم تدريب أكثر من 100 شاب ليبي منذ 2005-2011، وقد تم ذلك بسرية تامة داخل الأراضي الليبية، كما تواصلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما) وبدعم منه للمعارضة الليبية في الداخل ومن أبرزهم مصطفى عبد الجليل وزير العدل السابق في

نظام القذافي، والذي أصبح فيما بعد رئيس المجلس الوطني الانتقالي بشكل مؤقت بعد سقوط القذافي وكذلك فقد تواصلت وزيرة الخارجية الأمريكية ولأكثر من مرة مع المعارضة الليبية لإسقاط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي . (ليفي، 2011: 44)

وتوصلت الدراسة أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) كانت في بداية الأزمة الليبية تميل إلى استخدام القوى العسكرية إلا أنها لا تريد الدخول في مواجهة عسكرية بشكل مباشر خوفا من تكرار فشلها كما حصل في العراق الا أنها تراجعت وسلمت المهام القيادية لدول أوروبا وحلف شمال الأطلسي وحاولت الوصول لحل الأزمة بطريقة دبلوماسية من خلال مطالبة القذافي بالتنحي عن السلطة لحماية مصالحها باستمرار تدفق النفط إلى دول الحلفاء واستقرار أسعاره وحماية مصالحها بالمنطقة.

ويستنتج من الدراسة وعطفاً على ما سبق، أن ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط نظام القذافي هو استكمال الولايات المتحدة لمشاريع تجزئة الوطن العربي، حيث أن سياسة القذافي كانت تتعارض مع هذه السياسة، إضافة لما يتمتع به القذافي من نفوذ في إفريقيا، وحجم الاستثمارات الليبية في القارة الإفريقية، وكذلك دعوة القذافي لتمزيق ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من التصريحات التي دفعت الولايات المتحدة لإنهاء حكم العقيد معمر القذافي، وكذلك للسيطرة على النفط في ليبيا، حيث يوجد فيها احتياطي نفطي كبير والاستفادة من الصحراء الليبية لتوليد الطاقة الشمسية وغير ذلك من الأسباب.

5-2-2 الثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك.

تميزت استراتيجية الرئيس السابق (باراك أوباما) بمزجها بين التصور المثالي في أهدافها ومنطلقاتها والتصور الواقعي في وسائل وآليات تحقيق الأهداف التي أكدتها، فهي تتحدث عن ضرورة نشر القيم والمبادئ الأمريكية من حرية وعدالة وديمقراطية، وهي قيم ومبادئ في حقيقتها تحمل تصوراً مثالياً للعالم، ولما يجب أن يكون عليه، وهو تصور غالب في جُل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية. ولكن الاستراتيجية في الوقت ذاته

تتحدث عن إدراك العالم "كما هو" والتعامل مع قضاياه وتحدياته القائمة . (ناي،2018: 59)

لا تختلف إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) عن غيرها وهو ما وضح من تقرير استراتيجية الأمن القومي (أو ما يطلق عليه التقرير الرئاسي الأول بشأن استراتيجية الأمن القومي)، فلا جديد في أهداف الأمن القومي الأمريكي، كما أبقت الوثيقة إمكانية شن عمليات عسكرية أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة لكن بشرط أكثر صرامة من تلك التي تنص عليها سياسة (جورج بوش الابن)، وهكذا فإن الجديد الذي قدمته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (أوباما) حتى الآن لا يزال على المستوى الرمزي وبشكل خاص فيما يتعلق باستخدام مصطلحات معينة وبروح تعامل الإدارة الأمريكية مع العالم الإسلامي. (ناي،2018: 63)

وهكذا يعود الفضل إلى الرئيس (باراك أوباما) في تحسين خطاب السياسة الخارجية الأميركية، لكن الولايات المتحدة ما تزال تخوض غمار حروب لم تنته في أفغانستان والعراق ومواجهة الملفات النووية المعقدة مع إيران وكوريا الشمالية وجهود السلام المتعثرة في الشرق الأوسط، لأن التزام واشنطن بأمن "إسرائيل ثابت لا يتزعزع والعلاقات الدفاعية هي الآن أقوى من أي وقت مضى، وللمصلحة المتبادلة للدولتين (الولايات المتحدة وإسرائيل) وفق ما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي . (الناصر،2014: 107)

واجهت التوجهات الأمريكية في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) تجاه الأزمة في مصر انقساما سياسيا داخليا في بداية الأزمه، حيث كان موقف الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) غير واضح ومتذبذب بين مجلس مؤسسة السياسة الخارجية في إدارته الذي قادته وزيرة الخارجية في حينه (كلينتون) و(بايدن) و(غينس) وعدد من المسؤولين في البيت الأبيض من جهة ووزير الدفاع (البنتاغون) وعدد من المسؤولين من جهة أخرى الذين يرون من وجهة نظرهم أن الأزمة في مصر من منظور المصالح الاستراتيجية

الأمريكية في المنطقة تؤثر على مصالحهم وخاصة اتفاقية السلام الإسرائيلية العربية كامب ديفيد. (Nina mast 2014:3)

إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه نظام حسني مبارك قبل حدوث الثورة كانت تقوم على سياسة (العصا والجزرة)، فقد سعت إدارة (باراك أوباما) إلى دعم المعارضة المصرية في الداخل والخارج وفي نفس الوقت تدعم مشروع التوريث الذي كان الرئيس المصري يسعى لتنفيذه، إلى جانب استخدام المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر كأداة للضغط على النظام إلا أن اندلاع الثورة في 25 يناير 2011 التي طالبت بتنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن سدة الحكم أدى إلى إحداث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه مصر. (عبد الشافي،90:2011)

اتسم موقف إدارة الرئيس السابق (أوباما) من الثورة المصرية 2011 بدرجة عالية من الغموض والإرباك، بفعل الضغوط التي تعرض لها الرئيس (أوباما)، والناجمة عن حدوث الثورة المصرية بشكل غير متوقع ومفاجئ، وسرعة تطور أحداثها، والحرج الناشئ عن "التناقض الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من قيم سياسية تعلي من الديمقراطية، والحريات العامة التي كانت تدعوا إليها، وبين ما تنفذه واقعياً من خلال ممارساتها وسلوكها"، إضافة إلى حجم الاختلال الذي سيصيب المعادلة السياسية في المنطقة العربية، التي بذلت الولايات المتحدة الأمريكية، جهوداً كبيرة، وأموالاً طائلة، في سبيل رسمها بما يخدم مصالحها، ويحقق الأمن لإسرائيل . (رضوان، 2011: 55)

بدأت الإدارة الأمريكية تدرك أن النظام المصري سوف يزول لا محالة خاصة بعد تزايد عدد المحتجين بشكل كبير مما جعلهم يركزون جل اهتمامهم على الجيش المصري ليتولى إدارة المرحلة الانتقالية للسلطة بهدف حماية المصالح الأمريكية التي قد تتعرض لتهديد وخاصة اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية. (حجازي،www.almesryoon.com2011)

بدأت الولايات المتحدة بالضغط على النظام المصري؛ لإرغامه على الامتناع عن استخدام العنف ضد المحتجين، ونادت بالحق في التجمع والتظاهر، وإبداء الرأي، وفوق ذلك طالبت الجيش بالتزام الحياد، وضبط النفس خشية انزلاق الأوضاع إلى اضطرابات عارمة، وفوضى يفشل النظام المصري في ضبطها، وإعادة الأمور إلى نصابها، بما يفتح المنطقة على احتمالات ترى فيها الولايات المتحدة مهدداً للاستقرار في المنطقة برمتها، وهذا ما أكده الأستاذ سليم نصر الرقعي في تحليله للموقف الأمريكي من الثورة المصرية، حيث يشير إلى أن الولايات المتحدة أدركت أن قمع المظاهرات سيزيد الأمر سوءاً، وسيفجر الأوضاع في مصر، وسيؤدي في النهاية إلى حدوث فوضى عارمة تخشى الولايات المتحدة وإسرائيل أن تستغلها الجماعات الإسلامية، للسيطرة على الوضع في مصر، وفرض نظام إسلامي متشدد ومعاد للولايات المتحدة وإسرائيل، يطيح أول ما يطيح باتفاقية السلام، التي يُعد الاستمرار بالعمل بها من أهم أهداف واشنطن وتل أبيب في الشرق الأوسط . (عبد الحليم، 2012: 77)

بعد أن تمت الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك من منصبة وحصول جماعة الإخوان المسلمين على الأغلبية في البرلمان بدأت اتصالات غير مباشرة من قبل الولايات المتحدة مع الإخوان المسلمين، ودعمت الولايات المتحدة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي باعتباره رئيس منتخب من الشعب المصري بعد أن تعهد الإخوان المسلمين بالحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة . (Jermy sherp،2011:13)

بعد مرور فترة زمنية قصيرة من حكم مرسي وقع توتر بين الجانبين المصري والأمريكي بسبب قيام الرئيس المصري الراحل محمد مرسي بزيارة لإيران من خلال مؤتمر عدم الانحياز وحدث ليلة خروج المظاهرات الشعبية ضد الفلم المسيء للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ووصلت الاحتجاجات إلى السفارة الأمريكية في المنطقة وحصل اعتداء

من المتظاهرين على مبنى السفارة وتم إنزال العلم الأمريكي وكان رد الحكومة المصرية الذي يدين تلك الأعمال متأخراً . (الشوربجي،18:2015)

دخلت مصر مرحلة سياسية جديدة بعد نشوب حركات احتجاجية ضد حكم الرئيس المصري الراحل محمد مرسي في 30حزيران 2013 تطالب بانتخابات مبكرة وإيقاف الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي مما دفع وزير الدفاع المصري إلى إعلان انقلاب عسكري. كان موقف الإدارة الأمريكية في بداية المرحلة الأولى للانقلاب العسكري تميل إلى الحذر الشديد في التعامل، ومن ثم اعترفت الإدارة الأمريكية بنظام المصري وأصبحت داعمة للرئيس عبد الفتاح السيسي الذي وعد الإدارة الأمريكية بالمحافظة على مصالحها في المنطقة والالتزام بالاتفاقيات الدولية. (الناصر،2014: 109)

وتبين بأن الحرج الذي وقعت فيه إدارة (أوباما) مرده أن الثورة المصرية رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية، إلا أن واشنطن التزمت الحذر، دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة، حيث كانت من الناحية القيمية مع شباب الثورة، أما مصالحها فهي مع النظام، فالإدارة الأمريكية لا تتوانى في الدفاع عن مبادئها، وقيمها المنادية بالديمقراطية والحقوق والحريات، تلك المبادئ والقيم التي استثمرتها، واتخذتها مبرراً لتشجيع وتمويل الثورات الملونة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، وبالتالي فإن التردد في دعم وتشجيع الثورة المصرية يوحي بـ "التوظيف السياسي لقضية التحول الديمقراطي، الذي أصبح مطلباً أمريكياً تجاه الدول التي ترغب واشنطن بإخراجها من دائرة منافسيها السياسيين، في حين أنه يصبح غير مرغوب تجاه الدول الحليفة أو الصديقة خشية فقدان النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ومن خلال تتبع الموقف الأمريكي من الثورة المصرية والتطورات المستقبلية لما بعد 30/ يونيو، يمكن ملاحظ مدى سيطرة مبدأ البرجماتية والواقعية على السياسة الخارجية الأمريكية بعهد الرئيس السابق (باراك أوباما)، حيث ارتكزت على التعامل مع الواقع وليس السعي إلى خلق واقع جديد، والسعي للاستفادة من المعطيات الحادثة على ارض الواقع

التي تحقق المصالح الأمريكية بغض النظر عن البعد المتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. (عبد العاطي،2014: 3)

5-2-3 الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

كانت هناك مشاورات يومية بين الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) والرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما)، وهذا ما دفع (جون إيدن) إلى القول بأن أنقرة وواشنطن على خط واحد، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال المحادثات السرية والعلنية بخصوص إجراءات عسكرية مشتركة ضد النظام السوري تحت عناوين إنسانية، ومحاولة إقامة منطقة أمنية عازلة لتأمين الحماية للجيش السوري الحر، وتوجه لعملية عسكرية محدودة في المنطقة الحدودية بهدف إحداث خلل أمني في الداخل السوري، وذلك في محاولة لتقويض النظام السوري . (الخزاعلة،2017: 92)

ويمكن الإشارة إلى استراتيجية (أوباما)، والتي يطلق عليها "الاستراتيجية الأوسطية" في التغاضي الأمريكي عن التوغل الروسي في سوريا بهدف تجنب توريط جيشه بأي حروب جديدة أو أي انخراط مباشر في صراعات الشرق الأوسط وذلك بالاعتماد على الوكلاء الإقليميين في إدارة الصراعات بالمنطقة العربية وضرب الأعداء والخصوم بعضهم البعض. (الناصر،2014: 111)

ومن هنا ندرك أن سياسة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) اتجهت نحو عدم إيجاد تسوية سياسية في سوريا، والعمل على تسليح قوي المعارضة السورية دون أن تتورط بشكل مباشر في الشأن السوري، ومحاولة إيجاد الحلول السياسية والأمنية . (الخزاعلة،2017: 114)

جاءت طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية مرتكزة على محوريته في تشبيك العلاقات في منطقة الشرق الأوسط في إطار المصالح العليا للولايات المتحدة في المنطقة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وعليه يمكن القول أن الثورة السورية قطعت الطريق على

تطور العلاقات الأمريكية مع النظام السوري، والتي كانت بصدد التطور الايجابي قبيل الثورة بشهور، هذا التطور الذي جاء في إطار تطوير النظام السوري لاستراتيجية إقليمية نشطة ساهمت في مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه سوريا بتحويلها من "التشدد وفرض العزلة" إلى "الحوار والانخراط" على نحو أعاد لها اعتبارها الإقليمي، بل إن النظام السوري راكم من مصادر القوة وأوراق الضغط ما جعله أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، فعندما وصل الأسد الابن للحكم في سوريا جاء بخبرات محدودة وعبر شرعية داخلية وخارجية متآكلة، وتزامن ذلك مع مرحلة دولية اتسمت بالتشدد تجاه دول المنطقة وصلت حد طرح أفكار علنية لعملية إحلال سياسي كما تم بالفعل في العراق، حيث وضعت الخارجية الأمريكية سوريا بعد أحداث 11 أيلول 2001 على قائمة الدول الراعية للإرهاب وذلك رغم التعاون الذي أبداه النظام السوري مع وكالات الحكومة الأمريكية في مكافحة الإرهاب .(جاسور،2011: 34)

لكن كل هذه الضغوط الأمريكية، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين من محور الاعتدال، لم تنجح في خضوع النظام السوري للمطالب الأمريكية الرئيسية المتعلقة بالملفات الإقليمية المهمة، وعندما أعادت الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه سوريا منتصف عام 2007 كانت ترى أن التعاون مع دمشق مفيد في دفع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على عدة جبهات بما في ذلك مستقبل العراق واستقراره، وعلى المدى الطويل خلق دولة قابلة للحياة في لبنان، والمساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل على كافة الجبهات، وإذا تخلت دمشق عن أيديولوجيتها كان يمكن تحجيم نفوذ إيران في المنطقة وخلخلة توازنها الإقليمي (65,2011.Anrew tabler) .

بالإضافة إلى الحاجة للتعاون بين سوريا ووكالات الحكومة الأمريكية لملاحقة القاعدة وحلفائها،وفي النهاية سيعزز الاشتباك الدبلوماسي والاقتصادي بين سوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القوى الإصلاحية في سوريا بما في ذلك أعضاء الطبقات المهنية والتجارية ومن ثم تسريع جهود دمجها في الاقتصاد العالمي، لكن تلك الملفات

امتلكت فيها سوريا رصيدا كبيرا من المناورة وقدرة فعلية على التأثير، لهذا زاد الارتباط السوري الإيراني وساهمت سوريا بقدر كبير في إرباك الحسابات الأمريكية في المنطقة وكانت حائلا دون تقدم المخططات الأمريكية نحو الشرق الأوسط الجديد، بل شهدت المنطقة تطورات أهمها حرب في لبنان 2006، وأخرى في غزة مطلع 2009، ولم تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة من تحقيق إنجاز عسكري أو سياسي حاسم فيهما بل ثبت بما لا يدع مجالا للشك مدى تأثير الدور السوري، وتأكد أيضا فشل الاستراتيجية التي اتبعتها إدارة بوش الابن تجاه سوريا منذ عام 200(Andrew tabler2011:67))

ترك الموقف الأمريكي من الثورة السورية بعض المراقبين يتساءلون عن موقف واشنطن الحقيقي من "الأسد" وبدد الآمال حالياً للمعارضة السورية الوليدة وسلط الضوء على أن الثورات العربية ليست متساوية على الأقل في حسابات صنّاع السياسة الأميركيين.

إن الولايات المتحدة لم تطالب في واقع الأمر "الأسد" بالتنحي لأنها لا تمتلك وسيلة لتحقيق مثل هذا الطلب، ولا تمتلك واشنطن التي تصارع أزمة مالية القوة العسكرية الفائضة للإطاحة بحكومة الأسد بالقوة ولا النفوذ الذي أعطته إياها في مصر سنوات من العلاقات العسكرية أو التحالف الدولي الذي أيد الضربات الجوية على دعائم سلطة "ألقذافي"، التأييد الأمريكي الملغوم لثورة شعب سورية وكل تأييد مماثل يصدر عن أي جهة من الجهات تمثّل قوى الهيمنة والعدوان والاغتصاب والاحتلال والحروب والاستغلال مرفوض جملة وتفصيلا.(Remarks 2011:33)

5-2-4 الثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضم النظام اليمني لها وتحقق مصالحها الأمنية الذي يمثل الهاجس الأكبر للولايات المتحدة، فالموقع الجغرافي لليمن يعتبر استراتيجياً مما أدى إلى زيادة اهتمام الولايات المتحدة به، حيث أن شواطئه البحرية

تزيد عن 2000 كيلو متراً، ناهيك عن ووجود ممرات مائية هامة مثل مضيق باب المندب، ومن مظاهر العلاقة الأمنية بين البلدين زيارة وفد أمريكي إلى اليمن عام 1997 التفاهم على استحداث دوائر خاصة في اليمن لمكافحة الإرهاب وتدريبهم لتصدي للقوى الإرهابية . (برجا،270:2015)

وقد حدث توتر في العلاقات الأمريكية اليمنية على أثر الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية uss cole في ميناء عدن في شهر تشرين أول 2000 ونجم عنه مقتل 17 بحارا أمريكيا وإصابة 40 آخرين بجروح مختلفة، وتبنى تنظيم القاعدة ذلك الهجوم (القصلي،1:2010)

وبعد أقل من اثني عشر شهرا من تفجير المدمرة الأمريكية uss cole في ميناء عدن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم في الحادي عشر من أيلول 2001 الذي استهدف مجمع التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع نجم عنه تدمير برجي مجمع التجارة وإصابة العديد من الأشخاص، دخلت العلاقات الأمريكية اليمنية منعطفا خطيراً حيث تردد أن اليمن باتت على قائمة الدول الإرهابية المستهدفة بضربة عسكرية باعتبارها إحدى مناطق التجمعات والبيئة الحاضنة للإرهابيين. (القصلي، 2010: 4)

بعد خروج المتظاهرين اليمنيين ومطالبتهم بتغيير النظام سعى النظام اليمني إلى إفشال الحركات الاحتجاجية باستخدام وسائل التشويه والتشهير بالمحتجين واتهامهم باللصوص والمحتالين واستخدام قوات الأمن القمع للمتظاهرين مما نتج عنه آلاف الإصابات والعديد من القتلى . (المجموعة الدولية للازمات،150:2011)

وأكد الرئيس السابق باراك أوباما على دعم الإدارة الأمريكية كل خطوات الإصلاح التي أعلن عنها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وطالبه بعدم استخدام العنف ضد المحتجين ليمارسون حقهم الديمقراطي وحرية التعبير .(الفطيسي،49:2012)

وصرح مدير المخابرات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية في11 شباط 2011 بشهادة خلال استماع في الكونغرس يبين أن التحديات السياسية والأمنية تمثل اكبر تهديدا لليمن منذ الحرب الأهلية عام 1994 وبين بأن تدهور الحكم في اليمن يمثل تحديا كبيرا في المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن ذلك سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له القيام بتنفيذ اعتداءات إرهابية، وفقا لما صدر عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية ونقلا عن مسؤولين في البيت الأبيض عن دعم إدارة الرئيس السابق (أوباما) للرئيس علي عبدالله صالح سرا والامتناع عن نقده علنا، وأن ذلك كان بسبب رؤيتها له كحليف للولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة في اليمن . (الفطيسي،50:2012)

اتسم الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية بالتردد وأن الوقوف مع الثورات ضد أنظمة هشة قد ينتج عنه فوضى وبالتالي تساهم في انتشار تنظيم القاعدة، صرح وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غنيس) في مقابلة مع شبكة ABC في 2011 أن سقوط نظام الحكم في اليمن سيجعل واشنطن تواجه تحديات إضافية تنطلق بمكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة الذي يعتبر خطرا في الجزيرة العربية ولا يقل خطورة عما هو في العراق أو أفغانستان . (الشهاري،2011: 61)

إن تدخل دول الخليج العربي التي يمثلها مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن أحداث اليمن وأنها لا ترغب بالتأثير على مسار الأحداث بما يحقق مصالحها حيث أنها لم تترك المبادرة لمجلس التعاون الخليجي، وإنما سعت لرفع المجلس إلى واجهة الحدث السياسي لإنهاء الثورة اليمنية بما يتوافق مع مصالحها ومصالح دول الجوار، "قدمت الولايات المتحدة الأمريكية جدول المبادرة التي قامت بتقديمه دول مجلس التعاون الخليجي لتسليم الرئيس علي عبدالله صالح صلاحياته إلى نائبة خلال 30 يوما حيث تركز المبادرة الأمريكية على توقيع اتفاق بين صالح وأحزاب المعارضة برعاية واشنطن .(الجزيرة نت، 2011)

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب من قبل دول التحالف مع السعودية ضد اليمن، وقد أثنى وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة (جون كيري) على العمليات العسكرية التي تخوضها السعودية ضد اليمن كما أشار بأن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم الدعم للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية والإسناد والدعم واللوجستي وتزويد الطائرات بالوقود جوا والمساعدة في تحديد الأهداف وأن مجلس الأمن القومي الأمريكي يرفض ما يقوم به الحوثيين من عمليات عسكرية ضد الحكومة اليمنية وأن هذه الأعمال سوف تسبب الفوضى وتهدد أمن المواطنين في اليمن والتي تنعكس سلبا على مصالحها في المنطقة . (CNN 2015 http/Arabic.cnn.com)

نستنتج أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (باراك أوباما) كانت في بداية الثورة داعمة للرئيس علي عبدالله صالح لحماية مصالحها،إلا أنها تخلت عن دعمها له وتعاونت مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لدفعه للقبول بالخطة الانتقالية للحكم غير أن هذه الخطة لم تتضمن إصلاحاً حقيقياً في نظام الحكم، إنما جاءت مجرد تغيير للنخب الحاكمة وبعد سقوط الرئيس علي عبدالله صالح وتولي هادي منصور الحكم لم تعد الديمقراطية هي المحرك الأساسي لسياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن وإنما للاعتماد على النظام كشريك لمحاربة الإرهاب وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتوفير الأمن وحرية الملاحة البحرية في المنطقة نظراً للموقع الاستراتيجي لليمن.

خلاصة الفصل

حاول (باراك أوباما) رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية بعد إخفاقات إدارة الرئيس (بوش الابن) التي تمثلت بالانهيار المالي، ووسَّعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة، اعتماد (أوباما) على القيم الأخلاقية ، وإقامة العلاقات والمصالح المشتركة مع الأمم الأخرى، والابتعاد عن الدخول في حروب جديدة ،والتركيز على تطوير الإمكانيات الاقتصادية باعتبارها القوة الأساسية لتعزيز

الديمقراطية في العالم والاعتماد على سياسة تفعيل التعاون المشترك مع الدول والمؤسسات في العالم وتطوير العمل الجماعي للوقوف بوجه التحديات وركز على موضوع معالجة الفقر في العالم لأن أمن العالم هو أمن (الولايات المتحدة الأمريكية) على هذا النحو فإن(أوباما مثالي جديد، لا واقعي) .

الخاتمة :

إن تحقيق المصلحة العليا للدولة هو الهدف الأساسي من ممارستها للسياسة الخارجية، وإذا ما أخذنا بتعريف السياسة الخارجية من بُعد برامجي، فإنه يتضح لنا أن سياسة الدول يجب أن تكون مرسومة ومعدة بشكل مسبق يضمن تحقيق أفضل الأهداف قبل مجيء أي إدارة للحكم،ويكون الاستمرار في تطبيق هذا البرنامج بغض النظر عن الشخص الذي يستلم مقاليد الحكم في الدولة.

وقد تميّزت أهداف سياسة (الولايات المتحدة الخارجية) تجاه المنطقة العربية بالثبات والاستقرار برغم تغير الإدارة فيها، إذ إن تلك الأهداف تمحورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حول ثلاثة أهداف رئيسية، هي: الحفاظ على أمن منابع النفط، وضمان تدفقّه بشكلٍ دائمٍ وبأسعارٍ مقبولة، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومحاربة الإرهاب بعدما ضربت العمليات الإرهابية (الولايات المتحدة الأمريكية) ورموزها في 11 أيلول 2001، وهذه الأهداف مرتبطة ببعضها البعض؛ لأن محاربة الإرهاب تحمي إسرائيل، وتضمن الحفاظ على تدفق النفط.

أما إستراتيجية تطبيق تلك الأهداف، فتختلف من إدارة رئاسية إلى أخرى، وهذا يعود لمعتقدات ومحددات وأساليب كل رئيس أمريكي في تبنيه للسياسة الخارجية في إطار تحقيق المصلحة القومية الأمريكية سواء تم ذلك من خلال استخدام القوة أو من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية.

ومن هنا، يمكن رصد التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة كل من الرئيسين (جورج بوش الابن)، و(باراك أوباما)، بحيث وُصف الأول بطغيان الواقعية الجديدة على المثالية الجديدة ،بينما وُصف الثاني بطغيان المثاليةالجديدة الجديدة على الواقعية، وقد وصل الباحث لهذين الوصفين من خلال قياس توجهات كلا الرئيسين نحو عددٍ من القضايا المفصلية في المنطقة العربية.

وإذا ما تم الأخذ بالاعتبار أثر المحددات الخارجية والظروف الواقعية الجديدة في المنطقة العربية على تكون تلك التوجهات المثالية جديدة أو الواقعية الجديدة لدى كلا الرئيسين، فإن الباحث يرى أنها غير ذات أثر على ذلك التوجه، وإنما مثلت فقط عاملاً محفزاً لتشكله، حيث أن أبرز حدث عاصرته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) كان تعرض (الولايات المتحدة) لهجمات إرهابية في 11 أيلول 2011، ولكنه لم يكن العامل الأساسي في ترجمة الواقعية الجديدة نحو قضايا المنطقة العربية، لأن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن كان متعاوناً مع المحافظين الجدد ومستلهماً لأفكارهم التي تسعى للهيمنة والسيطرة باستخدام القوة العسكرية منذ أن كان حاكماً لولاية تكساس، وكما ذكر الباحث سابقاً، فإن هناك اعتقاداً بأن (الولايات المتحدة الأمريكية) هي من افتعلت تلك الأحداث مبررا لها لاستخدام القوة من اجل محاربة التنظيمات الإرهابية والتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية وسيطرتها على مناطق النفط .

وفيما يتعلق بالرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)، فهو بالأساس أستاذ في القانون الدستوري، وكان معارضاً لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) فيما يتعلق بإعلان الضربات الاستباقية، وإقحام (الولايات المتحدة) في حروب ذات تكاليف مالية وبشرية كبيرة ، وقد ورث الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) الولايات المتحدة الأمريكية مستنزفة في معركتين أساسيتين في كل من العراق وأفغانستان، أضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي، فمن الطبيعي أن تتغير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهده لمحاولة تفادي الأخطاء السابقة، ومعالجة الاقتصاد الأمريكي داخلياً، والحفاظ على ما تبقّى من سمعة (الولايات المتحدة الأمريكية) ومصداقيّتها على المستوى الدولي وخصوصاً في المنطقة العربية، وخلال فترته الرئاسية الثانية عاصر العالم ثورات الربيع العربي التي أسفرت عن تحولاتٍ سياسية وإستراتيجية جوهرية في المنطقة العربية، وقرّر الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) أن تبقى (الولايات المتحدة الأمريكية) بمنأى عن الانخراط في الصراعات القائمة في المنطقة

العربية، وأن تقلص من التدخل العسكري، وأن تعتمد على الجهود الدبلوماسية، مما ساهم في صعود قوى إقليمية ودولية على حساب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية.

وإذا ما أعدنا حقيقة أن المنطقة العربية ذات بعد استراتيجي (للولايات المتحدة الأمريكية)، وأن أهدافها السابقة الذكر تجاه المنطقة ثابتة ولا تتغير، وأن لها مصالح تمنعها من الخروج من هذه المنطقة بشكلٍ نهائي بغض النظر عن توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة نحوها بين المثالية الجديدة والواقعية الجديدة، فإنه يجب الاستفادة من الدور الأمريكي في المنطقة العربية من خلال مساهمتها في مساعدة الدول المنهارة على إعادة بناء نفسها لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يضمن السلام والأمن الدوليين.

أولاً– النتائج:

أثبتت الوقائع التاريخية للتدخلات (الأمريكية) في المنطقة العربية أن ما يحرك السياسة الخارجية (الأمريكية) تجاه قضايا المنطقة نابع من مبادئ أيديولوجية إما مثالية جديدة وإما واقعية جديدة تخدم مصالحها على حساب المصالح العربية، إلى جانب الأهداف الثابتة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، والمتمثلة بضمان منابع النفط، وحماية أمن إسرائيل، ومحاربة الإرهاب.

وانطلاقاً من تلك الوقائع، فإن مشكلة هذه الدراسة تمحورت حول التعرف على التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلال الأعوام 2001–2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنطلقات الأساسية للمدرستين المثالية والواقعية في السياسة الخارجية، وبيان أهداف محددات السياسة الخارجية (للولايات المتحدة الأمريكية) تجاه المنطقة العربية، وإبراز التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، والرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما).

وقد وظفت الدراسة كلاً من منهج صنع القرار في السياسة الخارجية، والمنهج المقارن للإجابة عن تساؤلاتها، والتحقق من صحة فرضيتها المركزية القائلة **بوجود علاقة ارتباطيه طردية بين أهمية المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية عليها**، إذ تبين للدراسة صحة هذه الفرضية، ووجود علاقة ارتباطية إيجابية بين أهمية المنطقة العربية وفرض الهيمنة (الأمريكية) عليها، حيث أن الاهتمام (الأمريكي) بالمنطقة العربية قد برز منذ ثلاثينات القرن المضي؛ انطلاقاً من عدّة عوامل، أهمها الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة وسط القارات، وتحكّم دولها في طرق المواصلات البرية الجوية من الشرق والغرب والجنوب والشمال، وإشراف بعض دولها على البحر الأبيض، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي،والمضائق من خلال مضيق جبل طارق،وقناة السويس،ومضيق باب المندب، أضف إلى ذلك اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما مارست ضغطها السياسي على الحلفاء للحصول على حصتها الاستعمارية، وتعاظم اهتمام (الولايات المتحدة الأمريكية) بالنفط بعد ذلك حتى أصبحت شركات النفط (الأمريكية) هي المسيطرة على النفط الذي يُعتبر الفرع الذي يغذّي تطور الاقتصاد الرأسمالي ككل، ويُضاف إلى ذلك دعم (الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل) منذ عام (1948)، ومساندتها بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر في جميع المراحل، ودعمها عسكرياً في المعارك التي خاضتها مع العرب منذ العام (1948)، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل القوة الصالحة لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وأخيراً بُعد مكافحة الإرهاب والذي أصبح محور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

وقد أثبتت الدراسة صحة فرضياتها الفرعية التي انبثقت عن الفرضية الرئيسية، وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك مجموعة ثابتة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية إلى تحقيقها في المنطقة العربية

تبيّن للدراسة صحة هذه الفرضية، إذ تمثلت الأهداف السياسية بهدفين جوهريين،هما الموقف الأمريكي من طبيعة الصراع العربي (الإسرائيلي)، ودعم النظم العربية المتحالفة مع (الولايات المتحدة)، وأضيف للأهداف السياسية لاحقاً الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتركيز على الحرية وحقوق الإنسان، وضرورة المطالبة بالتغيير السياسي في المنطقة وإعادة ترتيبها وفق ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، وغير ذلك من المشروعات الأخرى، وقد شكّلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مبرّراً للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، حيث تبنّت (الولايات المتحدة) منهج الحرب على الإرهاب كمنهج أساسي في سياستها الخارجية، وقد نتج عن ذلك قيام الإدارة الأمريكية باحتلال كل من العراق وأفغانستان بحجة أنهما يشكلان ملاذاً آمناً للإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي والعديد من دول العالم.

وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية، فقد كانت المنطقة العربية محط اهتمام للإدارات (الأمريكية) المتعاقبة، نظراً للثروات الهائلة الموجودة في المنطقة وأهمها النفط، والثروات الطبيعية الأخرى مثل الغاز والحديد والنحاس، وغير ذلك من معادن، كما أن الدول العربية تمثل سوقاً واسعاً للصادرات الأمريكية من السلع والبضائع المختلفة والسلاح، هذا بالإضافة إلى تواجد العديد من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات سواء كانت نفطية أو في المجالات الصناعية أو الغذائية التي لها مصالح في المنطقة العربية.

وبخصوص الأهداف الأمنية، فقد تمثلت بمنع امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية، ومنع حصول أي مجموعة إرهابية عليها خوفاً من نقلها إلى أي مدينة أمريكية رئيسية وتفجيرها فيها، ودعم الحلفاء الإقليميين (للولايات المتحدة الأمريكية) من الدول العربية مثل الأردن ومصر ودول الخليج العربي، وضمان أمن إسرائيل نظراً لأهميتها الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية من أجل

القيام بعمليات في كافة الاتجاهات، كما بمكن الوصول إليها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر الأبيض المتوسط.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك مجموعة من الوسائل التي تتخذها الإدارات الأمريكية لتحقيق أهدافها الثابتة في المنطقة العربية.

تبيّن للدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أن وسائل واستراتيجيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية (الأمريكية) تجاه المنطقة العربية تختلف من إدارة أمريكية إلى إدارة أمريكية أخرى، وتتراوح تلك الوسائل بين الوسائل السياسية التي تتمثل بالأداة الإعلامية، والأدوات الثقافية، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والوسائل الاقتصادية المتمثلة بالمساعدات والمنح الاقتصادية والقروض، أو الحظر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في (البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي) ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي، وأخيراً الوسائل العسكرية، والتي تتمثل بالغزو المباشر للدول، أو تقديم المساعدات العسكرية لدول "التحول الديمقراطي"، أو الدعم المالي للمعارضين للحكومات التي تراها (الولايات المتحدة الأمريكية) غير ديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات ترابطية بين تلك الأدوات وأن استخدام كل أداة يختلف بحسب طبيعة الظروف التي تحدد الأداة الأنسب والأكثر ملائمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تختلف آليات تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية باختلاف رؤية وتصورات الرؤساء الذين يتولون مقاليد الحكم فيها.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث إن المتتبع للسياسة الخارجية (الأمريكية) يجد أنها تتقلب بين ثنائية القوة والمبادئ، مع تغيّر الرئاسة الأمريكية، وتداول كل من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لسدة الحكم، خاصة عندما يرافق ذلك فشلٌ في السياسة الخارجية للإدارة السابقة، فقد شهدت (السياسة الخارجية الأمريكية) تحولاً ملحوظاً، بين كل من الرئيس (جيمي كارتر والرئيس رونالد ريغان)، حيث اعتمد (ريغان) على سياسة تحقيق الأمن والاستقرار من خلال استخدام القوة، واستثمار كبير في إعادة بناء القوة

العسكرية (للولايات المتحدة) في السنوات الأخيرة للحرب الباردة، كرد فعل على المثاليات التي أبداها (جيمي كارتر)، خاصة في تركيزه على تشجيع قضية حقوق الإنسان كمكون أساسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وحملت مدرسة المحافظين الجدد (المثالية الجديدة) رؤية نقدية لفترتي الرئاسة الأمريكية لكل من (جورج بوش الأب، والرئيس كلينتون)، وذلك بعد فترة الحرب الباردة، وبينت كيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة، حيث ذهبت تلك المدرسة إلى أن (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة من عام 1991 إلى عام 2001 فقدت الرؤية والموقع وذلك بسبب عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية بسبب انهيار (الاتحاد السوفييتي) سابقاً.

وقد ساد اعتقاد بأن السياسة (الأمريكية) بعد أن انتهت الحرب الباردة عام 1991 قد طغى عليها (الفكر الليبرالي)، من خلال المناداة بالنظام الدولي الجديد من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب)، وأنه لا بد من تدعيم التشاركية والعمل الجماعي بين الدول، وهذا ما تجسد من خلال غزو الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى العراق في العام 1991، إلا أن ما حدث في 11 أيلول 2001 قد أعاد العديد من المفاهيم الواقعية الجديدة كالأمن والقوة والتوسع، والاهتمام بالنواحي العسكرية، وتبني سياسات التوسع والهجوم.

ويظهر هذا الأمر بشكلٍ واضح عندما أجاب (هنري كيسنجر) عن مدى استرشاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية بالمصالح أو القيم الواقعية أو المثالية بقوله: "يوجد تحدٍّ حقيقي يظهر في دمج الواقعية الجديدة مع المثالية الجديدة، حيث لا يمكن لمن يصنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية أن يغفل عن التقاليد التي تتعلق بالتفوق الاستثنائي التي كرمت الديمقراطية (الأمريكية) نفسها بها، ومع ذلك لا يمكن لمن يصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها"، وهذا يعني أن كيسنجر يحدد أن عامل المصلحة هو الذي يوجه السياسة الخارجية للدول، ومنها (الولايات المتحدة الأمريكية).

وخير مثالٍ على اختلاف توجهات السياسة الخارجية (الأمريكية) تجاه المنطقة العربية باختلاف الرؤساء هو تغيّر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) من إستراتيجية عدائية توسعية شعارها مكافحة الإرهاب العالمي، وتوجيه ضربات استباقية لأي نظام سياسي يدعم الإرهاب، إلى الدعوة إلى إعادة العلاقات الجيدة مع العالم الإسلامي، وإنشاء التحالفات والتعاون الدولي في مجال القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل مكافحة الإرهاب والانتشار النووي وقضايا البيئة، والبقاء بمنأى عن الانخراط في الصراعات القائمة في دول عديدة بالمنطقة العربية، وتقليص التدخل العسكري والاعتماد على الجهود الدبلوماسية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

الفرضية الفرعية الرابعة: تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) لملف المنطقة العربية بطغيان الواقعية الجديدة على المثالية الجديدة

لقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أنه وبالرغم من وجود توجهات مثاليةجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن)، إلا أن الجانب الواقعي الجديد طغى على تلك التوجهات، وقد توصلت الدراسة لصحة هذه الفرضية من خلال قياس المؤشرات المثالية والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) لأربعة قضايا مفصلية في المنطقة العربية، وهي الاحتلال الأمريكي للعراق، والقضية السودانية، والاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، والجماعات الإسلامية في المنطقة العربية، حيث إن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان قد رسم مساراً جديداً للسياسة الخارجية،وتم تحديد معالم هذا المسار للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور (الأميركي) الرائد في النظام الدولي،وأبدت (الولايات المتحدة) استعدادها للمضي قدماً في طريق التخلص من الأعداء دون اعتبار للقيود الإنسانية العملية،

واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أو متخيلين، والتركيز على القوة لتحقيق الأهداف وبحسب وصف(بوش)، فإن هذه الإستراتيجية واقعية جديدة " لأن الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية أمتنا في الأجل الطويل.

الفرضية الفرعية الخامسة: تميزت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لملف المنطقة العربية بطغيان المثالية الجديدة على الواقعية الجديدة.

لقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أنه وبالرغم من وجود توجهات واقعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)، إلا أن الجانب المثالي طغى على تلك التوجهات،وقد توصلت الدراسة لصحة هذه الفرضية عاصرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) أحداث كان أهمها ثورات الربيع العربي، ومن خلال قياس المؤشرات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهده لأربعة قضايا مفصلية في المنطقة العربية،وهي: الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية المصرية ضد نظام حسني مبارك، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011،والثورة الشعبية اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح 2011، حيث حاول (باراك أوباما) رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية بعد إخفاقات إدارة الرئيس (بوش الابن)، وعلى هذا النحو فإن أوباما مثالي، لا واقعي، حين امتنع عن استخدام القوة والتدخل العسكري لدعم القيم الليبرالية الدولية واللجوء إلى الدبلوماسية والتعاون مع الدول.

ثانياً-<u>التوصيات</u>

بعد تحليل أبرز التوجهات المثالية الجديدة والواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيسين (جورج بوش الابن، وباراك أوباما)، تم الخروج بالتوصيات التالية :

1. ضرورة أن تقوم الدول العربية بإجراء دراسات ولقاءات تتعلق بتوضيح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بهدف وضع رؤية مستقبلية لتلك السياسة.

2. يجب على الدول العربية بناء قاعدة علمية وتكنولوجية تمكّنها من زيادة قوتها الاقتصادية والمعرفية، والتي تقود إلى تعبئة الموارد بما فيها الإمكانيات العسكرية، الأمر الذي يمكّنها من مواجهة أية تحديات ومخاطر مستقبلية.

3. نشر الوعي في صفوف الشباب العربي بالمخططات الأمريكية الهادفة إلى تأسيس شرق أوسط جديد تتولى إسرائيل قيادته.

4. دعوة وسائل الإعلام العربية إلى إبراز التطرف في سياسات (الولايات المتحدة) تجاه المنطقة العربية.

5. يجب تحفيز الدول العربية على إقامة علاقات سياسية واقتصادية فاعلة مع (الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا) عوضاً عن حصر العلاقات مع (الولايات المتحدة) فقط.

6. ضرورة قيام الدول العربية في إنشاء مراكز للدراسات العربية والإسلامية في (الولايات المتحدة الأمريكية) قادرة على شرح وتوضيح مفاهيم الإسلام بشكل متوازن وطرح القضايا العربية بمنهجية معاصرة تمكنها من منافسة مراكز الدراسات التي يديرها (اليهود) وذلك لتوضيح الصورة الحقيقية للقضايا العربية والتأثير ايجابيا بالرأي العام

الأمريكي الذي يؤثر على التوجهات السياسية لصناع القرار في (الولايات المتحدة الأمريكية) .

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

الكتب

أبو الحسن، حمزة، (2013) **إشكالية السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح السياسي، في الوطن العربي في ظل نظام السياسة الدولية الراهنة**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

أبو عامر، محمود، (2002)، **العلاقات الدولية العلم والظاهرة – الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبو عبدو، وآخرون، (2009) **دراسة الفكر السياسي لحركة حماس**، ط2، نابلس: مكتبة الجامعة.

أبو عزة، عبدالله، (2014)، **الإخوان المسلمون الحركة الأم: دراسة نقدية**، ط(1)، عمان.

أحمدي، احمد (2016) **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة غزو العراق وثورات الربيع العربي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.

الأشهب، نعيم، (2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

آل الدبل، تيري، (2007)، **إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي**، (ترجمة : وليد شحادة)، بيروت: دار الكتاب العربي.

أوين، دودجر، (2013)، **الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط**، القاهرة : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

برجا، فرانسوا وآخرون، (2015)، **اليمن والعالم تفاعل القاهرة:عالم في العقد الأخير من القرن العشرين**، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية.

برقاوي، احمد، (2014)، **إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية،** الطبعة الأولى، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية.

برهان، أحمد، (2014)، **العراق في ظل القانون الدولي،** القاهرة : دار الكتاب.

بسيوني، عبد الغني، (1985)، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي،** بغداد: الدار الجامعية.

بصبوص، أنطون، (2013) **التسونامي العربي،** (ترجمة : جورج كتوره)، بيروت، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.

البهي ، محمد (1975)، **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي،** مكتبة وهبة، القاهرة.

بوريدي، عبد الرزاق، (2014)، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014).**

بوقن، محمود علي (1980) **العلاقات الدولية مفاهيم وإرشادات منهاجيه،** الدار البيضاء، دار توتبال للنشر والتوزيع.

تاير، برادي، (2004)، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط.** (ترجمة : عماد فوزي شعيبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم.

تشومسكي، نعوم، (2005)، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم،** (ترجمة : سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي.

توفيق ، سعد، (2007)، **مبادئ العلاقات الدولية،** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

جاسور، ناظم، (2011)، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية،** ط(1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجراد ، خلف، (2003)، **أبعاد الاستهداف الأمريكي،** دمشق: دار الفكر.

جرجس، فواز، (2013)، **صنع السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟،** ط(2)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

جمرة، يوسف، (2009)، **الرؤية العقائدية للجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي**، عمان: مركز الشرق الأوسط للدراسات والأبحاث.

جندلي، عبد الناصر (2007) **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التعبيرية والنظريات التكوينية**،الجزائر، دار الخلدونية.

جوب جوري، جوز (2003). **السياسة الأمريكية تجاه العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات .

حتي، ناصيف، (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت:القاهرة،لعربي للنشر والتوزيع.

حرب، أسامة، (2002)، **خطة بوش للسلام**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

حسن، عصمت، (2002)، **دراسات في العلاقات الدولية الحديثة**، القاهرة ، دار المعرفة الحديثة.

الحسن، يوسف ، (2000)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حقي، سعد، (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط(1)، عمان: دار وائل للنشر.

حقي، محمد، (2001)، **قصة الصدام بين المنظمات الصهيونية والإدارة الأمريكية وجهات نظر**، ع(25)، القاهرة : الدار المصرية للنشر العربي والدولي.

حمدان، حمد، (2013)، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

الحمداني، قحطان، (2003)، **النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

حمزة، عادل (2015)، **الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية ثانوية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية

الخزرجي، ثامر، (2005)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،** عمان: دار مجدلاوي.

الخضري، عبد الناصر (2015) **الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط،** المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.

دونلي، جاك، (2014)، **الواقعية في نظريات العلاقات الدولية،** المركز القومي للترجمة.

راشد، شامخ، (2012)،"**الربيع العربي، المفهوم، الأسباب، التداعيات**" مديرية الدراسات والمعلومات، ط1، القاهرة،.

ربيع، محمد، (1978)، **مناهج البحث في السياسة،** بغداد: مطبعة بغداد.

ربيع، محمد، ، أسامة، **صناعة السياسة الأمريكية والعرب،** عمان دار الجليل للنشر والتوزيع.

رضوان، أحمد، (2005)، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي،** ط:1، القاهرة: مكتبة مدبولي.

رضوان، عرفة و بسيوني، عبير، (2011) **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين،** القاهرة : دار النهضة العربية.

الزبن، أريج، (2006)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري في الفترة الزمنية من عام 1980-2006.**

الزعبي، محمد، (2007)، **الاستعمار الأمريكي للشرق الأوسط الجديد ملامحه وتداعياته،** عمان: المكتبة الوطنية.

زغبوب، عادل، (1979)، **الدولة الاتحادية مفهومها وتحليلها،** بيروت.

زنودة، منى،(2014)، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية،** ط1، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية.

زهر الدين، صالح، (2004)، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية موسوعه الامبرطورية الأمريكية،** بيروت: المركز الثقافي اللبناني.

زيدان، ناصر، (2013)،**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

زين العابدين،أسامة، (2005)، **سياسة السودان الخارجية دراسة تحليلية نقدية**، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية.

سلامة، غسان، (1980)، **السياسة الخارجية السعيدية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت: مؤسسة دار الريحاني للكتاب.

سلمان، عبد الملك، (2008)، **العلاقات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع**، القاهرة: الدار الجامعية.

سليم، علي، (2010)، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: دار الرواد المزدهرة للنشر والتوزيع.

السماك، محمد، (2003)، **الدين في القرار الأمريكي**، بيروت: دار النفائس.

سمير، صيام، (2002)، **الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، دمشق: دار الفكر.

السويدي، جمال، (2014)، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

السيد سليم، محمد، (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**،ط(2)، القاهرة : مكتبة النهضة العربية.

الشاعر، إسماعيل (2009) **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11 /2001** ط(1)، الهيئة العامة السورية للكتاب.

الشاهر، شاهر، (2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

شرعان، عمار، (2018)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القصية الفلسطينية (2001-2018)**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

شطناوي، محمد، (2002)، **العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات، الفاعلين وأنماط التفاعل**، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية.

شعيبي، عماد، (2003)، **السياسة الأمريكية وصياغة عام جديد اليمين والمحافظين الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

شكر، عبد القادر، (2003)، **المجتمع الديني ودوره في الديمقراطية**، دمشق: دار الفكر.

شوقي، وليام، (1984)، **عقد من القرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي**، (ترجمة :عبد الكريم ناصيف)، دمشق: مكتبة الخدمات الطباعة.

الصباغ، أروى،و يوسف، عماد (1996)، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الرق الأوسط**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

طويل، نسيمة، (2017) **السياسة الخارجية الأمريكية إدارة في المفهوم والرؤى والمقارنات النظرية، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية** برلين: المركز الديمقراطي العربي.

عامر، عبد الملك (2008) **العلاقات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع** ، القاهرة الدار الجامعية.

عبد الجواد، جمال (2003). **النظام الدولي والحرب على العراق**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

عبد العاطي، عمر، (2014)، **قراءة تقرير أمريكا والإسلام السياسي تحول من العسكرة إلى الاندماج والتحالف**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الفتاح، عصام (2011)، **ثورات، أشهر الحركات الثورية في تاريخ إفريقيا والعالم**، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد اللطيف، أميمه، (2003)، **المحافظون الجدد قراءة خرائط الفكر والحركة**، ط(1)، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية.

عبد الناصر، عودة، (2007)، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

ألعفيفي ، منجي (2003). **التوازن الاستراتيجي ف، دورخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.

عليوة، السيد، (1988)، **إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة : دار النهضة العربية.

العناني، خليل، (2003)،**دور النفط في الأزمة العراقية –الأمريكية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

عودة ، جهاد، (2005)، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.

عوض، هاوي، (2008)، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**،بيروت: الدار العربية للعلوم.

العوضي، حسني، (2017)، **تأثير الصعود الروسي على هيكل النظام الدولي**، الرياض: مركز الإعلام والدراسات العربية.

عوف، أحمد (1995)، **أحوال مصر من عصر لعصر : من الفراعنة إلى اليوم**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

الغضبان ، نجيب، (2002)، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي 1980 –2000**، عمان: دار المنار.

غندور، صبحي، (2010)، **المراجعة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية**، مركز الدراسات النظرية والحقوق المدنية.

غيوم، اكزامنيه، (2001)، **العلاقات الدولية**، (ترجمة : قاسم المقداد)، بيروت: دار الكتاب العربي.

فارن سو برث، (2000)، **مدخل النظام القضائي في أمريكا واشنطن**

الفطيسي، محمد، (2013) **مستقبل الصراع في اليمن على الأمن الوطني العربي**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

فهمي، عبد القادر، (2009)، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

قبلان، مروان (2015) **المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية دراسة في معادلات القوة الصراع على سوريا**، دمشق: دار الكتاب.

قبيسي، هادي، (2008) **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية**، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر.

قرني، بهجت، وهلال، علاء، (2013)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (ترجمة : جابر سعد عوض)، ط(2)، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.

القصلي، عبده، (2009) **العلاقات اليمنية الأمريكية توتر وترميم المصالح المتبادلة.**

القصلي، عبده، (2010) **التدخل الأمريكي في اليمن تجسس عمليات عسكرية سرية ونشطة مشبوهة.**

القاهرة: سعيد، (2009)، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب.** القاهرة : نهضة مصر للطباعة النشر والتوزيع.

قيرة، إسماعيل وآخرون (2002)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كارل فان، دورين،(1987)،**التجربة الدستورية الكبرى في الولايات المتحدة**،(ترجمة : محمد مأمون نجا)، القاهرة : دار النهضة العربية.

كالكينوس، الكيس، (2002)، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**، انترناشونال سوشياليزم، (97):1-55.

كامل ، عوض، (2011)، **الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية**.

الكتر، علي، (1990)، **حول الأزمة : 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، الجزائر.

كونت، وليام، (1984)، **عقد من القرارات (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي)**،(ترجمة : عبد الكريم ناصيف)، دمشق: مكتبة الخدمات الطباعة.

الكيلاني، ماجد، (2005)،**صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

ليفي، برنار (2011) **الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي**، ترجمة سمر محمد سعد، طرابلس، دار المطبوعات.

متولي ، محمد وأبو العلا، محمود (1989). **جغرافية الخليج العربي**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

محمود، دلال، (2016) **أثر العلاقات الأمريكية الروسية علي السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية " 2009-2016"**، المركز الديمقراطي العربي، بيروت.

محمود ، عباس، (2012)، **دور منظمات المجتمع المدني في العراق وتأثيرها من تعزيز البناء الديمقراطي في العراق**.

مراد، محمد، (2009) **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثاب، الجزائراتيجي والمتغير ألظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني.

مرقس، سمير، (2002)، **الأصول البروتستانتية والسياسة الخارجية قانون الحرية الدينية**، ج3، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية.

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،(2017)، **أثر البعد الثقافي في السياسة الخارجية الأمريكية.**

المشاقبة، أمين و شبلي، سعد، (2012)، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

مصباح، عامر، (2013)، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصدق، حسن، (2012) **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**، الدار البيضاء.

المعموري، مالك (2011) **النفط والاحتلال في العراق**، بغداد: مركز حمورابي للنشر.

منذر ، محمد، (2002)، **مبادئ العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

المؤدب، عبدا لوهاب، (2002)، **أوهام الإسلام السياسي**، الدار البيضاء: دار توبقال.

ميرشايمر، جون، وستيفن، والت، (2007) **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**،(ترجمة : أنطون باسل)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

النابلسي، محمد، (2007)، **أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: دار الفكر.

الناصر، عبادة، (2014)، **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا)** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ناصر، يوسف، (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي.

نافع، بشير، (2005)، **الإسلاميون العنف العابر للقارات**، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم.

ناي، جوزيف (2018)، **القوة الناعمة : وسائل النجاح في السياسة العالمية**، نيويورك: ببليك أيفرز، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية.

نوفل، أحمد، (2007)، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الهزايمة، محمد، (2005) **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آت**، عمان.

هيوسن رايتس،(2015) نظام الأسد هو المسؤول على هجوم كيماوي.

وقيع الله، حسين، (2006)، **هل تخلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما حقيقية عن الحرب الوقائية المرصد الدولي**، بغداد: مركز الدراسات الدولية.

وودربوب، (2001)، و**حدة المخابرات المركزية السرية تلعب دورا لقتال المركزي واشنطن بوسط واشنطن.**

ويسام، شكلاط، (2017)، **باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائي التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية إدارة تحليلية**،برلين: المركز الديمقراطي العربي.

اليحياوي، يحيى، (2009)، **القوة الناعمة والتمظهرات الجديدة للتسلط**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

يوسف ، جمرة (2009) الرؤية العقائدية للجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي ، مركز الشرق الأوسط للدراسات والأبحاث عمان

<u>الدوريات والصحف.</u>

أبو الفضل، محمد، (2001) الولايات المتحدة والمسألة السودانية،**مجلة السياسة الدولية**،مج1، ع(145)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة.

أدهم، خليفة (1992) خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 107.

أوتاواي، مارينا، (2007)، سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط أمام مآزق متعددة الأبعاد والمكونات، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1(366).

باكير، علي، (2014)، الثورات المهددة سورية واليمن نموذجا، **مجلة شؤون عربية**، العدد 150، المجلد 87.

بدري، محمد،(2012)، ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 187، كانون الثاني 2012، المجلد 47.

البرصان، احمد، (2002) اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية** عدد150.

بسيوني، عبير، (2011)، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية،**مجلة السياسة الدولية**، 1(127): 90-105.

بطرس، ماجد (2010) العلاقات المصرية – الأمريكية، المضامين والمستقبل، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،1(26): 1-85.

البكر،هدى، (2005) الموقف الأمريكي من أزمة دارفور،**مجلة السياسة الدولية** العدد159 يناير 2005ص224

البياتي، باسل، (2001) دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية،**مجلة قضايا سياسية**، 1(1): 170-195.

الترابي، مضوي، (2004) حوار النفط والسياسة،**جريدة الحياة**، 1(357): 1-15

توفيق، سعد حقي (2011). "مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية "، **مجلة قضايا سياسية**،العددان، 23 و 24، جامعة النهرين، بغداد.

جندلي، عبد الله (2001) العلاقات الأمريكية العربية بعد الحرب العالمية الثانية،**مجلة المعلومات الدولية** العدد 67

جورج، سمير والدهشان، عفاف (2003). "البترول ثروة ا لعراق ونقمتها"، **مجلة آخر ساعة**، العدد (2517).

الحافظ، محمد، (2004)، الإرهاب الدولي، **مجلة الحرس الوطني السعودي**.

حافظ، نادر، (2004)، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية،**مجلة المستقبل العربي**، مج 27، ع(306)، بيروت.

الحباشنه، صداح، والمبيضين، مخلد (2009) الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 36(1): 126-149.

حجاح، أحمد، (2007)، المواقف الدولية من أزمة دارفور، **مجلة السياسة الدولية**، ع(168).

حجازي، مسعد (2011) الأمريكان والاتصالات السرية من الأخوان المصريون صحيفة يومية مستقلة نقلا من الرابط http/www. Almesryoon.com

الحمش، منير، (2003)، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، **سلسلة قضايا استراتيجية**، ع(26)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

خشيب، جلال (2012). "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة "، **الحوار المتمدن**، العدد (3818)، آب، 2012).

الخضر ، آمال، (2013) قراءة في أحداث الربيع العربي في اليمن **صحيفة 26 أيلول** تاريخ الاسترجاع 2019/12/31.

رسلان،هاني، (2003)، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكوس وقانون سلامة السودان،**مجلة السياسة الدولية** العدد 151 يناير 2003

رضا، هلال (2001)أمريكي المادة والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة،**صحيفة البيان** العدد 20 الإمارات 24/ أكتوبر 2006 والعدد 21، 15 /اكتوبر2006

سرور ، عبد الناصر محمد (2010). "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في 2013"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد (14)، العدد (1)، ص 1-85.

شحاتة، دينا ووحيد، مريم (2011) محركات التغيير في العالم العربي، **السياسة الدولية**، 1(184): 1-75.

الشهاري، محمد، (2011)، العلاقات اليمنية الأمريكية شراكة نمو احترام متبادل، **صحيفة** العدد 1230.

الشوربجي، منار، (2005)، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية،**مجلة السياسة الدولية**، مج40، ع(161).

الشوربجي، منار، (2015) صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011-2013، **مجلة السياسة الدولية**، ع(196).

العادلي، حسين، (2003)، المجتمع المدني ضرورة حضارية لأمة نوعية،**مجلة الإسلام والديمقراطية**.

عبد الحليم، احمد (2012) الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية،**مجلة السياسية الدولية** المجلد 37 العدد 147 كانون ثاني.

عبد الحي، وليد ، (2001)، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، ع(267).

عبد الشافي، عصام، (2003)، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية،**مجلة السياسة الدولية**، ع(152)، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

عبد الشافي،عصام، (2011) تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة **مجلة السياسة الدولية** عدد 186 السنة 47 أكتوبر.

عبد العزيز، حمدي (2006) دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان ونتائجها في السودان في مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 170-195.

عبد العظيم، احمد فاروق (2004) سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، **مجلة السياسة الدولية** عدد158، مج 40.

عبد الفتاح، بشير (2011) أمريكا والربيع العربي، **مجلة شؤون عربية**، 1(46): 1-85.

عبد الكريم، أزهار ، (1999)، الدستور الأمريكي وفصل السلطات، **أوراق أمريكية**، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 19.

عبود، شهد علي (2014). :الاسترالسياسة الخارجيةتجاه العراق، دراسة في البعد النفطي"، **الحوار المتمدن**، العدد (4487).

العرقان، عبد الرحيم، (2012)، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول، **جريدة الرأي** العدد 2012/9/11.

علام، شفيق (2012) القبيلة والثورات العربية نموذجاً اليمن وليبيا، الرياض، **مجلة البيان**، الإصدار التاسع.

علي، جمال، (2006)، أسباب وأدوات سيطرة المحافظون الجدد على الساحة الأمريكية،**مجلة السياسة الدولية**، 1(166)، القاهرة.

العناني، خليل (2006) اللوبي النفطي الأمريكي النفوذ والآليات، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164، مج41 القاهرة.

عواد، عامر هاشم (2007). "دور العراق الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد.

عوض محسن (2011) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري، **مجلة المستقبل العربي** حزيران 2011 العدد88

عوض، إبراهيم، (2000) التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، **سلسلة بحوث سياسية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الدبلوماسية.

فضلي، نادية (2013) الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج الكوفة،**مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**،1(17): 1-85.

اللجاب، بشير، (2017)، النظرية الواقعية،**الحوار المتمدن**، 1(5513): 1-10.

مازيتي، مارك وشميث، اريك (2011) **جريدة الشرق الأوسط**، 1 ابريل 2011، العدد 11812، المخابرات الأمريكية أدخلت عملاء سريين إلى ليبيا.

المجموعة الدولية للأزمات، (2011)، اليمن بين الإصلاح والثورة،**مجلة المستقبل العربي**، ع(386).

محمود، أحمد (2006) الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، **مجلة السياسة الدولية**،1(166): 1-32.

محمود، ،حسين (2003) المجتمع المدني ضرورة حضارية لأمة نوعية ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، دار المستقبل للنشر بغداد عدد 4 ص 52

المدني، توفيق، (2011)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت.

المرزوقي، مثنى معان (2010). "الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 376، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مرعي، زهرة (2013) جدار يحمي السعودية من رهاب الربيع، **صحيفة القدس العربي**، العدد 7413.

المصطفى، ممدوح، (1998) مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية،**مجلة دراسات إستراتيجية**،1(17)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1-86.

المغربي، فؤاد، (2003)، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية نظرة تحليلية،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،1(53): 1-40.

مكي، يوسف، (2016)، الانسحاب الروسي من سوريا،**مجلة السياسة الدولية**، ع(23).

منذر،محمد، (2012)، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"،**الحوار المتمدن**،ع(3818)، آب، 2012.

موسى، عبده (2005) مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، **مجلة المستقبل العربي**، 1(319): 1-45.

نانيس، مصطفى، (1997)، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 127.

النجيفي، سالم توفيق (2006). الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي.. احتلال العراق أنموذجاً"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164.

نصار، سليم (2015) بوتين يحيى أمجاد الإمبراطورية الروسية،**جريدة الحياة**، 2015/10/31.

النصراوي، صلاح (2005). "العراق في الاستراتيجية الأمريكية، أي مشروع للدولة الجديدة "، **السياسة الدولية**، العدد 162.

نعمان، عصام، (2003) نحو مواجهة الهيمنة الأمريكية،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت عدد 291 مج26.

هيكل، فتوح (2004). الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، **مجلة شؤون خليجية**، عدد37.

وهيب، حسين حافظ (2012). "الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق"، **مجلة دراسات دولية**،العدد (52).

ياسين، عبد القادر (2009) انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات، **السياسة الدولية**،1(151): 100-160.

يوسف، آسيا، (1997)، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية،**مجلة السياسة الدولية**، 1(127): 66-99.

المؤتمرات العلمية

الترابي، مضوي (2003) **ورقة بعنوان السودان في الرؤية الأمريكية مؤتمر دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا تحت عنوان العلاقات الأمريكية السودانية** الخرطوم 7-8/كانون ثان /2003

شرقية، إبراهيم، (2012)، تأثير السياسات الأمريكية على مواقف الإسلاميين من قضية فلسطين، **مؤتمر الإسلاميين غي العالم العربي والقضية الفلسطينية** بيروت: فندق كراون بلازا.

الشيخ،عبدالله، (2003)،**مؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية**، يناير 2003

الرسائل العلمية

- أحمد، أميمه، (2012)،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في الفترة (1989-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم ، السودان.

البستنجي، مروة، (2012)،**العامل الدولي على الثورات العربية، ليبيا وسوريا نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

بني ملحم، طلال، (2015)، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية (2001-2014)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

توفيق ، أنجي، (2005)، **استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

جابر، صلاح الدين، (2010)، **موقف إدارة بوش الابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الخزاعلة، حماد، (2017)،**موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010-2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

زكريا، محمد، (2007)، **مناخ ليبيا دراسة تطبيقية لأنماط فسيولوجية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مصر.

شحاته، نهى، (2007)، **دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة غزو العراق عام 2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

شرقي ، محمود، (2007)، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر.

الشنباري، سفيان، (2015)، **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (2011-2015)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

شيباني، إيناس (2010) **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتين جورج بوش الأب والابن دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر.

الصواف، منتصر، (2013)، **تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 أيلول (2009/2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبد الحليم، عبدالله، (2012)، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

عبدالله، أحمد، (2014)، **دور السياسية الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العطري، ميلود، (2007)،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، الجزائر.

العلايا، علاء، (2009)، **السياسة الخارجية الدولية 1980-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

علي، بشير، (2009)، **الإبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

عوض، أمال، (2016)، **النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين.

غزلاني، وداد، (2010) **العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.

الغول، موسى، (2011)، **تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

كامل،شير (2009) الإبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية رسالة دكتوراه جامعة القاهرة مصر.

كروي، كريمة، (2010)، **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنتابة، الجزائر، الجزائر.

مرعي ، نجلاء، (2006)، **السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال 1989-2002**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

مزقاني، فتحية، (2016)، **العلاقات الصينية الروسية بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس.

المشهداني، سلام، (2013)، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، الدنمرك.

معبد، آمنة (2004) **العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، نابلس، فلسطين.

المعيوف، أمين، (2016)، **مبدأ أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (2008-2016)** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

منصف، شريف، (2015)، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

النجداوي، محمد، (2014)، **أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية السياسة الأردنية -المصرية تجاه القضية الفلسطينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط.

نجم، آمال، (2019)، **السياسة الخارجية الأوروبية لدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا) اتجاه التطورات السياسية الليبية 2011-2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

نجيم، خدفاني، (2011)، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

مراجع الانترنت

أبراش، إبراهيم، (2011) الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة ، متوفر عبر الرابط،http//palnation.org

أبرامز، اليوت، (2016)، **هذا ما أرادته واشنطن في هزيمة حزب الله اللبناني 2006 وفشلت**، تم استرداده بتاريخ 20016/7/9، تل أبيب، معهد أبحاث الأمن القومي متاح على الرابط www.al-akhbar.com

الأسطل، عادل، (2013)، **الايباك، جي ستريت أهداف واحدة**، www.mepanorama.net

الأنصاري، عبد الحميد، (2009)، **الانتخابات العراقية تقر للعروبة مكانتها**، .www.netransparent.com

بن علي، ياسين، (2009) **الإسلام المعتدل** استرجعت بتاريخ 2019/12/31 من الموقع .www.elqudstalk.com

الجزيرة نت (2011/1/28) ضغوط دولية متزايدة على القاهرة تم استرداده بتاريخ 2019/7/11 متاح على الرابط www.aljazeera.net حميد سادي وسليمان الشيخ (2012) بداية المرحلة الانتقالية السياسية والاستقطاب في مصر وتونس الدوحة : مركز بروكنجر

الجزيرة نت(2011) تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية 2011/4/13 عن الموقع www.aljazeera.net

الجزيرة. نت (2012) أردوغان: فظائع ترتكب في سوريا"،الجزيرة.نت، www.aljazeera.net، 2012/7/26

حمادة ،منتصر (2004)الإسلام في الإعلام الغربي نقلا عن الرابط http/www.siironline.org

حامي، مصطفى (2003)، الصحوة الإسلامية والعودة إلى الذات، نقلاً من الرابط: www.saaid.net.

حسين،خلف، (2016)، الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل،المركز الديمقراطي العربي 2016/4/20 عن الموقعphtt/ demcraticac.de

الحواري، سفر (2007)، الجبهة الجزائرية للإنقاذ، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.alhawali.

عاصفة الحزم أمريكا تدعم السعودية (2015) الموقع الإخباريCNNبتاريخ 2015/3/26 http/Arabic.cnn.com

عامر ، عادل (2013) المجتمع المدني سلاح أمريكا للسيطرة على الأنظمة السياسية متاح من الرابط www.albawaba.com

عبد الرحمن،حمدي، (2016)، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، قراءات افريقية ص 8 متاح على الرابط www.qiraatafrican.com

العين الإخبارية 2018/12/21 من الرابط Comwww.Al-ain .

الفرعان، سامي (2005) قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مشروع ثروة، الموقع http://arabic.tharwaaprject.com/node/624

اللباد، مصطفى (2015) روسيا تقلب الموازين في سوريا والمنطقة، مقال منشور في جريدة السفير بتاريخ 2015-09-21 على الصفحة رقم 15 – قضايا وآراء الموقع الإلكتروني: http://assafir.com/Article/1/446177

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2015) أمريكا والنظام السوري 25/ أغسطس/2015 من الرابط www.rawabetcenter.com

المركز السوري للدراسات والأبحاث (2012) مبادئ السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية سوريا نوفمبر 2012 ص3 مناح على الرابط www.sham-ngo.org

الموقع الرسمي لمكتب مراقبة الأحداث الإقليمية iofac من www.treasury.gov

الموقع الكتروني الثورة نيوز تاريخ الاطلاع 2017/10/5 news.net www.athawra

موقع المعرفة، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 متاح على الرابط www.m.marefa.fu

موقع المسلم الالكتروني (2005/12/17) ثالوث الإنجيلية: التنصير والتجسس والاحتلال نقلا من الرابط www.almoslim. Net/http

ميثاق الأمم المتحدة نسخة إلكترونية استرجعت بتاريخ 2009/5/9 عن الموقع www.1.umnedu/humanrets/arat

واشنطن تقدم الدعم العسكري والاستخباري، (2015) الرياض 2015/3/26 تم استرداده من الموقع www.alriyadh.com

ياسين، بن علي (2009) الإسلام المعتدل 17/مارس/2009 نسخة الكترونية بتاريخ 2009/7/9عن الموقع www.alqudstalk.com

/www.aljazeera.net

http/Arabic.cnn.com

http://arabic.rt.com

http://arabic.rt.comhttp:

http://www.aljazeera.net

http://www.lebarmy.gov.lb

http://www.lebarmy.gov.lb

http://www.tarae3o.com

www.alqudstalk،com

www.alriyadh.com

www.althawranews.net

www.dw.com

www.enternation energyeEA1107

www.geologyofmesopotamia.com

www.kobayat.org

www.m،marefa،org6

www.stat.gov

ثانياً- المراجع الأجنبية

Andrew, Tabler, (2011), in the lion Den and eyewitness account of Washington battle with Syria law rinse hill books Chicago IL USA.

Catherin Albanese (1992), America religions and religions, califonai:wads worth publishing company< secondition, pp11-14.

Glebe Leslie, (2012), does Libya represent a new wilsonism national interest march – April.

Helper Stefan, (2004), the neo conservations and global order Cambridge; Cambridge University.

Jermyn, sharp, (2011), Egypt the January 25 revolution and Implications for USA Foreign policy congressional research service the United States.

Joseph v.Hughes jr and Holly, (2009), hughesseries on the presidency and leader ship honest broker the national security advisor and presidential decision making Texas a m university pries.

Kahl, Colin H., Lynch, Marc, (2013), U.S. Strategy After the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement, Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, 36:2 pp. 3960.

Lynch, Marc (2012) The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East ,New York: Public Affairs.

millary Clinton's Foreign Policy Address at the Council on Foreign Affairs", July 15, 2009, The White House, Washington D.C,www.state.gov/secretary/rm/2009a/july/126071.htm "Leading Through Civilian Power", The First Quadrennial Diplomacy and Development Review, 2010, January 6, 2011, www.state.gov/r/pa/plrmo/2011/154088.htm.

Miller, Aaron David, Arab Spring American Winter, Los Angeles Times, 13/11/2011.

Nina mast (2014) the Israel lobby and us policy in the Middle East the Egyptian Arab spring nuclear program Carnegie melon un diversity USA.

Simon Steven, (2010), fighting the Ideological batik the missing lurk in USA strategy extremism Washington

Uslaner spinier, (2000), how American foreign policy is made NEW YORK vaccine cellos.

Uzi Rubin. The Rocket Campaign against Israel during the 2006 Lebanon War. p 12. The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University

Yankelovich, Daniel (2006), Poll Positions: what American Really Think About US Foreign Policy, Foreign Affairs Journal, Vol. 85, No, 3

المعلومات الشخصية:

الاسم : جمال عبدالكريم رزق الدبابية

الكلية: العلوم السياسية

التخصص: دكتوراه علوم سياسية

السنة: 2020

البريد الالكتروني: jamal33339@hotmail.com